الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي- تيسمسيلت

معهد الآداب واللغات

قسم اللّغة والأدب العربي

مذكرة تخرّج مقدمة لنيل شهادة الماستر في اللسانيات العربية التطبيقية موسومة بـــ :

النحو الوصفي عند تمام حسان
-دراسة في المنهج -

إعداد الطالبتين:
بناني هاجر
دندان مليكة

إشراف الأستاذ :
الدكتور محمود رزايقية

أعضاء لجنة المناقشة

السنة الجامعية

1436-1437هـ/2015-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــــر وعـــــــــــرفان.

سبحانك علّمتنا أن نلبس الحمد أهله، وذكّرتنا ما قد نسينا من الشّكر فأوّل الشّكر والحمد لله ربّ العالمين، منّ علينا بنعمته فكان إنجاز هذه الأطروحة.

كما نتقدّم بالشّكر الخالص للأستاذ الدّكتور المشرف "رزايقيّة محمود" رمز الجدّ وعنوان البذل، فنسأل اللّه أن يزيده فضلاً على فضلٍ، وعلماً على علمٍ.

كما نشكر كلّ من علّمنا حرفاً من نور، أساتذتنا وفاءً وتقديرًا.

كما نشكر أيضًا كلّ من أعاننا في إعداد هذا البحث بأيّ وجه كان، سواء من قريب أو من بعيد،خاصّة الأخ "حلاّس بوتشنت"، ونسأل اللّه أن يجزيهم عنّا أحسن الجزاء.

إهداء

أهدي هذا العمل:

روح أبي الطّـــــاهرة وإنّي أسأل اللّه تعالى أن يتغمّده برحمته الواسعة.

إلى رمز الحياة ورحيقها..إليك أمـــّي الغالية، أدعو اللّه أن يرزقك الصحّة والعافية.

إلى من وضع على مرفقيّ جناحين من صمود.. إليكم إخوتي وأخواتي.

إلى البراعم الصّغيرة والنّفوس البريئة: منـــــار، رحـــاب، إيمـــــان.

إلى من تحمّلت معي أعباء هذا البحث رفيقة دربي :مليكـــــــة.

إلى أستاذي المشرف مع بالغ امتناني وعظيم تقديري.

إلى كلّ صديقاتي وأحبّتي بدون استثناء.

إلى الّذين رحلوا عن دنيانا إلى جوار ربّنا..شهداء فلسطين جميعًا.

هـــــــاجر

إهداء

أهدي هذا العمل:

والديّ العزيزين الّذين تحمّلا عبىء تربيتي منذ طفولتي بكلّ فرح وسرور وبصدر رحب ووجّهاني إلى سلوك طريق العلم، والّذين شملاني برعايتهما وعطفهما حتّى تمكّنت من إتمام هذا العمل فأدعو اللّه عزّ وجلّ أن يطيل عمرهما ويبارك في دينهما وصحّتهما وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهما يوم القيّامة.

إلى إخوتي الأعزّاء سدّد اللّه خطاهم، وأخواتي الفضليات أنعم اللّه عليهم بالخير.

إلى رفيقة دربي "هـــــــاجر "الّتي تحمّلت معي عناء هذا البحث من البداية حتّى النّهاية.

إلى أعز النّاس على قلبي :نجاة، أمينة.

إلى من تفتّحت من بينهم حروف الريّاحين وانتشرت من عبق أسمائهم رائحة الياسمين إليكم يا أبناء أخواتي :بشير، شهرزاد، فاطمة، أيّوب، محمّد، عبد الحليم زكريّا، خلود، عبد القادر، صافية.

إلى الّذين ملكوني عبدا أساتذتي وفاءً وتقديرًا خاصّة الأستاذ" رزايقيّة محمـــــود."

إلى كلّ الأصدقاء والطّلاب الّذين انتظروا هذه الرّسالة بفارغ الصّبر وكامل الرّجاء مع تمنيّاتي بالنّجاح.

إلى كلّ هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وفاء وامتنان.

مليكـــــــــــــة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه ربّ العالمين والصّلاة والسّلام التّامّان الأكملان على خير الورى، محمّد النّبي المصطفى، وعلى آله وصحبه التّابعين، وبعـــــــــــد:

ولد النّحو العربيّ في القرن الأوّل الهجريّ بسيطًا، وحبا في القرن الثّاني وئيدًا، وشبّ بالرّغم من شوائب خالطته، وبلغ الفتاء آخر ذلك القرن، فلمع من أئمّته نجومٌ زاهرةٌ كالخليل وسيبويه، والكسائي والفرّاء وغيرهم، ثمّ توالت أخلافهم على تفاوت في المنهج إلى عصر النّهضة الّتي يجري اسمها على الألسنة اليوم.

والحقّ أنّ النّحو منذ بداياته الأولى داخلته شوائبُ نمت على مرّ اللّيالي، وغفلة الحرّاس، فشوّهت جماله وأحطّت من شأنه، ولهذا امتدّت إليه الأيدي البارّة القويّة مساعدةً على إنقاذه وتخليصه ممّا أصابه، وإعلاء شأنه. وبهذا نجد للنّحو غرضًا لغويًّا محضًا وهو الإفادة، والحقيقة الأخرى الّتي لا تخفى علينا هي حرص النّحو العربيّ على نقاء اللّغة العربيّة، والحرص أيضًا على أهمّ نصّ حضاري مقدّس ظفرت به هذه اللّغة النّقيّة، وهو النصّ القرآني الكريم.

والواضح أنّ نحو اللّغة العربيّة تميّز بغزارة التّأليف والتّعمّق في البحث، وهذا ما لم يظفر به نحو لغة أخرى، ومن بين التّآليف الّتي رسمت طريقًا صائبًا كتاب "سيبويه" الّذي يعدّ المثل في البحث والتّعمّق، ثمّ جاءت بعده مدرستا البصرة والكوفة متّخذة كلّ واحدة منهجها الخاص في الدّراسة، وتكمن وساعة الأمر في أنّ بداية النّحو كانت وصفيّة، ثمّ طغت عليها المعياريّة الّتي لا يهمّها وصف اللّغة بمقدار ما يهمّها اِطراد قواعدها، فاتّخذها علماء العربيّة في سبيل حفظ وحدة اللّغة باعتبارها نسيجًا متميِّزًا عن سائر المعياريات، ومع ذلك وقع هذا المنهج في أخطاء، فأصبح هناك خلطٌ منهجيٌ تولّدت عنه مجموعة من المشاكل أربكت دعاة المعياريّة، وأرهقت أنصار الوصفيّة، فانقلب الميزان، وكانت الحاجة إلى اتّباع المنهج الوصفي في الدّراسات اللّغويّة.

ولذلك اتّجه العربُ المحدثين لإلقاء نظرة جديدة كاشفة على التّراث اللّغويّ العربيّ كلّه منبعثًا من المنهج الوصفي في دراسة اللّغة، وهذا ما خطر على بال "تمّام حسّان" في أبحاثه الّتي نحن بصدد دراستها بمنهج يبيّن فيه إعادة وصف اللّغة العربيّة والمتمثّل في المنهج الوصفيّ الغربيّ "دي سوسير" والّذي سار على هديه "فيرث" صاحب النّظريّة السّياقيّة.

فمن هنا كانت الانطلاقة الحقيقيّة لمنهج "تمّام حسّان". ولعلّ السّبب لاختيار هذا الموضوع هو معرفة كيفية توظيف المنهج في الدّراسات اللّغويّة من جهة، ولأنّه موضوع جدير بالدّراسة يهدف إلى تطوير النّحو العربيّ في ظلّ تداخل وتوظيف المناهج في عمل واحد من جهة أخرى، ولهذا طرقنا باب القراءة في موضوع "النّحو الوصفي عند تمّام حسّان-دراسة في المنهج- ومن هنا نطرح الإشكال التّالي:

-ما الغاية من توظيف المناهج اللّغويّة المعاصرة؟

-ما هو النّحو الوصفي؟ وكيف استطاع "تمّام حسّان" استغلال المنهج الوصفي من خلال إعادة وصف وإصلاح المنهج النّحوي؟

وقد اتّبعنا في دراستنا هذه المنهج الوصفي التّحليلي؛ لأنّه يناسب مثل هذه الدّراسة، وجاء بحثنا بمقدّمة ومدخل وفصلين وخاتمة.

تحدّثنا في المدخل عن ماهية النّحو العربيّ وظروف وأسباب نشأته، حيث انتقل مفهوم النّحو من حقل الصّناعة إلى حقل الدّلالة . وظيفة النّحو العربي لم تقتصر على معرفة الصّواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، وإنما في معرفة أسرار التراكيب في لغتنا العربية ، ويساعد على جمال وجودة الأسلوب .

وفي الفصل الأوّل المعنون بـــ: ***المنهج الوصفي في الدرس اللغوي الحديث***، وانطوى تحت هذا الفصل أربعة مباحث؛ تناولنا في المبحث الأوّل ماهية المنهج وأسسه وتطوّره، كما تطرّقنا إلى أنواع

المناهج اللّغويّة، فهي مجموعة من المناهج التي أخضعت الدرس اللّغوي للدّراسة والتّحليل، منها: التّاريخي والمقارن، والمعياري، والتّوليدي، والتّداولي. وفي المبحث الثّاني تناولنا المنهج الوصفي وعلاقته بالدرس اللغوي قديما وحديثاً، أما المبحث الثالث فكان مجاله الوصفية في الفكر الغربي الحديث، وفي المبحث الرابع تطرقنا للوصفية في الدرس اللغوي العربي.

أمّا الفصـــــل الثّاني جاء بعنوان: ***الوصفية في النحو العربي عند" تمّام حسّان"*** ، ويندرج ضمنه ثلاثة مباحث، الأوّل يحـــمل عنوان المنهج الوصفي عند "تمّام حسّان"، فهو يدعو إلى تطبيق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث، إذ يتبنّى نموذجاً وصفيا يمزج بين مقولات النّظرية الغربيّة الحديثة ومقولات النّحو العربي، من دون هدم مقولات النّظرية اللّغوية العربيّة القديمة. وخصّصنا المبحث الثّاني للنّحو الوصفي عند الدّكتور "تمّام حسّان" ، الّذي يركّز فيه على العلاقات بين الكلمات في الجمل، وعلى معنى الوظائف النّحوية للكلمات في الجملة .

وكان المبحث الثّالث معنونا بـ: الوصفية وتضافر القرائن؛ إذ كان لـ "تمّام حسّان" موقفٌ واضح من العامل، ولذلك قدّم نظريته الحديثة – نظرية تضافر القرائن- كبديل لنظرية العامل، وقد لقيت قبولا واستحسانا من طرف الكثير من علماء اللّغة .

وفي نهاية بحثنا خرجنا بخاتمة لخّصنا فيها أهمّ النّتائج المتوصّل إليها في هذا البحث"النّحو الوصفي".

ونظرًا لتوسّع ميدان الدّراسة في هذا البحث واجهتنا صعوبات وعراقيل تمثّلت في تشعّب المادّة العلميّة، وتشابه المعلومات في الكتب، إضافةً إلى امتداد دراسة المنهج الوصفي عند كلّ من الغرب والعرب، وصعوبة استخراج الوصف في مستويات اللّغة الّتي أشار إليها "تمّام حسّان" بشكل بائن وواضح .

وفي الختام نتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ الدّكتـــور"رزايقية محمود"على توجيهاته ونصائحه القيّمة، فله منّا كلّ الاحترام والتّقدير، ومسك ختامنا أن نكون قد أفدنا من خلال هذه التّجربة المتواضعة ولو بالشّيء القليل ، وساهمنا في تسليط الضّوء على الوصفية في دراسة النّحو العربي الحديث من خلال الجهود العلمية الّتي قدّمها الدّكتور "تمّام حسّان" رحمه الله تعالى.

- دنـــــــدان مليـكة
- بنـــــاني هـاجـــــر

تيسمسيلت في:2016/05/22م

مفهوم النّحو بين اللّغة والاصطلاح.

أ- اللّحن ونشأة النّحو العربي:

لقد تعدّدت آراء النّحاة واختلفت حول مفهوم النّحو ونشأته، ذلك أنّ بداية نشأة النّحو جاءت مع بداية نشأة قواعد اللّغة العربية، حيث كان لهذا العلم أهمّية كبيرة من طرف علماء العربية، فظهرت جهودٌ عظيمة كلّها تهدف إلى إيجاد وسيلة تصون الألسنة من الخطأ في النّطق والوقوع في اللّحن[1]، فقام العلماء إلى وضع قواعد وحلول لهذا الإشكال الّذي شكّل من الدّرس النّحوي صعوبة .

«وارتبطت نشأة النّحو العربي بعوامل مختلفة كانت الباعث لتدوين قواعد تضبط الكلام العربي، ولعلّ أهمّها هو الحفاظ على قدسية النّص القرآني الكريم من اللّحن؛ فهو الخطر الدّاهم الّذي يهدّد كيان العربية منذ بدأ الأعاجم بالدّخول إلى الإسلام»[2] . لأنّ العرب ـ قبل هذا اللّحن ـ كانوا يتكلّمون لغتهم سجيّة دون تكلّف، ومن غير أن يلحنوا أو يخطئوا، وكانوا يسمعون لغتهم فصيحة نقيّة، ومن ثمّ تناقلتها الأجيال[3] .

ذكر الجاحظ (ت255هـ) في "البيان والتّبيين" «أنّ أوّل لحن سمع في البادية كان (هذه عصاتي) بدل(عصاي)، وأوّل لحن سمع بالعراق (حيّ على الصّلاة) بكسر الياء بدل فتحها»[4] .

([1]) المقصود باللّحن هنا هو الخطأ في اللّغة، وهذا الخطأ يمسّ الجانب الصّوتي، أو الصّرفي، أو النّحوي، أو المعجمي.

([2]) ضيف شوقي، المدارس النّحويّة، دار المعارف المصرية، القاهرة، (د. ط)، 1976م، ص. 12 .

([3]) قال الزّبيدي أبو بكر(ت 379هـ): "ولم تزل العرب تنطق على سجيّتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتّى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل النّاس فيه أفواجا وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرّقة، واللّغات المختلفة، ففشا الفساد في اللّغة العربية"، طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط. 2، (د. ت)، ص. 11.

([4]) البيان والتّبيين، تح: علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، (د. ط)، 1988م، ج.2، ص. 219.

لكنّ اللّحن في الإعراب يُعدّ أشدّ استنكارا من اللّحن في اللّغة أو بنية الكلمة؛ لأنّ الحركات الإعرابية تتطلّب قدرا من التّنبه والإلتفات يكاد يستنفده المتكلّم في إبانته عمّا يريد، ولأنّ نصوص القرآن الكريم كانت مدوّنة، ولا سبيل للخوف من الخطأ الّذي قد يلحق الكلمة في بنيتها، كما لا ننسى العلاقة الّتي تربط الإعراب بالمعنى .

ولعلّ أكثر هذه الرّوايات شهرة وأوسعها انتشارًا، تلك الّتي تحكي أن مناقشة دارت بين "أبي الأسود" وابنته، حين قالت له يومًا: ما أحسنُ السماءِ – برفع (أحسنُ)، وجرّ السماء- فظن أبوها أنّها تستفسر عن موطن الحسن فيها، فأجابها: أي بنية: نجومها، ولكن ابنته اعترضت عليه، لقد كانت تتعجّب ولم تكن تسأل، ومن ثمّ أدرك "أبو الأسود" أنّها قد وقعت في خطأ في ضبط تركيب الكلمات في الجملة؛ إذ كان ينبغي أن تنصب لا أن ترفع وتجرّ، فأرشدها إلى ذلك قائلاً: إذًا فقولي: ما أحسنَ السماءَ، وهكذا اضطرت هذه التّجربة أبا الأسود إلى أن يفكّر في وضع ضوابط لتعليم النّاس لغتهم، فكان النّحو.

وفي رواية أخرى أنّ محور الحديث بين "أبي الأسود" وابنته كان يدور حول حرارة الجوّ في يوم شديد القيظ، إذ قالت له ابنتُه: يا أبت ما أشدُّ الحرِّ – برفع (أشدّ) وجرّ (الحرِّ) – فأجابها: الحصباء بالرّمضاء، فقالت البنت: إنّما تعجبت من شدّته، فأجابها أبوها مصحّحًا، طالبًا منها أن تقول ما أشدَّ الحرَّ[1].

ودُون هذه الرّوايات شهرة رواية أخرى تدور حول خطأ بعض الأعراب في قراءة الآية الكريمة: ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[2].

إذ قرئت بكسر اللاّم (الرّسول) بدلاً من ضمّها: فسمعه أحدُ الأعراب، فقال: أَوَ قد برئ الله من رسوله؟ فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر – رضي الله عنه – ما قال الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي أتبرأ من رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؟ فقال: يا أمير المؤمنين، إنّي قدمت المدينة، ولا

(1) ينظر: المبرّد، أبو عبّاس محمّد بن يزيد، الفاضل، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط. 2، 1955م، ص. 05.

(2) سورة التّوبة، الآية: 03.

علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني؟ فأقرأني هذا سورة براءة ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [1]. فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله، فأنا أبرأ منه.

فقال عمر: ليس هكذا يا أعرابي، وصحّح له الآية، ثمّ أمر عمر بعد ذلك أن لا يقرأ إلاّ عالم باللّغة، وأمر "أبا الأسود الدّؤلي" أن يضع النّحو[2].

لقد كان النّحو العربي منذ نشوئه فطريا بسيطا لا أثر فيه للإيغال والتّجريد، لكنّه ساير نضج البيئة العربية والإسلامية، وتفاعل مع ما اعتراها من تحوّلات وتجدّد، واسترسل مع ما كان يستدعيه التعلّم والتّدريس فيها من تطلّع أعمق لإدراك الأسباب، ولتوخّي الفهم، ومعرفة أكثر إلحاحًا للوقوف على علل الأحكام وكنه المسائل والظّواهر القواعدية.

ب- مفهوم (النّحو) في اللّغة:

بعد مرحلة لاحقة بدأ النّحو العربي يستقل عن العلوم اللّغوية ليؤسّس لنفسه علما قائما بذاته؛ في مفهومه، وفي موضوعاته وأغراضه.

من هنا يمكننا طرح السّؤال التّالي: ما مفهوم النّحو في اللّغة وفي الاصطلاح؟ وأين تتجلّى فائدته وأهمّيته ؟

يقول ابن فارس في مقاييسه: «الّنون والحاء والواو كلمة تدلّ على القصد ، ونحوت نحوه، ولذلك سمّي نحو الكلام؛ لأنّه يقصد أصول الكلام ، فيتكلّم على حسب ما كان العرب تتكلّم به... » [3].

وردَ في لسانِ العَرَبِ: النّحوُ في الأصل « نَحَوْتُ نحواً كقولك : "قَصَدتُ قصداً " . وقال ابنُ السّكّيت (ت 224هـ): " نحا نحوَهُ : إذا قصدهُ "، و"نحا الشّيءَ يَنحَاهُ ويَنحُوهُ : إذا حرّفَهُ"، ومنه

(1) سورة التّوبة، الآية: 03.

(2) ينظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت)، ج. 2، ص.08. وينظر: أبو المكارم علي، مدخل إلى تاريخ النّحو العربي، دار غريب، القاهرة، (د. ط)، 2007م، ص.139.

([3]) ابن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر، بيروت، (د. ط)، 1979م، ج. 5، ص. 403.

سُمّي النّحوُ؛ لأنّه يُحرّفُ الكلامَ إلى وُجُوهِ الإعراب» [1] .

وقال ابنُ دُريد (ت321هـ) : «النّحوُ : القصدُ، نحوتُ الشّيءَ أنحوه نَحْواً : إذا قصَدْتُهُ ،وكلّ شيء أمّمْتَهُ فقد نحوته ، ومنه اشتقاقُ النّحو في الكلام كأنّه قَصَدَ الصّواب » [2] .

وهذا الاشتقاقُ للنّحو من معنى " القَصْد والأَمّ " أقربُ إلى الجادّة والصّواب ممّا هو عندَ ابْنِ السّكّيت، الّذي جعل اشتقاقَهُ من معنى " التّحريف " .

فالمفهوم اللّغوي لكلمة "النّحو" جاء على خمسة معانٍ هي:

«1- القصد: يقال: نحوت نحوك، أي: قصدت قصدك.

2- المثل: مررت برجل نحوك، أي: مثلك.

3- الجهة: توجّهت نحو البيت، أي: جهة البيت.

4- المقدار: نحو: له عندي نحو ألف، أي: مقدار ألف.

5- القسم: نحو: هذا على أربعة أنحاء، أي: أقسام»[3] .

ج-مفهوم (النّحو) في الاصطلاح:

رغم أنّ نشأة النّحو العربي كانت في مرحلة مبكّرة مع أبي الأسود الدّؤلي(ت69هـ)[4]، إلّا أن مصطلح"النّحو" شاع في مراحل متأخّرة، وغلب تسميات أخرى كـ(العربية) و(علم الإعراب).

ويمكننا أن نؤكّد على أنّ مفهوم النّحو قد خرج من المعنى اللّغوي إلى المعنى الاصطلاحي، وهذا ما يذكره ابن عصفور الإشبيلي(ت669هـ)،حيث يقول: «النّحوُ: علمٌ مستخرج بالمقاييس المستنبطة

([1]) ابن منظور، جمال الدّين محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان،(د. ط)، (د. ت)، مادة (نحا)، ج. 15، ص. 310.

([2]) ابن دريد محمّد بن الحسن (ت321هـ)، جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ، ط. 1، 1987م، ج. 2، ص. 197.

([3]) أبي بكر محمّد بن الرّي بن سهل النّحوي المعروف بـ "ابن السّراج"، الأصول في النّحو، تح: محمّد عثمان، مكتبة الثّقافة الدّينية، القاهرة، مصر، ط. 1، 2009م، مج. 1، ص.39.

([4]) يقول ابن سلّام: " وكان أوّل من أسّس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدّؤلي"، ينظر: ابن سلّام، أبو عبد الله محمّد، طبقات فحول الشّعراء، مطبعة المدني، القاهرة، (د. ط)، (د. ت)، ج. 1، ص. 12.

من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه الّتي ائتلف منها»[1] . فيحتاج من أجل ذلك إلى تبيين حقيقة الكلام وحقيقة أجزائه الّتي تأتلف منها وتبيين أحكامها.

والبعض من علماء النّحو من أطلق على النّحو اسم (علم الإعراب)، وهو بذلك يدرس الكلمات في الجملة دون بقية مستويات النّشاط اللّغوي. يقول الزّجاجي: «ويسمّى النّحو إعرابا والإعراب نحوا سماعا؛ لأنّ الغرض طلب علم واحد»[2]. فهو يوحّد بين النّحو والإعراب.

وهذا المفهوم يقتصر على وجهة نظر تقليدية أهملت مستويات اللّغة (التّركيبي، الصّوتي الصّرفي النّحوي،...إلخ)، وركّزت على أواخر الكلمات، وهذا إجحافٌ في حقّ اللّغة وما بينها من علاقات؛ لأنّ كلّ مفردة لها معنى تتكفّل به.

ولاشكّ أنّ أفضل تعريف لمفهوم النّحو هو تعريف ابن جنّي(ت392هـ) في كتابه الخصائص يقول: «النّحو هو: انتحاءُ سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتّثنية والجمع والتّحقير والتّكسير والإضافة، والنّسب والتّركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم تكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها... »[3].

ومعنى قول ابن جني أنّ النّحو هو اتّباع طريقة العرب في كلامهم المتكوّن من تركيب الكلمات وإعرابها؛ لأنّها تشكّل جملا، وهذه الجمل تتولّد عنها فقرات مشكّلة نصوصا، فابن جنّي جمع بين النّحو والصّرف معاً.

وفي نظر بعض العلماء أنّ النّحو معلّق بين أمرين اثنين:

"الأمر الأوّل: هو أنّ النّحو تنحصر دائرته في الإعراب (أواخر الكلمات) وأحكامها فقط، وهذا المفهوم ضيّق في نظرهم قد نقتل به النّحو، بل اللّغة ونحسب أنّنا نحسن صنعاً.

أمّا الأمر الثّاني: هو أنّ النّحو تتّسع دائرته إلى علم التّراكيب .

([1]) ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي، المقرّب، تح: صلاح سعد محمّد المليطي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط. 1، 2006م، ج. 1، ص. 98.

([2]) الزّجاجي عبد الرّحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت ، لبنان، ط. 3، 1977م، ص. 91.

([3]) ابن جنّي أبو الفتح عثمان، الخصائص(مص. س)، ج. 1، ص. 34.

وإذا نظرنا إلى النّحو العربي في مراحله التأريخية الّتي مرّ بها فيمكننا أَن نرتبه كما هو معروف على ما يأتي:

أَولّاً: نحو الإعراب: وهو الّذي يُحدّ فيه الكلام بأَنه: "اللّفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليه"، والّذي يتمثّل في حركات أَواخر الكلمات إعراباً وبناءً، على أَنّ هذا النّحو بهذا التّقنين هو من صناعة المتأخّرين، أَمّا المتقدّمون من النّحاة كالخليل (175 هـ) وسيبويه (180هـ) والفرّاء (207 هـ)، وبعض المتأخّرين من المحقّقين، فهو عندهم وصفٌ لترتيب الكلام العربي وفَهْمُ تراكيبه. وعلى أَيّة حال فنحو الإعراب يكون فصلاً من فصول النّحو العربي أَو جزءاً من أَجزائه وليس هو كلّه.

ثانياً: نحو الأُسلوب: وهو ما تكفّل به البلاغيون وسمّوه (علم المعاني)، الّذي يتمثل في بناء قواعد الأُسلوب البليغ لأَداء المعنى من خلال دراسة طرائق تأليف الكلام من خبر وإنشاء، مع الأَخذ بنظر الحسبان حال المتكلم والسّامع. مع التّنبيه على أَنّ هذا العلم (علم المعاني) هو في الأَصل علم معاني النّحو، والّذي يعدّه المحدثون قمّة ما وصل إليه النّحو العربي.

ثالثاً: نحو الدّلالة: وهو ما توصّل إليه الأصوليون الّذين يرون أَنّ الّذي جاء به النّحاة لا يرقى إلى النّحو العربي؛ وذلك بسبب انشغالهم بأَثر العامل في معموله من رفع ونصب وجرّ وجزم، لا الدّلالة على الأَداة والصّيغة والتّركيب في الجملة العربية، وعليه فقد أَخذوا باستقراء كلام العرب لمعرفة ما يريده المتكلّم الّذي يتمثّل في الخطاب ومضمونه أو فعل الشّيء أَو تركه، وقد وصف بأَنّه نحو يبحث في دوال النّسب والتّأليف[1].

ولا يشذّ عن هذا الاتّجاه في تصوّر مفهوم النّحو سوى العالم النّحوي عبد القاهر الجرجاني (ت474هـ) الّذي سلك طريقا جديدا في ميدان البحث النّحوي، أوشك أن يكون نقلة فريدة في توسيع مفهوم النّحو، ومنهجا مختلفا في فهم الموضوعات النّحوية وتفسيرها. فقد قام "الجرجاني" بنقل مفهوم النّحو من حقل الصّناعة إلى حقل الدّلالة من خلال فكرة النّظم أو (التّعليق)، حيث

([1]) ينظر: في أَنواع هذه الأنحاء: مصطفى جمال الدّين، البحث النّحوي عند الأصوليين، دار الرّائد العربي، بيروت،(د. ط)، 1986م، ص. 09، 13.

عالج من خلالها الكثير من الموضوعات: كالتّقديم والتّأخير، والحذف ، والتّعريف والتّنكير، والفصل والوصل، والاختصاص. فمنهجه يختلف عن منهج النّحاة في بحث الموضوعات النّحوية[1].

مفهوم النّحو عند المحدثين

على الرّغم من تلك الجهود الّتي بذلت في إرساء قواعد النّحو، إلّا أن كثيرا من الباحثين المحدثين تناولوا تلك الجهود بالنّقد والتّوجيه، وهي في غالبها توجيهات متأثّرة بالنّظريات اللّغوية الغربيّة الحديثة . ويمكننا أن نقف على مجموعة من المواقف منها:

أوّلا: محاولة الأستاذ "إبراهيم مصطفى" في كتابه (إحياء النّحو)، فهو يرى أن النّحاة المتقدّمين حين حدّدوا النّحو بأنّه: "علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء"، قد أخطئوا في فهمهم للنّحو ووظيفته، إذ قصروا مباحثه على الحرف الأخير. مؤكّدا أن النّحو يجب أن يكون هو: قانون تأليف الكلام، وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتّى تتّسق العبارة، ويمكن أن تؤدّي معناها[2].

فهذا المفهوم للنّحو الضّيّق للنّحو أخرجه عن وظيفته وهي: التّعبير باللّغة عن طريق تركيبها، ولا يكون محصورا في إطار الإعراب والبناء فقط.

ثانيا: محاولة الدّكتور "مهدي مخزومي" في كتابه (في النّحو العربي، نقد وتوجيه)، فقد قرّر في كتابه أنّه لا يقبل المفهوم الشّامل للنّحو كما هو عند النّحاة المتقدّمين، حيث أدرجت جميع الدّراسات النّحوية واللّغوية والصّرفية والصّوتية ضمن المسائل النّحوية، وقد التمس لهم العذر في ذلك « لأنّ الدّراسة اللّغوية والنّحوية؛ إنّما كانت في بداية نشأتها، وفي أوّل عهدها بالحياة، ولم تكن

([1]) ينظر: مطلوب أحمد، عبد القاهر الجرجاني ، بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات، الكويت، ط.1، 1973م، ص. 60 .

([2]) ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط.2، 1992م، ص. 1.

البيئات العربية الإسلامية ذات تاريخ بعيد في البحث العلمي، ولا كان لها عهد بمناهج البحث»[1].

فهو يحدّد مفهوم النّحو استنادا إلى المنهج اللّغوي الحديث، الّذي يفرّق بين موضوعات الدّرس اللّغوي، ويميّز بعضها عن بعض، فالنّحو عنده أنّه «لما كان موضوع الدّرس النّحوي هو الجملة صدرت هذه الفصول بفصل عن الجملة؛ تثبيتا لوجهة النّظر هذه، وإشعارا بأهمّية الجملة في الدّرس النّحوي الحديث»[2] .

ويوجد من علماء اللّغة من أرجع ذلك المفهوم الواسع للنّحو إلى الطّابع التّعليمي الّذي سيطر على التّأليف النّحوي، إضافة إلى طبيعة العلاقة بين تلك المستويات الثّلاثة، وتشابك موضوعاتها. وهذا ما يراه الدّكتور "تمّام حسّان"، يقول: «لقد فطن النّحاة العرب إلى أنّ اللّغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهما صحيحا إلّا بعد دراسة أصواتها ... »[3].

إذن الصّلة الوثيقة بين هذه الأنظمة هو الّذي دفع النّحاة المتقدّمين إلى عدم الفصل بينها، ومن ثمّ إدراجها ضمن موضوع واحد شامل، وهو النّحو العربي.

ثالثا: محاولة الدّكتور "عبد الرّحمن أيّوب" في كتابه(دراسات نقديّة في النّحو العربي)، إذ يرى أنّ النّحاة العرب القدامى وسعوا من حدود دراستهم، وخرجوا عمّا تقتضيه الصّناعة العلميّة. وقد بنى مفهومه هذا اعتمادا على المنهج التّحليلي الشّكلي، الّذي يصنّف الوحدات اللّسانية في الجملة على أساس وظيفتها الشّكلية، دون العودة للمعنى، فالدّراسة اللّغوية تقوم فيه على أساس الشّكل والوظيفة لا المعنى[4].

فالنحو عند الدّكتور "أيّوب" هو: مجموع نماذج الجمل، وبها يرقى إلى أن يكون علما، أمّا الأمثلة التّطبيقية لهذه النّماذج، فليست علما، بل هي أحداث واقعيّة، سمّاها علماء اللّغة المحدثون

([1]) المخزومي مهدي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط. 2، 1986م، ص. 25 .

([2]) المرجع نفسه، ص. 30 .

([3]) حسّان تمّام، اللّغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ط. 4، 2000م، ص. 166 .

([4]) ينظر: أيّوب عبد الرّحمن، دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسّسة الصّباح، الكويت، (د. ط)، 1973م، ص. 125.

"الكلام". كما يرى أن جميع التّأويلات النّحوية، إنّما هي تفسير لواقع الجملة، أي: الحدث اللّغوي، وهي بذلك لا تتّصل بعلم النّحو الّذي يمثّل التّراكيب، وإنّما تتّصل بعلم المعاني، الّذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللّغوية الواقعيّة من ناحية، والنّماذج التّركيبية من ناحية أخرى[1].

وبهذا، فلم يصبح النّظر إلى النّحو في كونه يقتصر على الحركات الإعرابية الّتي تتّبع أواخر الكلمات والتّعرّف على أحكامها، بل أصبح يُنظرُ لهذا العلم نظرةً أعمّ وأشمل من ناحية النّظرة التّركيبية اللّغوية للكلمة من جميع المستويات. فالنّحوُ ليس غاية في حدّ ذاته، وإنّما آلة لحفظ القلم من الزّلل .

وعموما فإنّ كلمة النّحو بمعناها الاصطلاحي "كلمةٌ عربيةٌ، وتقترب جدًا من معنى السّلوك، وهذا الاصطلاح الأخير هو المعمول به حالياً في النّحو، ولكن هذا الاقتراب في المعنى لا في الاصطلاح ،لأنّ أيّة لغة تخضع لهذا السّلوك في نحوها الّذي تقاس عليه"[2]. فالنّحوُ يحمي اللّغة المتداولة في الواقع، وبالتّالي هو عنوانها. ولهذا كان لابدّ من وضع النّحو كأداة لحفظ اللّسان، ورفع الخطر الّذي داهم لغة القرآن الكريم .

وبشكل عام، فإنّ اللّغويين المحدثين يذهبون إلى أنّ دراسة النّحو لا تعنى بالصّوت، ولا بالكلمة المفردة، وإنّما يعنى بالكلمات المؤلّفة مع غيرها في عبارة أو جملة، وما يطرأ عليها من تقديم بعض أجزائها أو تأخيره، أو ذكره أو حذفه، وغير ذلك [3].

([1]) ينظر: أيّوب عبد الرّحمن، دراسات نقدية في النّحو العربي ، ص. 126.

([2]) عبد الجليل مرتاض، في رحاب اللّغة العربية،ديوان المطبوعات الجامعية، السّاحة المركزية، الجزائر، (د. ط)، 2004م، ص. 05.

([3]) ينظر: مخزومي مهدي، في النّحو العربي، نقد وتوجيه(مر. س)، ص. 25، 30 .

وظيفة النّحو العربي

ما يمكن أن يقال أنّ النّحو العربي «قد نشأ فنّاً قبل أن يكون علماً، أي أنّ هذه الطّرق الخاصّة بالأداء في اللّغة قد التزمت باطّراد في تراكيبها وأساليبها، ومرنت عليها ألسنة العرب وتمكّنت من طبائعهم، قبل أن توضع لها قواعد نحوية، بالإضافة إلى أنّ اللّغة كانت في أوّل أمرها بسيطة لكنّها مع الزّمن نمت واستقرّت في النّفوس، أي أنّها أصبحت ثابتة»[1].

ومعنى هذا أنّ النّحو كان عبارة عن فن وهذا قبل أن تخضع اللّغة إلى مجموعة من القواعد، وبعد أن تعوّدت ألسنة العرب على اللّغة وضعوا لها قواعد، وبالتّالي أصبح النّحو عبارة عن علم.

ومن أوّل الأشياء الّتي يبيّنها "ابن مضاء القرطبي" في ردّه على النّحاة حول هدف النّحو، هو حفظ كلام العرب من اللّحن وصيانته من التّغيّر، وهو ما يحدّد لنا جانباً من جوانب وظيفة النّحو، ألا وهي المرحلة الأولى من تسجيل المادّة اللّغويّة واستخلاص قواعدها، وهو يرى أنّ النّحويين وُفّقوا في ذلك فبلغوا إلى الغاية الّتي أماءوا إليها، إلاّ أنّهم تجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه، فتوفّرت مسالكها، ووهنت مبانيها وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها[2].

وغاية النّحو ليست في معرفة الصّواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، والمتتبّع لتحديد غاية النّحو يلحظ أنّ النّحاة المتأخّرين هم الّذين يجعلون غايته هي تمييز صحيح الكلام من فاسده، والسّبب الّذي يرجع انحراف غاية النّحو إلى هذه الزّاوية الضيّقة بالإضافة إلى أسباب أخرى.

– تخلّي أبناء العربية لظروف ودواع مختلفة عن مستوى اللّغة الفصيح واصطناع العامّيات بديلاً عنه، بحيث لم تعد العربية الفصيحة سليقة للمتكلّمين بها، ودُرجت على تلك العادة، وألفت هذه الغاية منه حتّى أصبحت هي الغاية الواضحة والوحيدة.

([1]) عمّار ساسي، مدخل إلى النّحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، اربد، الأردن،ط.1 ص. 26.

([2]) ينظر: علي مزهر الياسري، الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط. 1، 2003م، ص. 388.

ولتحديد غاية النّحو من قبل المتأخّرين على هذا النّحو، قد اعتمد على ما رُوي من روايات وأخبار مختلفة لابست فترة نشأة النّحو الأولى، والكثير منها يدور حول تفشّي اللّحن وشيوع الخطأ في ظاهرة الإعراب على وجه التّخصيص، وعلى وجه أخصّ في بعض آيات القرآن الكريم، وهذه الرّوايات وما تدلّ عليه اعتبرت أسباباً داعية إلى نشأة النّحو العربي.

ولكن هناك غاية أخرى لا تقلّ أهمّية وإثارة، وهذه الغاية هي الرّغبة القويّة في معرفة أسرار التّركيب القرآني، وبعد ذلك هي الرّغبة الإنسانية في تعرّف أهمّ المظاهر الإنسانية بإطلاق اللّغة، وتتميّز التّراكيب بعضها عن البعض الآخر ومعرفة خصائصها، وكان من حسن حظ العربية في فترة فتُوّتها النّاضجة أن ينزل بها القرآن الكريم وأن يجد فيه العرب نموذجا عاليا من البيان للّغة، وأن يحاولوا ما وسعتهم المحاولة ويتعرّفوا على أسرار إعجاز القرآن العظيم، فضلا عن أن يضبطوا نصّه ويضعوا القواعد الّتي تعين على ذلك[1] .

ونستنتج من هذا كلّه أنّ هذه العوامل هي السّبب في نشأة النّحو العربي، «وأنّ أصوله بدأت على أيدي أئمّته الأوّلين وأنّه كان وصفياً تحليلياً، يستنبط القواعد على نفس الأسس الّتي تسير عليها الدّراسات اللّسانية الحديثة، وهذا ما تتّسم به مدرسة الكوفة (الوصف)، ومن أهمّ مظاهر الوصف في النّحو العربي أنّ جمع العلماء للّغة كان وصفياً، وأنّ ضبط النّص القرآني كما هو معروف عند أبي الأسود الدّؤلي كان عملاً وصفياً، بالإضافة إلى أنّ تناول النّحاة الأوائل للظّواهر اللّغوية كان قائما على أساس شكلي، وهذا ما يتّسم به النّحو الوصفي، وحتّى استخراج القواعد نفسها كان عملا وصفيا، لأنّه كان تلخيصا للعلاقات النّحويّة القائمة بين المفردات في الجمل»[2]

من خلال قراءتنا لهذا القول نلاحظ أنّ بداية النّحو نشأت نشأة وصفية، فظهر هذا الوصف في جمع اللّغة ثمّ انتقل إلى القرآن الكريم وكذلك في استخراج القواعد، أي أنّ النّحو الوصفي يقوم على أساس شكلي بمعنى وصف العلاقات النّاشئة بين الكلمات في الجمل. من

([1]) ينظر :محمّد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي، الدّلالي، دار الشّروق، القاهرة، ط. 1، 2000م، ص. 25، 26.

([2]) عبد اللّه أحمد بن أحمد محمّد، النّحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، دار دروب للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، (د. ط)، 2011م، ص. 27.

أجل ذلك كانت دراستنا حول النّحو الوصفي، وهذا ما سنسلِّط عليه الضّوء في الفصلين الثّاني بصفةٍ عامّة والثّالث بصفةٍ خاصّة ممّا جعل"تمّام حسان" يتّبعه في دراسته.

ومن وظائف النّحو ما يلي:

1- يكفل سلامة التّعبير ودقّة أدائه وفهم معناه وإدراكه في غير لبس أو غموض.

2- يساعد على جمال وجودة الأسلوب ودقّته، وتنمية مهارات التّفكير العلمي مثل: دقّة التّفكير.

3- يعين على استعمال الألفاظ والجمل والعبارات استعمالا صحيحا، فتتكوّن عند الدّارسين عادات لغوية سليمة.

4- يرى"مايكل ألكسندر كيركورد هاليداي" (michael halliday) أنّ للنّحو ثلاث وظائف:

«أ- مثالية: أي لعمل جمل مثالية.

ب- سياقيّة: أي سياق الكلام.

ج- شخصيّة: العلاقة بين الأشخاص وتفاعلاتها.

5- يقدِّم لنا العلاقات والإشارات، لنصل إلى التّفسيرات المحتملة للرّسائل الّتي نتلقّاها، وهو يقدِّم هذا من خلال تصنيفه للكلمات أو مجموعة من الكلمات.

ومن وظائف النّحو الأساسية:

1- أنّه يدلّنا على مجموعة عناصر مهمّة لتفسير الكلام منها:

2- العلاقة بين المشاركين في التّفاعل.

3- الموضوع محلّ المناقشة.

4- وقت الحدث.

5- طبيعة الكلام.

6- الاتجاه الّذي يتملّك المتحدِّث»[1] .

فمثلما كانت للنّحو عوامل ساعدته على نشأته، كانت له وظائف يقوم بها حتّى يصل إلى تحليل وتفسير الكلام وطبيعته .

([1]) ظبية سعيد السّليطي، تدريس النّحو العربي في ضوء الاتّجاهات الحديثة، دار المصرية اللّبنانية القاهرة، ط. 1، 2002م، ص. 27، 28.

تلك كانت أبرز "وظائف النّحو الّتي يقوم بها، حتّى يكتمل جمالُ الأسلوب، وصحّة التّعبير، وسلامة التّركيب اللّغوي، وكما أنّ لعلم النّحو وظائف يؤدّيها فإنّ للنّحوي (المهتم بدراسة النّحو وتدريسه) دوراً في معالجة النّحو، سواء أكان عالماً مختصّاً أم مدرّساً أم طالباً في النّحو، إذ ينبغي له ألّا يعرض عليهم قاعدة، أو يخطِّئ لهم أسلوباً، بل يجب أن يكون على معرفة ودراية بطبيعة اللّغة، ووظيفتها، وخصائصها، وعلاقتها بالعلوم الأخرى"[1] .

وظائف النّحو هي الّتي تضفي جمالية يكتمل بها الأسلوب، إضافة إلى سلامة التّركيب، هذا من جهة، ومن جهة أخرى على النّحوي أن يكون على يقين بطبيعة اللّغة، حتّى لا يخطئ في تقديم قاعدة أو أسلوب ما.

وتتمثّل وظيفة النّحوي أيضاً في "تسجيل الملاحظات ونتائج الاختبارات الّتي يقوم بها كذلك في وصف ما يطرأ على الكلمة أو الجملة، ولا بدّ أن ينطلق ذلك من النّظر إلى اللّغة على أنّها ظاهرة اجتماعية تخضع لما يخضع له المجتمع من أحكام، حيث أنّها تستند إلى عقل المجتمع وفلسفته والتّغيّرات الّتي تطرأ عليه. فقد ظلّت اللّغة حينا من الدّهر مقطوعة الصّلة عن المجتمع الّذي يستعمل هذه اللّغة، متناسين في ذلك أنّ اللّغة وعاء التّجارب ودليل النّشاط الإنساني ومظهر السّلوك اليومي للأفراد في المجتمع"[2] .

معنى القول: أنّه قبل أن يتطرّق النّحوي إلى وصف ما يطرأ على الكلمات أو الجمل من علاقات أي: العلاقة بينهما، ينبغي النّظر إلى اللّغة من منظور اجتماعي، وبالتّالي يصدق القول بأنّ لا لغة بدون مجتمع، ولا وجود لمجتمع بدون لغة.

وإنّ أبرز وظائف النّحو هو: "الوقوف على المعاني، وموضوع المعنى نفسه للإفصاح عنه، فهو من أجدر الموضوعات ببذل الجهد والفكر، إن لم نقل أجدرها كلّها، إنّ إعمال الفكر في تدبّر النّحو العربي من خلال النّصوص القرآنية الكريمة تشكّل دفقة جديدة في روح النّحو، تدفع عنه

([1]) ظبية سعيد السليطي،النّحو العربي في ضوء الاتّجاهات الحديثة، ص. 28.

([2]) المرجع نفسه، ص. 28.

موجة الاستلاب والأباطيل، الّتي يثيرها أنصاف المتعلّمين، وجهلة العربية في وجهه، بما يعيد إليه نفْسَه، ويوصل بينه وبين من عرفوا عنه أوهموا بذلك»[1] .

أمّا فيما يخصّ أهمّية النّحو، فهي تتجلّى في تبيان الأصول والمقاصد بالدّلالة، فتعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة، وكان من حقّ علم اللّغة التّقدّم، ولولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها، لم تتغيّر بخلاف الإعراب الدّال على الإسناد والمسند والمسند إليه، فإنّه تغيّر بالجملة ولم يبق له أثر، ويكمّل هذه الأهمّية الإمام "عبد القاهر الجرجاني"، حيث يقول: «إذ قد عُلِم أنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتّى يكون الإعراب هو الّذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتّى يكون هو المتخرِّج لها، وأنّه الرّكيزة الّتي تسدّ ثغرات نقصان الكلام، والمقياس الّذي لا يُعرف صحيحٌ من سقيم حتّى يرجع إليه...وإن كان الأمر كذلك، فليت شعري ما عذر من تهاونٍ به وزهدٍ فيه... »[2] .

إنّ الكثير من التّعسفات أَدّت بنحونا إلى ما هو عليه اليوم من ركود وكساد، والنّحو في أصله يتطوّر كما هي اللّغة، بل إنّ النّحوي الحقّ .كما يراه "الدّكتور مهدي المخزومي" . «هو الّذي يجري وراء اللّغة، يتتبّع ملاحظاته ونتائج اختباراته في صورة أُصول وقواعد، تمليها عليه طبيعة هذه اللّغة واستعمالات أَصحابها... »[3] .

وإنّ ما قدّمه الأُستاذ "إبراهيم مصطفى" في كتابه (إحياء النّحو)، و"الدّكتور مهدي المخزومي" من أَساليب التّعبير، والدّكتور "تمّام حسّان" في مصادره، هي اللّبنة الأولى والخطوة المتقدّمة لتعديل مسار النّحو، وإرجاعه نحواً وصفياً خالياً مما شابه من المنطق والفلسفة والتّجريد. وإن إدماج الأَنحاء العربية (الإعراب والأُسلوب والدّلالة) بعد استخلاصها مما هو ليس منها من

([1]) هادي نهر، اللّغة العربية وتحدّيات العولمة، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط. 1، 2010م، ص. 262.

([2]) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح:محمّد رضوان وفايز الدّاية، مكتبة سعد الدّين ، دمشق، سوريا، ط. 2، 1987م، ص. 80.

([3]) مخزومي مهدي، في النّحو العربي نقد وتوجيه(مر. س)، 22.

خلال ما أَنتجه مبدعوها، مع مراعاة التّطور النّحوي نكون قد بنينا لأَنفسنا نحواً يتماشى والدّرس اللّغوي الحديث.

المدخـل

النّحو العربي: المفهوم والوظيفة

أوّلا: النحو: النشأة والمفهوم.

ثانيا: مفهوم النّحو عند المحدثين.

ثالثا: وظيفة النّحو العربي.

المبحث الأوّل
المنهج: المفهوم والأنواع

أ)- " المنهج" في اللّغة:

لا يزال البحث النّقدي والأدبي واللّغوي مستمرا بكمٍّ هائلٍ من التّطوّر والازهار، وهذا الفضل يعود إلى جهود العلماء المهتمّين باللّغة الّتي نالت عناية كبيرة منذ عصور قديمة، حيث تتبّعوا في ذلك مناهج متعدّدة ومختلفة في دراساتهم، وما يهمّنا من هذه المناهج : منهج البحث اللّغوي .

ولما كان علم اللّغة يشكّل حقلا من حقول المعرفة الإنسانية، ذلك أنّه يتناول بالدّرس والتّحليل اللّغة الّتي هي أداة التّواصل الفكري والحضاري؛ فإنّ المنهج الوصفي في الدّرس اللّغوي الحديث يعدّ أكثر المناهج اللّغوية استيعابا وشمولية لمتطلّبات الدّرس اللّغوي .

ما مفهوم المنهج اللّغوي؟ وما أهمّيته في الدّرس اللّغوي الحديث؟

جاء في لسان العرب لابن منظور(ت 711هـ): "طريق نهج: بيّن وواضح، وهو النّهج والجمع نهجاتٌ ونهجٌ ونهوجٌ، وطرق نهجة وسبيل، منهج كنهج ومنهج الطّريق المنهاج كالمنهج وفي التّنزيل ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾"[1]. وأنهج الطّريق، وضح واستبان، وصار نهجا واضحا بيّنا" [2]. وفي كلام العرب : "إنّه رجل ينهج ، أي يربو من السّمن ويلهث، وضربه حتّى أنهج: أي انبسط ، ونهج الثّوب ونهج فهو نهج ، وأنهج : بلي ولم يتشقّق، وأنهجه البلى فهو منهج . وقال ابن الأعرابي: أنهج فيه البلى: استطار وأنشد:

كالثّوبِ أنَهجَ فيهِ البِلَى أعيا على ذي الحيلةِ الصّانعِ

([1]) سورة المائدة، الآية: 48.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (مص، س)، مادة (نهج)، مج. 14، ص. 365 .

ولا يقال نَهَج الثّوب، ولكن نَهُج، وأنهجت الثّوب، فهو منهج، أي أخلقته، قال "أبو عبيدة ابن المثنى"(ت 209هـ): الثّوب المنهج: الّذي أسرع فيه البلى»[1].

وجاء في معجم العين «طريق نهج: واسعٌ واضحٌ، وطرقٌ نهجةٌ، ونهج الأمر وأنهج لغتان، أي وضح، ومنهج الطريق: وضّحه، والمنهاج: الطريقُ الواضحُ. قال أحدهم:

وأنْ أفوزَ بنورٍ أستضيءُ به ِ أمضي على سنَّة منهُ ومنهاجِ»[2]

وفي معجم الوسيط «المنهج هو الخطّة، ومنه: منهاج الدّراسة ، ومنهاج التعليم ونحوهما»[3] .

وقد أجمعت جلّ المعاجم على أنّ المنهج هو: الطّريقة والأسلوب، كما يستخدم هذا المصطلح للدّلالة على طريقة البحث عن المعرفة والاستقصاء .كما يمكن تلخيص المنهج على أنّه: الطّريقة أو مجموعة الإجراءات الّتي تتّخذ للوصول إلى شيء محدّد... ذلك أنّ المنهج والمنهاج يردّ في العربية على معنى الطّريق الواضح، والمنهاج: الخطّة المرسومة ... »[4] .

ب)- "المنهج" في الاصطلاح:

تختلف وتتعدّد المناهج من علم إلى آخر، إذ نجد للّغة منهجا، كما للأدب منهجٌ، وللتّاريخ منهج، بالإضافة إلى البيولوجيا والرّياضيات الّتي تتّسم كلّ منها بمنهج خاص، كما تعتبر المناهج أيضا وصفاً لأعمال المتقدّمين من العلماء والمفكّرين، وذلك من خلال الطّرائق المتّبعة في بحوثهم وأساليبهم،

([1]) عبد الفتّاح محمّد العيسوي، عبد الرّحمان محمّد العيسوي، مناهج البحث في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الرّاتب الجامعية، (د. ط)، 1997م، ص. 77.

([2]) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط. 1، ج.4، 2003م، ص.270، 271.

([3]) مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط ، دار النّشر، القاهرة، 1979م، مادة (نهج)، ج. 2، ص. 132.

([4]) عبد الدّايم محمّد عبد العزيز، النّظرية اللّغويّة في التراث العربي، دار السّلام للنّشر، القاهرة، مصر ط. 1، 2006م، ص. 20 .

وعادة ما تفضّل المناهج، وتعدّ موضوعا للتّقويم فأيّها يكون الأوّل بالاتّباع، وما المنهج المعتمد الّذي يناسب طبيعة الدّراسات[1].

وينبغي التّأكيد على «أنّ مضمون أيّ مصطلح غير ثابت، وكلّما توصّل الإنسان إلى معرفة جديدة أضاف إلى مضامين مفاهيمه بالزّيادة عمقا واتّساعا، وقد يتغيّر المفهوم بدرجة تبعده عن أصله، وبهذا يكون هناك اتّجاهان للمناهج من حيث اختلاف الهدف: أحدهما يكشف عن الحقيقة ويسمّى منهج الاختراع أو التّحليل، والثّاني يسمّى منهج التّصنيف. وعلى العموم فتصنيف المناهج يعتمد عادة على معيار ما حتّى يتفادى الخلط والتّشويش، وعادة ما تختلف أيضا التّقسيمات بين المصنفين لأيّ موضوع باختلاف تصنيفات الموضوع الواحد»[2] .

هناك عدّة تعريفات اصطلاحية للمنهج من بينها: هو «فنّ التنظيم الصّحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون بها جاهلين، أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين»[3] . أي هو عبارة عن أفكار منظّمة ومتسلسلة يسير وفقها العقل من أجل الكشف عن الحقيقة أو البرهنة عليها.

وبوجه عام المنهج هو «وسيلة محددة توصل إلى غاية معيّنة...والمنهج العلمي خطّة منظّمة لعدّة عمليات ذهنية أو حسيّة بغية الوصول إلى كشف حقيقة أو البرهنة عليها »[4]. كما يقصد بالمناهج تلك «الأصول الّتي تتّبع لدراسة أي جهاز من الأجهزة اللّغوية»[5] .

([1]) ينظر: العسكري عبّود عبد اللّه، منهجيّة البحث العلمي في العلوم الإسلامية، دار النّمير، دمشق، سوريا، ط. 1، 2008م، ص. 13 .

([2]) محمد زيّان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط. 4، ص. 48 .

([3]) محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللّغوي، دارالمعرفة الجامعيّة للطّبع والنّشر، الإسكندرية، مصر، (د. ط)، 2003م، ص. 82.

([4]) مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط (مر. س)، مادة (نهج)، ج. 2، ص. 134.

([5]) تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، الدّار الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط. 4، 2000م، ص. 184.

أمّا لفظ المنهج عند الفلاسفة، «فهو لفظ مترجم لكلمة (method) في اللّغة الإنجليزية ونظائرها في اللّغات الأوربية الأخرى، وهي تعود إلى كلمة يونانية كان "أفلاطون" يستعملها بمعنى البحث أو النّظر أو المعرفة، كما نجدها كذلك عند "أرسطو" أحيانا كثيرة بمعنى "بحث"، والمعنى الاشتقاقي الأصلي لها يدلّ على الطّريق أو المنهج المؤدّي إلى الغرض المطلوب خلال المصاعب والعقبات»[1] .

فالمنهج بمعناه العام هو البرنامج الّذي يوضّح لنا السّبيل للوصول إلى الحقيقة، أو الطّريق الّذي يساعد الباحث إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، لذا من الممكن أن نفهم هذا اللّفظ بمعناه الشّامل العام، حيث تدخل ضمنه كلّ طريقة تؤدّي إلى غرض غير مجهول، أي معلوم تريد تحصيله. ويشار أيضا إلى المنهج بأنّه: «الطّريقة الخاصّة الّتي تصلح لكلّ علم على حدة، ومجموعة القواعد العامّة الّتي يتمّ وضعها بقصد الوصول إلى الحقيقة في العلم، إنّه الطّريقة الّتي يتّبعها الباحثُ في دراسة المشكّلة لاكتشاف الحقيقة، أو الوصول لتحقيق الغاية المراد الوصول إليها»[2] .

نلاحظ أنّه مهما اختلفت وتعدّدت تعريفات المنهج إلّا أنّها في الأخير تصبّ في مفهوم واحد هو البحث عن الحقيقة.

ج)- أسس المنهج:

لكلّ منهج من المناهج أسس وركائز موضوعية هي أقرب إلى الدقّة العلمية. يقولّ "عبد الكريم الرّديني" عن أسس المنهج: «إنّ كلّ من له أدنى صلة بالعلم، يجب عليه معرفة المنهج الّذي يحتاج إليه، وذلك لأنّ تقدّم البحث العلمي رهينٌ بالمنهج، وأنّ المنهج الخاطئ يؤدّي إلى نتائج خاطئة، فحين أنّ الأمة تأخذ بنصيب من المدنية يكثر أو يقلّ بمقدار ما تأخذ بنصيب من العلم ومنهجه»[3].

([1]) ياقوت محمود سليمان، منهج البحث اللّغوي (مر. س)، ص.81 .

([2]) عبد القادر شاكر، مناهج البحث اللّغوي، مجلّة حوليات التراث، مجلّة علمية محكمة تعنى بمجالات التّراث، كلّية الآداب والفنون، جامعة مستغانم، الجزائر، ع. 9، 2009م، ص. 72.

([3]) الرّديني محمّد عبد الكريم، شلتاغ عبّود، منهج البحث اللّغوي والأدبي، دارالهدى للطّباعة، عين مليلة، الجزائر، (د. ط)، 2010 م، ص. 158.

ولكي يؤتي المنهجُ ثمارَه المرجوّة، ويؤدّي إلى النّتائج المرضية، فإنّه يجب أن يقوم على أمرين هما: الموضوعية والعمومية.

1- الموضوعية:

يتّسم التّفكير العلمي بسمة مهمّة وضرورية ألا وهي الموضوعية الّتي تعنى "بدراسة الظّاهرة كما تحدث في الواقع، من دون تدخّل الباحث في مجرى أحداث الظّاهرة الّتي يدرسها، وكذلك هي عبارة عن قيام الباحث بدراسة الظّاهرة كما يلاحظها أمامه، أو كما تحدث في الواقع دون إدخال أيّ عنصر ذاتي في وصفها أو تفسيرها، وبمعنى آخر إنّه يراد بها معرفة الأشياء كما هي في الواقع، لا كما نشتهي أو نتمنّى أن تكون"[1].

يتسنّى لنا من خلال هذين المفهومين للموضوعية أنّها تدرس الظّاهرة كما جرت في الواقع، حيث لا يكون هناك دخل للباحث، أي يدرس الظّاهرة اللّغوية كما هي دون تفسير ووصف. وعليه ينبغي لنتائج البحث أن تكون مستمدّة من الموضوع نفسه من دون غيره "وأن يكون التّفكير مرتبطا بسلوك الظّواهر الخاضعة للملاحظة، بحيث تصبح طبيعة موضوع الدّراسة هي الفيصل في الحكم على الظّواهر، دون الاعتماد على ميول الذّات الباحثة ولا لعواطفها وآرائها الشّخصية ومعتقداتها"[2].

وعليه، فأساس الموضوعية أن تتوفّر العلمية في ملاحظة الظّواهر، ولا تختلف لدى الملاحظين في الموضوع المدروس، أمّا الذّاتية، فهي غير علمية، وتعتمد على الرأي الشّخصي والعاطفي، لذلك يجب على الباحث أن يقبل النّتائج المستمدّة من الواقع حتّى وإن كانت مغايرة لتوقعاته. فالطّبيبُ عند فحصه للمريض الّذي سبّب قلقاً لذويه، لا يتأثّر ولا ينفعل مثلما يتأثّرون وينفعلون، بل يفحّصه بدقّة وفي غاية من الهدوء والاِتّزان، فيبدأ أوّلا بتسجيل الأعراض، ثمّ يستخدم بعض الوسائل الحسّاسة في

([1]) الرّديني محمّد عبد الكريم، شلتاغ عبّود، منهج البحث اللّغوي والأدبي (مر، س)، ص. 159.

([2]) تمّام حسّان، الأصول، دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، (د. ط)، 2000م، ص. 16.

التّعرف على الأمراض الكامنة، وبالتّالي يشخّص المرض، و يستكمل ما خفي من الأعراض، ومن ثمّ فَهم الباحث للأحداث الّتي يريدها تختلف عن فهمها في الواقع.

إذن على الباحث «أن يواجه الواقع بأمانة وشجاعة، ولو أسفر عن حقائق تصدمه في أفكاره السّابقة، وتخالف ما كان يعتقده صحيحاً، وبمثل تلك الرّوح العلمية وهذه الموضوعية يتقدّم البحثُ وتنهض العلومُ، ومن دونها تتجمّد في موقعها»[1].

ومنه، ينبغي على الباحث أن يسير وفق طريق واضح في بحثه من بدايته إلى نهايته، وهذا الطّريق خاضع لأسس موضوعية محضة، هي أقرب إلى العلمية .

2- العمومية:

يُقصدُ بالعمومية «تلك النّظرة التّحليلية الشّمولية الّتي تتّبع جزئيات المادّة مهما صغرت واحدة بعد الأخرى، بطريقة استقصائية، وذلك قبل الإعلان عن القاعدة العامّة الّتي تخضع لها الظّاهرة موضوع البحث. والمعرفة العلمية معرفة شاملة، بمعنى أنّها تسري على جميع أمثلة الظّاهرة الّتي يبحثها العلم»[2].

ويرى الدّكتور "تمّام حسّان" أنّه لا «يقنع العلم بالنّظر الجزئي إلى حقل الظّواهر الّتي يتناولها، ولا يدرس البعض منها، أي أنّه إذا صحّ أن نكتفي في الاستقراء ببعض المفردات دون بعض، لا يصحّ أن نقنع ببعض الظّواهر العامة دون بعض؛ لأنّ هذه الظواهر العامّة هي لَبِنات العلم الّتي لايقوم بناؤه إلّا بها»[3].

من خلال قول "تمّام حسّان" يتّضح لنا أنّ العلم هو فضاء واسعٌ شاملٌ، فلا يمكن المعرفة العلمية أن تدرس جزءا من الظّاهرة فقط، و إنّما دراسة الظّاهرة كلّها، لأنّ الظّواهر العامّة هي أساس هذا العلم. وحينما يتحقّق في المنهج هذان الأمران تكون النّتائج الّتي يتوصّل إليها الباحث متّسمة

([1]) يعرب فهمي سعيد، طرق البحث، بغداد، العراق، ط. 3، 1975م، ص. 21.

([2]) الرّديني محمّد علي عبد الكريم، منهج البحث اللّغوي والأدبي (مر، س)، ص. 161.

([3]) تمّام حسّان، الأصول (مر، س)، ص. 17.

بالعلمية والموضوعية وليست انطباعا ذاتياً، فيتحقّق الهدف والغاية الّتي يسعى إليها كلّ باحث جاد، وينشدها كلّ عالم بالحقيقة المجرّدة[1].

"وقد تكون القواعد ذهنية تلقائية، وقد تكون كذلك منهجاً مدوّناً يحاول الباحث أن يسير عليه، والمعرفة بالمنهج العقلي والسّير على طريقه في الدّراسة لا يترتّب عليه بالضّرورة بلوغ الباحث ما يطمح إليه من كسب المعرفة أو الكشف عن الحقيقة، لأنّ المسلّم لا يستلزم التّطبيق العلمي لمعرفة قواعد علم من العلوم"[2].

إنّ قيمة المنهج تكمن في قدرتها على تنمية ما لدى الباحث من استعدادات موجودة ، وهذه الإستعدادات الفطرية "تنمّيها المناهجُ، وتزيدها تألّقاً من التردّي في الأخطاء، وهذا ما كان يميّز فكرا عن آخر، ويجعل العطاء العلمي متفاوتاً بين النّاس، إذ إنّ الاختلاف بينهم في مستوى الذّكاء لا يرجع إلى التّفاوت في الملكات الطّبيعية بقدر ما يرجع إلى اختلاف المناهج الّتي يتّبعونها، فإذا كانت علمية أثمرت عطاءً علميا طيّبا، وإذا كانت غير ذلك لم تتمخّض عن عطاء علمي مفيد"[3].

هذا بالإضافة إلى أنّ منهج البحث قديمٌ قِدم البحث، وإن اختلف باختلاف العصور في طرق معالجتها، كما تتناوله بالبحث، فقد كانت السّيطرة في العصر اليوناني للمنهج الأرسطي القائم على قياس ما لم يقع على ما وقع، ولم يخلُ هذا المنهج من نظرة ميتافيزيقية. وقد قام عند العرب على الملاحظة القويّة، والتّجربة الذّاتية الصّادقة، والاستقراء اللّغوي في بيئة وزمن معيّنين.

والجديد في مناهج البحث اللّغوي، هو تتبّع الظواهر اللّغوية خلال مراحل التّاريخ ورصد ما أصابها خلال سيرتها من تغيير [4].

([1]) ينظر: الرّديني محمّد علي عبد الكريم، فصول في علم اللّغة العام، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط. 1، 2000م، ص. 89 .

([2]) بدوي عبد الرّحمان، مناهج البحث العلمي، دار النّهضة العربية، القاهرة، (د. ط)، 1968م، ص. 06.

([3]) محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، ط. 4، 1966م، ص. 25.

([4]) ينظر: الرّديني محمد علي عبد الكريم ، منهج البحث اللّغوي والأدبي (مر، س)، ص. 156.

د)- أنواع مناهج البحث اللّغوي :

يصنّف كثيرٌ من العلماء هذه المناهج إلى أنواع، نذكر منها: المنهج التّاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، والمعياري، والتّحويلي التّوليدي، والتّقابلي،...إلخ. ويمكننا أن نقدّم ولو لمحة موجزة عن كلّ منهج بما يتيح للقارئ كماً من المعرفة العلمية والتّاريخية عنه.

أ- المنهج التّاريخي: أقدمُ منهج عرفه اللّغويون الأوربيون، وهذا منذ أواخر القرن الثّامن عشر وبداية القرن التّاسع عشر، ويسمي بعض العلماء هذا المنهج بالمنهج التّاريخي أو الوثائقي، باعتباره يستعمل الوثائق والمعلومات التّاريخية، قصد الاستفادة من تجارب الماضي، وهذا يعود إلى المؤرّخين في تحديد المنهج وجعله في متناول العلوم الإنسانية.

ولم تكن العلوم اللّغوية أقلّ استفادة عن غيرها من هذا المنهج، بل إنّ اللّغة العربية ترتبط بمدوّنة تاريخية، فقد أفادها المنهج التاريخي في دراسة تراثها. فمثلا بالنسبة لتطبيق هذا المنهج في اللّغة العربية يعمل على توفير أقدم المصادر اللّغوية، وقد يبدأ بالنّقوش ثمّ الدّواوين الشّعرية والنّصوص الجاهلية ثمّ الإسلامية، ثمّ يتدرّج تأريخيا حسب ظاهرة البحث[1].

المنهج التّاريخي: هو دراسة الظّاهرة عبر حقب زمنية مختلفة بهدف الكشف عن التغيّرات الّتي طرأت على هذه الظّاهرة. والمنهج التّاريخي هو "منهجٌ يتّخذ من حوادث التّاريخ السّياسي والإجتماعي وسيلة لتفسير الأدب، وتعليل ظواهره، أو هو التّاريخ الأدبي لأمّة ما، ومجموع الآراء الّتي قيلت في فن من الفنون"[2].

"ومن الدّلائل الّتي تؤكّد تأثّر الدّرس النّحوي العربي بالمنهج التّاريخي إصرار القدماء من النّحاة على استخراج القواعد من النّصوص الّتي لاتتجاوز من حيث الزّمن، عصر الإحتجاج اللّغوي، فهي

([1]) ينظر: صالح بلعيد، في المناهج اللّغوية وإعداد الأبحاث، دار هومة للطّباعة، الجزائر، 2013م، (د. ط)، ص. 41، 42.

([2]) يوسف وغليسي، مناهج النّقد الأدبي، جسور للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط. 2، 2009م، ص. 15.

إذا قواعد بنيت على أسس تاريخية. والواقع أنّ دراسة اللّغة لا يمكن أن تستغنى عن النّظرة التّاريخية وذلك لأنّها تمثل الذّاكرة الإجتماعيّة، والهوية الثّقافية للنّاس المتكلّمين، لذا كانت قواعدها وظواهرها سواء من حيث الكتابة أو النطق يستعان عند النّظر فيها بالمادّة التّاريخية»[1].

ونجد أنّ المنهج التّاريخي يدرس جميع التّغيّرات الّتي يمكن أن تلحق حركة النّحو، ويقدّم في الأخير تفسيرا مقنعا من خلال التّطوّر الّذي يطرأ على القاعدة، وما يمكن أن نلاحظه هنا هو أنّ المدوّنات والوثائق لم تعد لها قيمة، وهذا في نظر أصحاب المنهج الوصفي أو الوصفيون الّذين جنحوا صوب دراسة اللّغات الّتي يتداولها النّاس، على الرّغم من أنّ المنهج الوصفي له علاقة وطيدة مع التّاريخ.

ب-المنهج المقارن: إنّ اكتشاف اللّغة السنسكريتية لم يمرّ مرور الكرام على الدّراسات اللّغوية، وإنّما صحبته رياحُ الخطورة في أواخر القرن الثّامن عشر، والّذي أدّى إلى نشوء المنهج المقارن، بحيث عُدّ أوّل ثمرة من ثمار النّهضة العلمية الحديثة في مجال الدّرس اللّغوي، ثمّ المقارنة بين ظاهرتين لبيان أوجه الشّبه والاختلاف.

إذا كان المنهجُ التاريخيُ يدرس الظّاهرة عبر حقب زمنية متعاقبة لمعرفة مدى التغيّر الّذي يطرأ على هذه الظّاهرة، فإنّ شرط المنهج المقارن توضيح المشكلة الّتي يقوم بدراستها توضيحا عميقا، ونلاحظ أنّه يقوم على تصنيف اللّغات البشرية إلى فصائل؛ مثل فصيلة اللّغات السّامية وفصيلة اللّغات الهندو- أوروبية.

ومع مرور السّنين أصبح النّحو المقارن «الشّغل الشّاغل للدّراسة اللّغوية المقارنة في القرن التّاسع عشر للّغويين جميعا، وكانت تسمّى فقه اللّغة المقارن، فهو يهيّء السّبيل لتصنيف اللّغات حسب خصائصها، ولتجميعها في عائلات. فبمقارنة الأصوات والأشكال المستعملة في مجموعة من اللّغات تظهر الأصوات والأشكال الّتي استحدثتها هذه اللغة أو تلك، كما تتحدّد الأصوات والأشكال

([1]) إبراهيم خليل، مدخل إلى علم اللّغة، دار المسيرة للنّشر والتّوزيع والطّباعة، ط. 1، 2010م، ص. 119.

القديمة الّتي احتفظت بها هذه أو تلك . وقد استخدم المنهج المقارن للوصول إلى الصّور الأصلية أو الصّور الوالدة لمجموعات كثيرة من اللّغات»[1].

وكان أكبر جهد بذله اللّغويون المقارنون هو ما بذلوه في «إعادة إنشاء الصّورة الأصلية للّغة الهندو-أوروبية أو الهندو-أوروبية الأم، وقد نجحوا في ذلك نجاحا فائقا، كما نجحوا في إعادة بناء الرّومانية الأصلية أو الأم، والجرمانية الأصلية والسّلافية الأصلية، أمّا تطبيقهم لهذا المنهج في حالة مجموعات أخرى من اللّغات، فلا يزال في حاجة إلى استكمال ومتابعة»[2].

يقصد بذلك أنّه من خلال المقارنة بين اللّغات بلغ اللّغويون مبتغاهم، والمتمثّل في إنشائهم الصّور الأصلية لكلّ لغة من اللّغات .

لقد أصبح المنهجُ المقارنُ جزءًا من المنهج التّاريخي في دراسة اللّغة، حيث نما في أحضانه و «يتميّز عنه في أنّه يركّز على بحث الظّاهرة اللّغوية في أكثر من لغة، ويركّز بشكل خاص على بحث الظّاهرة في اللّغات الّتي تنتمي إلى أصل واحد، كاللّغات السّامية أو الحامية أو الهندية الأوروبية»[3].

نلاحظ أنّه هناك علاقة بين المنهج التّاريخي والمقارن، غير أنّ المقارن يركّز أكثر على دراسة اللّغات الّتي تنتمي إلى أصل واحد، وقبل المقارنة ينبغي على الباحث أن يكون مُلمّاً بأنظمة اللّغة (الصّوتي، التّركيبي، الصّرفي، النّحوي،..)، وهذه المعرفة لا تتمّ إلّا عن طريق المنهج الوصفي، ومنه تصبح للمنهج المقارن علاقة بينه وبين المنهج الوصفي.

فعندما يريد الباحثُ دراسةَ ظاهرة لغوية معيّنة دراسة مقارنة في لغات فصيلة من الفصائل السّامية أو الحامية، عليه أوّلا أن يتعلّم قواعد لغات هذه الفصيلة وهذه القواعد، «ولا بدّ أن تكون مدوّنة وفقا للمنهج الوصفي، لكي تكون دقيقة وشاملة، فقبل أن نخوض في مجال المقارن على

([1]) محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، ص. 245، 246.

([2]) المرجع نفسه، ص 250، 251.

([3]) صالح بلعيد، في المناهج اللّغوية وإعداد الأبحاث (مر، س)، ص. 48.

مستوى اللّغات السّامية لا بدّ أن ندرس أوّلاً قواعد العربية والعبرية والحبشية...، وبعد إتقان هذه اللّغات نستطيع الخوض في غمار البحث المقارن على مستوى الفصيلة السّامية»[1] .

أمّا عن وجود المنهج المقارن عند العرب، فلم يكن له حضورٌ نظرا لأسباب تتلخّص في أنّ العرب كانوا يجهلون اللّغات الأخرى المنتمية إلى العربية من فصيلة واحدة، ونجد ذلك عند "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت 175 هـ) حيث فطن إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية بقوله: «وكنعان بن سام بن نوح، ينسب إليه الكنعانيون وكانوا يتكلّمون بلغة تقارب العربية»[2] .

يتّضح لنا من خلال قول "الخليل" أنّ اللّغة السّامية نشأت نسبة إلى أولاد نوح عليه السّلام وهما: سام وحام.

ج- *المنهج المعياري*: «المعيار: جمع معايير، والعيار هو الّذي يقاس به غيره كالميزان والكيل ونحوهما»[3].

والمعيار موقفٌ من اللّغة يسمّى معيارا حين تثار قاعدة مثالية وثابتة لرفض الأشكال الجديدة الّتي أنتجها التّطوّر الحتمي للّغة، و«نقابل بذلك بين نحو معياري ينحو إلى فرض استعمال سليم بل لغة جميلة في وجه أشكال تعتبر غير سليمة، وبين نحو وصفي يكتفي بوصف الوقائع النّحويّة للّغة كما تستخدم فعليا»[4].

على أساس هذا الطّرح يتجلّى لنا أنّ المنهج المعياري هو قاعدة تراعى في ضبط النّصوص اللّغويّة والحكم عليها بمبدأ الصّواب والخطأ.

([1]) حازم علي كمال الدّين، علم اللّغة المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط. 1، 2007م، ص. 67، 68.

([2]) الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين (مص. س)، مج. 4، ص. 52.

([3]) جميل أبو نصري وآخرون، المتقن (المعجم العربي المصوّر)، دار الرّاتب الجامعيّة، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، ص. 511.

([4]) جورج مونان، معجم اللّسانيات، تر: جمال الحضري، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط. 1، 2012م، ص. 430.

وإذا كان المنهج الوصفي ينسب إلى "دي سوسير" فإنّ "المعيارية لا تنسب إلى لغوي معيّن، ومن ثمّ لا توجد له ملامح أو سمات أو أوصاف مكتوبة في مؤلّف من مؤلّفات أحد اللّغويين، يقول كمال بشر: «المعيارية فكرة تقليدية مشهورة، تمثّلها العبارة الآتية: اللّغة هي ما يجب أن يتكلّمه النّاس، وليست ما يتكلّمه النّاس بالفعل، وفكرته التّقليدية يعني لا تنسب لأحد، ثمّ لم يصفها بأنّها منهج، أو يحدّد نشأتها بزمن معيّن»[1].

نلاحظ من خلال هذا القول أنّ المعيارية جاءت خلافا للمنهج الوصفي الّذي ينسب إلى "دي سوسير"، أي له أصول وجذور تأسّس عليها، أمّا المنهج المعياري لا ينسب إلى أيّ لغوي فجاءت هذه الفكرة رغبة في الحفاظ على اللّغة العربية وجعلها متطوّرة.

«والمعيارية هي تحكيم المعيار في الاستعمال، أو هي البَدء من المعيار المطلق إلى الاستعمال المقيّد بقيود كثيرة، منها الموقع وطلب الخفّة، كما يتّضح في دراسة الظّواهر الموقعية»[2].

المعيارية منهجٌ سار عليه علماءُ التّراث في تقعيد اللّغة، وسمي بالمعيارية لأنّه يقف على معايير الصّواب في اللّغة. وفي هذا الصّدد يقول "تمّام حسّان": «ولست أظنّ عبارة أوغل في باب المعيارية من قولك يجب كذا، لأنّ دلالتها أنّ من خالف الواجب فقد أخطأ، وقد كان خطؤه لعدم تمسّكه بالمعيار الواجب»[3].

فالمنهج المعياري يصوّب ويصحّح لنا الأخطاء، وذلك راجع إلى عدم التّحكّم والتّمسّك بقواعد اللّغة، إذ يقول "محمّد العدناني" في مقدّمة كتابه" معجم الأغلاط اللّغويّة المعاصرة":

«أشهد أنّ اقتحام ميدان التّحقيق اللّغوي يحتاج إلى جرأة عظيمة، ولابدّ له من التّعرّض لأقلام النّقّاد الّذي يمزج بعضهم مدادها بسمّ نقيع قد يسيء إلى شهرة المحقّق وينال قليلا من قدره، الّذي بناه في

([1]) صالح بلعيد، في المناهج اللّغويّة وإعداد الأبحاث، ص. 73.

([2]) تمّام حسّان، التّمهيد في اكتساب اللّغة العربيّة لغير النّاطقين بها، (د. ط)، 1987م، ص. 15.

([3]) تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية (مر. س)، ص. 55.

عشرات السّنين من الدّراسة المتواصلة، والبحث العميق والتّحقيق الدّقيق»[1]. لتصحيح أيّ بحث لغوي لابدّ من إرادة قويّة حيث يتعرّض هذا البحث إلى النّقد من طرف النقّاد، فيعرض هؤلاء أفكارهم وآراءهم لمعرفة مدى تحقّق الباحث من دراسته الّتي هو بصددها.

«ورغم ذلك لابدّ للتّقليل من الأخطاء اللّغوية، من أن تستثمر التّصويبات اللّغوية، وأن تناقش وتُنقد لتتجلّى الحقيقة، إذ إنّ من أهمّ الدّراسات اللّغوية تلك الّتي تدعو إلى حفظ اللّغة وتيسيرها، ولابدّ من إبقاء باب الاجتهاد النّحوي واللّغوي مفتوحا أمام علماء النّحو واللّغة والمجامع اللّغويّة، كي لا تتسرّب الفوضى في لغتنا الفصيحة نحو: "يَجِدُّ لا يَجُدُّ"، قل: "يجِدّ" في الأمر بكسر الجيم إذا أردت الاجتهاد، ولا تقل: "يَجُدُّ" في الأمر بضمّ الجيم، إذ إنّ من معاني هذه يقطع، وهناك مثال آخر نحو: "جُدّة لا جَدّة"، قل: سافرنا إلى مدينة "جُدّة" بضمّ الجيم، ولا تقل: سافرنا إلى مدينة" جَدّة" بفتح الجيم، إذ إنّ هذه من لفظ العامّة »[2].

فبعد أن نشأ النّحو العربي نشأة وصفيّة بفعل الاستقراء «اتّجه النّحاةُ بعد حين من الزّمن صوب المعيارية عندما وضعوا القواعد والأصول وتوقّفوا عن استقراء المادّة اللّغوية، ولما كان أيضا الهدف منصبّا في الغالب على تعليم النّاشئة وغيرهم من المثقّفين والمتخصّصين رأيناهم يتّجهون بالنّحو وجهة تعليميّة، والتّعليمية أداة المعيارية، إذ بواسطتها يمكن المحافظة على المستوى الصّوابي لمعيارية اللّغة»[3].

نلاحظ أنّ النّحاة بعدما أن توقّفوا عن استقراء المادة اللّغوية تفرّغوا إلى وضع قواعد ومقاييس، جعلت المعياريين يهتمّون بتصويب الخطأ النّحوي والصّرفي، وبالتّالي يقفون على التّغيّر الّذي يصيب اللّغة، وترجع معيارية النّحو العربي إلى أسباب منها: تأثّر النّحو العربي بالمنطق القياسي الأرسطي الّذي تأثّر به الكثير من الباحثين في الدّراسات العربيّة خاصّة الدّراسات اللّغوية فوضعوا القياس

([1]) كوكب دياب، معجم الأخطاء الشّائعة أو قل ولا تقل، المؤسّسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، ص. 09.

([2]) المرجع نفسه، ص. 63.

([3]) علي زوين، منهج البحث اللّغوي (مر، س)، ص. 24.

والتّعليل بالإضافة إلى المستوى الصّوابي ، لهذا نجد أحد النّحاة عاب بيتا من شعر "عمّار الكلبي" فامتعض عمّار لذلك وقال:

«مَاذَا لَقِيْنَا مِنَ المستعربينَ ومِن قياسِ نحوهم هذا الَّذي ابتَدعوُا

إنْ قلتَ قافيةً بكرًا يكونُ بها بيت خلافٌ الّذي قالوه أوذرَعوُا

قالتْ لحنتَ وهذا ليس مُنْتَصِبًا وذاكَ خفضٌ وهذا ليسَ يرتَفَعُ»[1].

يتّضح لنا أنّ المنهج المعياري وُضع لمعرفة قواعد اللّغة الّتي تطبّق في النّحو كالرّفع والنّصب والجرّ كما أنّه منهج تعليمي يكمن في القياس المبني على الحجّة والبرهان، يقول "تمّام":

«ولست أرى أصدق من هذه الأبيات، ولا أدّعي منها للإعجاب في شرح العلاقة بين الموقف السّليم الّذي يقفه المتكلّم، والموقف غير السّليم الّذي يقفه المعياريون من النّحاة. فالنّحاة في نظر "عمّار" قالوا قولا، ورعوا قياسا ومعايير، ثمّ حاولوا أن يفرضوا هذا القول وتلك المعايير فرضا منطقيا على كلام مدار القياس فيه على السّليقة الّتي تراعى مستوى صوابيا اجتماعيا»[2].

ولعلّ السّبب الّذي جعل النّحويين التّقليديين يصطنعون منهجا معياريا متأثّرين بالمنطق القياسي وهو وصولهم إلى الصّواب المطلق في وضع القواعد العربية عامّة، والحفاظ عليها من أيّ خطأ يشوبها.

كظاهر المعيارية في تراثنا العربيّ:

«الأوّل: مطّرد في القياس والاستعمال جميعا وذلك نحو: "قام زيد، وضربت عمرا".

الثّاني: مطّرد في القياس شاذّ في الاستعمال وذلك نحو الماضي: "يَدَرَ، يَدَعَ".

الثّالث: المطّرد في الاستعمال، الشّاذ في القياس، نحو قولهم: "أخُوضُ الرّمث، واسْتَصْوَبْتُ الأمر"

الرّابع: الشّاذ في القياس والاستعمال جميعا ،وهو كتتميم مفعول، فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون ومسك مدووف»[3].

([1]) تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية (مر، س)، ص. 21.

([2]) المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

([3]) ابن جنّي، الخصائص (مص. س)، ج. 1، ص. 97، 98.

من خلال هذه الأضرب يبيّن "ابن جنّي" كيفية تقسيم الكلام على ما قيس من كلام العرب، وهذا مظهر من مظاهر المنهج المعياري في الدّرس اللّغوي القديم.

وبهذا «فقد جرت عادة الباحثين اللّغويين في الماضي على أن ينظروا إلى اللّغة من زاوية المتكلّم لا من زاوية الباحث، أي أن يفكّروا في دراستها تفكيرا معياريا على نحو ما شرحناه في موقف المتكلّم من الاستعمال، لا أن يفكّروا فيها تفكيرا وصفيا على نحو ما بيّنا في موقف الباحث من البحث»[1].

يتّضح لنا أنّ اللّغويين حاولوا أن يفكّروا في جعل اللّغة العربيّة لغة المعيار الثّابت كونها أوّلا وأخيرا لغة القرآن الكريم، ومن هنا نلاحظ أنّ المعياريين العرب يختلفون عن سواهم من المعياريين، إذ هم على اختلاف انتماءاتهم القديمة من حيث اللّغة والأصول، وهذا ما يبيّن لنا أهمّية المعيارية للعربية لأنّها تجعلها لغة حيّة ومستمرّة.

د- المنهج التّحويلي التّوليدي: لقد اتّخذت المدرسة التّحويلية من منهج "ديكارت" العقلاني أساسا لها في فهم وتحليل الظّاهرة اللّغوية، "كما تأثّر علم اللّغة النّفسي منذ بداية السّتينات من القرن العشرين بنظرية قواعد التّحويلية التّوليدية لـ "نعوم تشومسكي"(chomsky)، حيث انتقد هذا اللّساني المبدأ السّلوكي الّذي كان معمولاً به في القرن العشرين، ودعا للعودة إلى المبدأ العقلاني المتأصّل في مجال الفلسفة الإنسانية "ديكارت"، انطلاقا من مقولته أنا أفكّر إذن أنا موجود»[2] .

يستعمل مصطلح النّحو الوارد في عبارة النّحو التّوليدي عند "تشومسكي"(chomsky) وأتباعه للدّلالة على معنيين:

([1]) تمّام حسّان، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة (مر، س)، ص. 26.

([2]) هيام كريدية، أضواء على الألسنية، بيروت، لبنان، ط. 1، 2008م، ص. 152.

المعنى الأوّل: معنى عام حيث يقصد بالنّحو مجموع القواعد اللّغوية الموجودة في ذهن المتكلّم، يقول تشومسكي(chomsky): «إنّ نحو لغة معيّنة هو آلية تقوم بتعداد جمل هذه اللّغة بكيفية يكون الوصف البنيوي مشتقا آليا بالنّسبة إلى كلّ جملة معدّدة»[1].

معنى قول "تشومسكي"(chomsky) هو أنّ النّحو التّحويلي التّوليدي عبارة عن خلق وتوليد عدد غير متناه من الجمل، كما ذكرنا سالفا في المنهج التّحويلي التّوليدي شرط أن يحافظ على المعنى الأصلي للجمل.

والمعنى الثّاني:«هو المعنى الخاص، حيث يستعمل تشومسكي(chomsky) لفظ النّحو قاصدا به النّظرية الّتي يسعى اللّسان إلى بنائها، والقادرة على وصف الملكة اللّغوية عند المتكلّم بلسان معيّن وتوضيحها، والهدف الأساس للنّحو بوصفه نظرية هو القدرة على وصف القواعد الّتي يتوافر عليها المتكلّم ومعالجتها بكيفية صورية تكمن من إبراز خصائصها وسماتها وكيفية بنائها»[2].

اهتمّ "تشومسكي"(chomsky) في منهجه التّحويلي التّوليدي «بالقدرة الإبداعية لدى المتكلّم، والّتي تمكّنه من إنتاج وفهم جمل لا حدّ لها، ودلّل على ذلك بقدرة الطّفل على إنتاج جمل تحويلية صحيحة لم يسمع بها من قبل، كما تجعله قادرا على تمييز الجمل الصّحيحة من غير الصّحيحة نحويا، وهو يرجع هذه المقدرة إلى ما يعرف بالملكة الفطرية»[3].

نلاحظ أنّ النّظرية التّحويلية التّوليدية قامت على أنقاض الاتّجاه التّوزيعي، حيث درس "تشومسكي"(chomsky) معطيات هذا الاتّجاه، ثمّ رأى بأنّه لا بدّ من الرّجوع إلى منطلقات عقلية بالإضافة إلى المبدأ العقلاني لـ "ديكارت"، في نظره أنّ المبادئ الفلسفية تخدم الحدث اللّساني المتطوّر.

([1]) مصطفي غلفان وآخرون، اللّسانيات التّوليدية، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط. 1، 2010م، ص. 28.

([2]) مصطفى غلفان وآخرون، اللّسانيات التّوليدية، ص. 29.

([3]) النجّار نادية رمضان، اللّغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندرية، (د. ط) 2004م، ص. 176، 177.

وفي إطار النّظرية الألسنية التّوليدية والتّحويلية، نجدها تسمّي "المقدرة على إنتاج الجمل وتفهّمها في عملية تكلّم اللّغة بالكفاية اللّغوية، ونميّز بين الكفاية اللّغوية وبين ما نسمّيه بالأداء الكلامي: فالكفاية اللّغوية هي المعرفة الضّمنية باللّغة، في حين يعدّ الأداء الكلامي الاستعمال الآني للّغة ضمن سيّاق معيّن. فالإنسان عندما يتكلّم يستعمل معرفته الضّمنية، لكن لا تكون متكاملة؛ لأنّ الأداء الكلامي النّاجم عن الكفاية اللّغوية يتضمّن عددا من المظاهر الطّفيلية بالنّسبة إلى التّنظيم اللّغوي، وهذه المظاهر ترجع إلى عوامل خارجة عن إطار اللّغة منها: عوامل سيكولوجية، وعوامل سوسيوثقافية ..."[1].

مصطلح التّوليد في نظر "تشومسكي"(chomsky) يرتبط بالتّوليد الرّياضي، أي المعادلات الرّياضية الّتي تحتوي على قيم لا نهاية لها. فهذا المفهوم لا هو وصفٌ للكلام، ولا هو معيارٌ للقواعد اللّغوية (الخطأ والصّواب)، وإنّما هو توليدٌ وخلقُ عدد لا متناهٍ من الجمل.

وعليه نستنتج بأنّ الاتّجاه التّوليدي وُجد لإعطاء نموذج معرفي بغية فهم الوقائع اللّغوية، ويعود الفضل في هذا إلى العوامل العقليّة والنّفسيّة المنفيّة في الاتّجاه الوصفي والتّجريبي، ومنه يتّضح لنا أنّ "تشومسكي"(chomsky) ينطلق من مبدأ أساسه الكفاية اللّغوية التي من خصائصها إنتاج عدد لا حصر له من التّراكيب، ولم يكن هدف "تشومسكي"(chomsky) وصف اللّغة بقدر ما كان مهتما بتفسير الكفاية اللّغوية .

([1]) ميشال زكريّا، الألسنية التّوليدية التّحويلية وقواعد اللّغة العربية، المؤسّسة الجامعية، بيروت، ط. 2، 1986م، ص.07، 08.

المبحث الثاني
المنهج الوصفي والبحث اللغوي

أولاً :مفهوم المنهج الوصفي(DESCRIPTIVE APPROACH):

يعرّف المنهج الوصفي بأنّه: وصف أية لغة من اللّغات عند شعب من الشّعوب، أو لهجة من اللّهجات في فترة وبيئة مكانية محدّدة، بغض النّظر عن تأريخها السّابق أو اللّاحق، ووصف مظاهر اللّغة الصّوتية والصّرفية والنّحوية والدّلالية المتزامنة، وتسجيل الواقع اللّغوي كما هو، وبالتّالي يكون الوصول إلى فهم اللغة[1].

وهكذا أصبح المنهج الوصفي مقترنا بعلم اللّغة الوصفي الحديث . فقد أصبح «علم اللّغة الوصفي سائدا عند أكثر الباحثين المشتغلين ببحث اللّغة في العالم، حتّى أن البعض يتحدّث عن علم اللّغة الحديث، ويعني علم اللّغة الوصفي، وكأنّه هو المنهج الحديث الوحيد في علم اللّغة»[1].

إنّ الحديثَ عن المنهج الوصفي يقابله الحديثُ في الوقت نفسه عن النّحو التّقليدي العربي الّذي امتدّ من أفكار "أرسطو" القائمة على المنطق، ثمّ انتقل إلى آراء "أفلاطون" الّذي يربط اللّغة بالعقل، ثمّ بدأت بوادرُ المنهج الوصفي في أوروبا، وأخذت قواعده تؤسّس مع العالم السويسري "دي سوسير" (F. DE SAUSSURE) الّذي له دور كبير في اللّسانيات من خلال كتابه المشهور "محاضرات في اللّسانيات العامة".

وفي هذا الصّدد يقول «"روبنز فيشيد" متأثِّرا بـ "دي سوسير"(F. DE SAUSSURE) ومتحدّثاً عن الانقلاب الّذي أحدثه في مناهج الدِّراسة اللّغوية في القرن العشرين. يقول: "الفرق الأساسي والأكثر وضوحاً بين القرنين الأخيرين، كان هو النّهوض لعلم اللّغة الوصفي (التّزامني) في مقابل علم

([1]) ينظر: عاطف مدكور، علم اللّغة بين التّراث والمعاصرة، دار الشّؤون الثّقافية للنّشر، القاهرة، مصر(د. ط)، 1982م، ص. 61.

اللّغة التّاريخي، حتى كان له وضع السّيادة الحالي، وكانت الشّخصية الرّئيسة في تغيير مواقف القرن التّاسع عشر لمواقف القرن العشرين على نحوٍ مهمٍّ، هو اللّغوي السّويسري "فرديناند دي سوسير (F. DE SAUSSURE)»[2].

وبعد أن كان المنهجان التّاريخي والمقارن الحاملان لتصوّر البحث اللّغوي، «جاء المنهجُ الوصفيُ ليهتمّ بدراسة الظّاهرة اللّغوية، ووصف اللّغة من خلال مستوياتها المختلفة (الأصوات، الصّرف، النّحو)، فكلّ مستوى من هذه المستويات يعدّ دراسة وصفية الّتي تعرض الواقع اللّغوي، وتكتفي بوصف الظّاهرة دون الإشارة إلى اقتراح العلل والأسباب والنّتائج. وقد قطعت الدّراسة الوصفية أشواطا ومراحل متعدّدة، وسارع الباحثون والعلماء للنّهوض بهذا العلم البديع، وقد تمخّضت عن هذا المنهج مدارس عدة تتبوّؤها المدرسة البنيوية بريادة عالمها دي سوسير(DE SAUSSURE)»[3] .

فكان لواء المنهج التّاريخي دراسة الظّاهرة عبر حقب زمنية لمعرفة التّغيرات الّتي تطرأ على الظّواهر، وكان أيضا لواء المنهج المقارن يحمل المقارنة بين اللّغات، ودراسة اللّغات الّتي تنتمي إلى أصل واحد، فجاء المنهجُ الوصفي الّذي يعنى بدراسة الظّواهر كما هي مسجّلة في الواقع دون تدخّل ؛ إذ «يتحدّد الاتّجاه الوصفي في أنّه يركّز على الاستعمال الوصفي فقط لتحليل المحتوى، وأن تستعمل نتائج التّحليل في تفسير المعاني الكامنة، وعليه إنّ وجود تحليل على وفق هذا الاتّجاه يجب أن يقف عند مجرّد الوصف»[4] .

([1]) محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة الحديث، دار الثّقافة للطّباعة، القاهرة، ط. 2، 1978م، ص. 23 .

([2]) هيام كريدية، الألسنية رواد وأعلام، الجامعة اللّبنانية، بيروت، ط. 1، 2010م، ص. 79.

([3]) نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللّغة، مناهج البحث اللّغوي، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الشّارقة، (د. ط)، 2008م ، ص. 290.

([4]) السّاموك سعدون محمود، هدى جواد الشّمري، مناهج اللّغة العربية وطرق تدريسها، دار وائل، الأردن، عمّان، ط. 1،2005م، ص. 75.

وسمّي هذا المنهج بالوصفي؛ لأنّه يصف اللّغة المراد دراستها وصفاً دقيقاً مستبعدا التّعليل في دراسة الظواهر. يقول "دي سوسير"(DE SAUSSURE) في هذا الصّدد: «إنّ موضوع الدّراسة اللّغوية الوحيد والحقيقي هو اللّغة التي ينظر إليها كواقع قائم بذاته ويبحث فيها لذاتها.. »[1] . بمعنى أنّ اللّغة هي واقعٌ بأكمله، ينبغي النّظر إليها من زاوية يتّسع منظارها، فاللّغة نظام تضبطه وتحكمه قواعد تحيلنا إلى معرفة البنية أو التّركيب، ومن هنا تجاوز "دي سوسير"(DE SAUSSURE) النّظرة التّركيبية للّغة وصرّح بالوصف.

ويشار دائما إلى المنهج الوصفي في علم اللغة بأنّه «علمٌ ساكنٌ، ففيه توصف اللّغةُ بوجه عام على الصّورة الّتي توجد عليها في نقطة زمنية معيّنة، ليس ضروريا أن تكون في الزّمن الحاضر، وهناك أسسٌ عامّة للمنهج الوصفي تتوزّعها أفكار تنظيمية، لأنّ الوصف للّغة يبدأ من الصّورة المنطوقة إلى الصّورة المكتوبة، باعتبار أنّ اللّغة لها وجهان، وجه الكلام: وهو الّذي تنصرف إليه الوصفية بأهمّيةٍ خاصّة، ووجه الكتابة، لذلك أثر الوصفيون تقسيم اللّغة إلى لغة الكلام ولغة الكتابة»[2] .

وعليه فالوصف للغة من اللّغات يبدأ بالنّطق ثمّ الكتابة، فالنّطق أولى باللّغة؛ لأنّ المتعلِّم مثلاً يبدأ بالنُّطق، وعندما يدرك نطق الألفاظ، فتتسنّى له في الأخير الكتابة، ومنه تجنح الوصفية بصفة خاصّة صوب الكلام، أي اللّغة المنطوقة.

«والوصفية منحى في الدّراسات اللّسانية الحديثة يقوم بدراسة اللُّغة ووصفها، والنّحو في هذا المنحى شكلي صوري، إنَّه ينظر إلى الصوّر اللّفظية المختلفة الّتي تعرضها لغة ما»[3] .

وهذا ما يذكّرنا بأنَّ اللّسانيات كانت وصفية، بدليل أنّ المنهج الوصفي عرف في الدّراسات اللّسانية مع "دي سوسير"(DE SAUSSURE)، ثمّ انتقلت اللّسانيات إلى العرب وأصبح ما يسمّى بالمنهج الوصفي، أو ما نحى به "تمّام حسان" "بنحو الوصف". و«يتّخذ الوصفُ ثلاثةَ طرق

([1]) علي زوين، منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، ص. 10 .

([2]) المرجع نفسه، ص. 11.

([3]) عبد الحميد السّيّد، دراسات في اللّسانيات العربية، دار الحامد للنّشر، الأردن، 2004 م، ص. 64.

متكاملة في تحليل الظّاهرة اللّغوية وصولا منه إلى تقعيدها»[1] . وهي «استقراء المادّة اللّغوية مشافهة، ثمّ تقسيمها أقساماً، وتسمية كلّ قسم منها ثمّ وضع المصطلحات الدّالة على هذه الأقسام، لنصل بعد ذلك إلى وضع القواعد الكلّية والجزئية الّتي نتجت عن الاستقراء، فيكون البدء بالاستقراء، وتسجيل الظّواهر من أهمّ الأسس الّتي يعتمد عليها الوصف، بخلاف المعيار الّذي يبدأ بالتّقعيد»[2] . وهذا ما سنلاحظه عند دراستنا للمنهج المعياري.

نلاحظ أنّ هذه الطّرق الثّلاثة لها أهمّية في تحليل الظّاهرة اللّغوية، فلا يجوز أن نضع القواعد دون استقرائها وهذا ما يتطلّبه ويحتاجه الوصف.

«كما يدرس المنهجُ الوصفيُ أيضا بنية اللّغة واللّهجات في فترة زمنية محدّدة من تاريخ اللّغة، ولكنّه لا يتعقّب اللّغة تاريخيا في جميع مراحلها الزّمنية، ويراعي الباحث في هذا الموضوع معالم الفترة الزّمنية الّتي يدرس فيها اللّغة، ومثال هذا دراسة اللّغة العربية في القرن التّاسع عشر، وهي مرحلة شهدت التّزكية في العربية والانفتاح على اللّغات الأوربية"[3] .

فالباحث أثناء وصفه لظاهرة لغوية ما لا يتتبّعها تاريخيا، وإنّما يدرس اللّغة في فترة زمنيّة محدّدة وبيئة اجتماعية معيّنة. وهذا ما عناه الدّكتور "رمضان عبد التّواب" بقوله : «المنهجُ الوصفيُ يكتفي بوصف أيّة لغة من اللّغات عند شعب من الشّعوب أو لهجة من اللّهجات في وقت معيّن؛ أي أنّه يبحث اللّغة بحثا عرضيا لا طولياً، ويصف ما فيها من ظواهر لغوية مختلفة، ويسجّل الواقع اللّغوي تسجيلا أمينا»[4] .

ولا ننسى بأن نشير إلى أنّ البحث الدّلالي في العصر الحديث الّذي بدأ بمنهج وصفي، فهو يدرس الظّواهر اللّغوية ويعاينها معاينة وصفية؛ أي عن طريق الملاحظة والتّحليل والاستنتاج، وهذه

([1]) تمّام حسان،اللّغة بين المعيارية والوصفية (مر، س)، ص. 154 .

([2]) علي زوين، منهج البحث اللّغوي (مر، س)، ص.11.

([3]) محمودعكاشة، علم اللّغة مدخل نظري في اللّغة العربية، دار النّشر للجامعات العربية، القاهرة، مصر، ط. 1 ، 2006م، ص. 33 .

([4]) كريم ناصح الخالدي،مناهج التّأليف النّحوي، دارصفاء، عمّان،الأردن، ط.1 ،2007م، ص. 24.

المعلومات السّابقة ليتسنى لهم في الأخير بناء وعي دلالي يشكّل آراء ومفاهيم جديدة تساهم في إبراز اللّغة بمفهومها العام، والّتي من ورائها تحقيق التّواصل والإبلاغ[1].

والحقيقة الّتي خفيت عن فقهاء اللّغة وعن كثير من اللّسانيين أنفسهم هي «أنّ الوصفية والمعيارية مقولتان لا تنتميان على صعيد فلسفة المعارف إلى نفس المنطلق المبدئي، ولا إلى نفس الحيز التّصوري، فليستا من طبيعة واحدة حتّى تتسنّى مقارنة إحداهما بالأخرى، فليس لزاماً أن تقوم بينهما علاقة ما من تواز أو تصادم أو تطابق، فهما مصادرتان فكريتان مستقلة كلتاهما عن الأخرى» [2].

فالوصفية والمعيارية مقولتان جعلتا النحو العربي وصفيا تحليليا في نظر بعض الباحثين، وبهذا يصبح النّحو قائم على أساس شكلي صوري، وهناك من عدّهُ معيارا في استخلاص القواعد النّحوية، إضافة إلى ما تحقّقه المعيارية من تواصل مستمر، وتطوّر دائم بين الأجيال، وهذا ما أثار اهتمام الباحثين. فمنهم من رجّح الوصفية على المعيارية، ومنهم من اتّخذ المعيارية كونها فكرة يلجأ إليها الأفراد عند الاحتكام في الاستعمال.

أمّا المنهج المعياري فقد قام في بدايته على سماع المادة اللّغوية وجمعها، وقد نشأ هذا المنهج في اليونان على أيّام أرسطو «وعرفت المعيارية في الدّراسات اللّغوية الأوربية واستخدم لها عبارة "اللّغة المعيارية" (standard langage) أو عبارة "المعياري(prescriptif) ، حينما توصف اللّغة أو النّحو أو القواعد عامة، وجاء في تعريفها وبيان أسباب نشأتها: أنّ اللّغة المعيارية هي ذلك المستوى الكلامي الّذي له صفة رسمية، والذي يستعمله المتعلمون تعليماً راقياً، وتكون اللّغة المعيارية في الغالب الأعم لهجة محلية في بداياتها يعترف كلغة رسمية، حيث تنال شيئا من التمجيد والتّقدير»[3].

([1]) ينظر: منقور عبد الجليل، علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العربي، دمشق،(د. ط)، ص. 42.

([2]) عبد السّلام المسدّي، اللّسانيات وأسسها المعرفية، الدّار التونسية للنّشر،(د. ط)، 1986م، ص. 15.

([3]) علي زوين، منهج البحث اللّغوي (مر، س)، ص. 23.

فإذا كان المنهج الوصفي يبدأ بالاستقراء وصولاً إلى القواعد، فإنّ المنهج المعياري ينأى عن الوصف ويعتمد أساساً على القاعدة باعتبار أنّ اللّغة المعيارية تعمل على ضبط النّصوص، وبالتّالي فهي تفضل لهجة تتّسم بالفصاحة على اللّهجات الأخرى أي أنّها تقوم على مبدأ الصّواب والخطأ.

يعدّ المنهج الوصفي في الدّرس النّحوي منهجًا متبعًا في أبحاث ودراسات النّحاة كما يعدُّ أيضًا اتجاهًا مميزًا على الاتّجاهات السّابقة شرع في تطبيق خطواته على دراسة اللّغة العربية، ومن هنا فتح الباب على مصرعيه عند كلّ من الغرب والعرب، وبقي باب الاجتهاد مفتوحًا، والدّليل على ذلك حاجة اللّغة العربية إلى منهج يتّبع للدّراسة «إذ ظهرت بوادر المنهج الوصفي في أوروبا الّذي أرسى أساسه دي سوسير(F. DE SAUSSURE-1857-1913)، ويعود له الفضل في بيان هذا المنهج وإظهار منافعه في الدّرس اللّغوي، فهو يعني بوصف اللّغة من حيث تنظيم قائم بذاته»[1].

أي المنهج الوصفي ولد على يد العالم السّويسري "فرديناند دي سوسير"(DE SAUSSURE) حيث ركّز عليه وبيّن منافعه.

فتطوّر المنهج التّاريخي على يد "دي سوسير"(DE SAUSSURE) أصبح وصفيا، يعني بمرحلة ما ثابتة غير منظورة للّغة معيّنة، بعزل هذه المرحلة من التّطور التّاريخي، ويصفها من حيث بنيتها وعلاقاتها الدّاخلية، و «هو لا يرفض دراسة اللّغة دراسةً تاريخيةً، ولكنّه يجعل ذلك من عمل أصحاب المنهج التّاريخي لا المنهج الوصفي»[2] .

ف "دي سوسير" (DE SAUSSURE) فطن إلى دراسة اللّغة دراسة وصفية، وقد اهتدى هديه كثير من الباحثين، حتّى صار هذا المنهج سائدا في كثير من الدّراسات.

ثانياً: أسس المنهج الوصفي ومميزاته:

([1]) فرديناند دي سوسير، علم اللّغة العام، تر: يوئيل يوسف عزيز، جامعة الموصل، بغداد، العراق، ط. 1، 1988م، ص. 19.

([2]) تمّام حسّان، الأصول (مر.س)، ص. 256، 257.

يُعدّ النّحوُ الوصفيُ فرعاً من علم اللّغة الحديث، الّذي ظهر في أوائل القرن العشرين، وأخذ يتأصّل ويتطوّر تطوّرًا سريعًا جدًا في السّنوات الأخيرة. واستعمال لفظة (الوصفي) مصطلحاً في الدّرس اللّغوي إنّما « كان نتيجة للمنهج التّاريخي الّذي وجّه أعمال اللّغويين الأوروبيين حتّى أواخر القرن الماضي. فمنذ أعلن السّير "وليام جونز") آراءه عن اللّغة السّنسكريتية عام 1786م، أخذت دراسة اللّغة تسلك سبيل التّأريخ والمقارنة على ما تعرف من المنهج الّذي ساد هذه الدّراسة طوال القرن التّاسع عشر»[1].

ويمكن تحديد أسس المنهج الوصفي كما اعتمدها "دي سوسير" (DE SAUSSURE) واستند إليها الوصفيون.

1_ أنّ اللّغة تتكوّن من ثنائية وهي: ثنائية اللّسان والكلام. فاللّسان هو نظام من القواعد وظاهرة يتوحّد عليها النّاطقون، وهذه الظّاهرة هي الّتي تشكّل معيارًا لتجلّيات اللّغة. أمّا الكلامُ: فهو الإنجاز اللّفظي المتنوّع المنتقّل من الغموض ليصبح فيما بعد رموزًا واضحة، تعبّر عن مدلولاتها، وعلى هذا يترتّبُ المنهج الوصفي في دراسة تراكيب اللّغة وأصواتها وخصائص مفرداتها بعيدا عن التركّيز عن الأصول التّاريخية.

2_ الباحث اللّغوي مهمَّته دراسة اللّغة المنطوقة الفصيحة والعامّية في جميع مستوياتها. فاللّغةُ ناتجةٌ عن عوامل تاريخية، أي الزّمن الّذي يضمن استمرارية اللّسان. وتحديد المنهج _ في نظر الوصفيين_ من شأنه أن يجنّب اللّساني السّقوط والوقوع في الأخطاء الّتي يقع فيها النّحو التّقليدي ووقعت فيها اللّسانيات الحديثة.

وعلى هذا فالوصفيون ينادون بالدّراسة الوصفية للّغة شرط أن تكون اللّغة الحقيقية هي الّتي يستخدمها النّاس فعلًا.

([1]) عبده الرّاجحي، النّحو العربي والدّرس الحديث، بحث في المنهج، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر، بيروت، (د. ط)، 1979م، ص. 23.

3_ اللّغة ظاهرة ذهنية إنسانية من جهة، وأداة يستعملها الإنسان في حياته اليومية من جهة أخرى، ولهذا اهتمّ "دي سوسير" (DE SAUSSURE) بدراسة اللّغة كأداة وظيفية، أي وظيفة اللّغة التّواصل، ولا ينظر إليها كظاهرة ذهنية[1].

4- الاهتمام باللّغات الحيّة، وترك وتجنّب دراسة اللّغات القديمة.حيث يتميّز المنهج الوصفي بالتّركيز على الاهتمام بواقع الظّاهرة اللّغوية، فيكون التّركيز من هذه النّاحية على واقع اللّغة المنطوقة، وليس من خلال الوثائق المكتوبة، مثلما يحدث في المنهج التّاريخي، ولهذا انتقد أصحابُ المنهج الوصفي المنهج التّاريخي، ورأوا بأنّ القواعد (الإملاء والكتابة) لن ترقى في وصف الظّواهر إلاّ إذا كان هناك نطقٌ حيٌّ[2].

وانطلاقا من هذا كان «عزوفُ أصحاب هذا المنهج عن دراسة اللّغات القديمة كالسّنسكريتية واليونانية واللاّتينية، فقد بادت هذه اللّغات، ولم يعد يسعف في وصفها إلاّ الاعتماد على القدرة النّاقصة للكتابة وقواعد الإملاء، في مقابل هذا العزوف كان إقباله على دراسة اللّغات الحيّة»[3] .

فمهمّة أصحاب المنهج الوصفي تتجلّى في الاعتماد على قواعد الكتابة والإملاء بالإضافة إلى دراسة اللّغات الحيّة، وليس بتطوّر تاريخ الظّاهرة اللّغوية.

المبحث الثّالث
الوصفية في الفكر اللّغوي الغربي الحديث

([1]) ينظر: عمايرة حليمة أحمد، الاتّجاهات النّحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنّشر والتّوزيع، عمان ، الأردن، ط. 1، 2006م، ص. 34، 35، 36.

([2]) ينظر: عمايرة إسماعيل أحمد، المستشرقون والمناهج اللّغوية، دار حنين، عمان، الأردن، ط. 2، 1992م، ص. 88.

([3]) المرجع نفسه، ص. 88.

لقد سيطرت القواعد التّقليدية الّتي ظهرت في القرن الثّامن عشر على أعمال اللّغويين، متمثّلة في موازنة لغاتهم باللّغتين اليونانية واللّاتينية، فوضعوا للغاتهم قواعد معيارية مشابهة لتلك القواعد. من هنا كان لظهور علم اللّغة الحديث أثره الكبير في بحث قضايا اللّغة ودراستها بشكل موضوعي.

ويتأسس الفكرُ اللّغوي الغربي الحديث على المبادئ والأسس اللّغوية الّتي قدّمها "دي سوسير" (DE SAUSSURE)، فهو صاحب فكرة المنهج الوصفي، ومؤسّس علم اللّغة الحديث، إذ خدم هذا اللّساني السّويسري اللّسانيات التّاريخية قبل أن يخدم اللّسانيات الآنية الوصفية الّتي اشتهر بها .

وهناك تضارب في الآراء حول المنهجين (التّاريخي والوصفي)، فمن النّحويين من أيّد المنهج التّاريخي لدراسة اللّغة في حين أنّ "دي سوسير"(DE SAUSSURE) عارض هذا الاتّجاه، واتّخذ لمنهج الوصف مصطلح synchronic للدّلالة عليه.

ويوجد اصطلاح يكثرُ استعماله مرادفاً لعلم اللّغة الوصفي، وهو «علم اللّغة التّركيبي الّذي يهدف إلى وصف تركيب اللّغة، وقد يستعمل هذا الاصطلاح في معنى أضيق ليشير إلى أعمال مدرسة لغوية معيّنة من مدارس علم اللّغة الوصفي تؤمن بأنّ أي تغيّر في اللّغة لا يحدث خبط عشواء، أو بصورة فرديّة، ولكن يؤثر نظام اللّغة وإطارها العام مع وجود خيط معيّن يربط التّغيرات بعضها ببعض»[1] .

وهذا يعني أنّ غرض علم اللّغة التّركيبي هو وصف الجمل مثل: مسند +مسند إليه، وهذا ما يسمّيه النّحاة بالجملة الوصفية؛ أي وصفهم للمبتدأ والمرفوع الّذي يأتي بعد (الخبر)، وبهذا أيّ تغيّر في اللّغة يؤثّر في نظام اللّغة، وأن تكون هذه التّغيرات مرتبطة بعضها ببعض.

ونظرًا لما قدّمه "دي سوسير"(DE SAUSSURE) من نظريات، جعلته يترك بصمات واضحة على البحث اللّساني الحديث، فقد كانت نظرياته ثورية منذ ذلك الوقت الّذي ظهرت فيه،

([1]) ماريو باي، أسس علم اللّغة، تر: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط. 8، 1998م، ص. 36.

فهو لم يطبّق مفاهيمه النّظرية على الأنظمة اللّغوية كالنّحو والصّرف، في حين تطرّقت المدارس اللّسانية الّتي لحقته بالإشارة إلى الصّلات الّتي لها علاقة بين النّظام اللّغوي والأنظمة اللّغوية الأخرى، سواء لغوية كانت أم غير لغوية، حيث حملت هذه المدارس تصحيحا لبعض المفاهيم .

أهمّ المدارس اللّسانية الوصفية :

1_ مدرسة براغ: برزت منذ العام 1926م، عندما التحق بها بعض الرّوس الهاربين من عسف الثّورة البلشفية في موسكو، ومن علمائها البارزين نيكولاي تروبتسكوي (N.Troubetbtzkoy) رومان جاكبسون (R.jakobson)، كارل بولر(karl popper) ، موريس إخنباوم (moris eichenbaum)...إلخ .

وقد برز البراغيون عالميا سنة 1928م بعقدهم أوّل مؤتمر لغوي أعلنوا فيه تبنّيهم لمناهج الدّراسة الوصفية، وذلك ما طبّقوه فعلاً في مؤتمرهم الّذي عقد في العام 1929م حول اللّغات السّلافية، وفي مؤتمر آخر 1930م عقد حول ما يعرف بعلم الأصوات الوظيفي(الفونولوجيا)، ويعود الفضل في ذلك إلى تأثّر هذه الحلقة بالنّحاة الجدد ولاسيما "بودوان دي كورتيني"(baudouin de courtenay) بآراء "دي سوسير"(DE SAUSSURE) وكتابه المشهور "دروس في الألسنية العامّة"، كما اهتمّ البراغيون أيضا بمجالات محدّدة: أوّلها الأصوات (تناولوا السّمع، والنّطق، ودراسة الفونيم) »[1].

فقد شهدت هذه المدرسة أثراً كبيرًا عن غيرها من المدارس في لغويات القرن العشرين، حيث فتحت هذه المدرسة مجالات عديدة جعلت الباحثين يصلون إلى آماد واسعة خاصّة في المجال النّحوي. وبذلك فإنّ هذه المدرسة تلتقي في بعض توجّهاتها الوظيفية مع المدرسة السّياقية الوصفية، الّتي شكّلت معها بعدًا منهجيًا هو البعد الوظيفي لدراسة اللّغة غير « أنّ هذا البعد يظلّ في إطار المنهج الوصفي بوجه عام»[2].

([1]) إبراهيم خليل، مقاربات في نظرية الأدب ونظرية اللّغة، طبع بدعم وزارة الثّقافة، عمان، الأردن، ط. 1، 2007م، ص. 257.

([2]) عمايرة حليمة أحمد، الاتّجاهات النّحوية لدى القدماء(مر، س)، ص. 39.

2_ **مدرسة كوبنهاجن:** يمثلها كلّ من " هيلمسلف" (hjelmslev) وهانز أولدال" (hans georg gadamer) ، أمّا الأوّل فهو الأشهر والأبرز، بين علماء هذه المدرسة، فقد اختلف "هيلمسلف" (hjelmslev) مع "دي سوسير"(DE SAUSSURE) في أشياء ووافقه في أخرى، «فإن كان سوسير قد فصل بين الدّال والمدلول في اللّغة، باعتبار الدّال شكلاً والمدلول مادةً، فقد رأى هيلمسلف أنّ من الأنسب استعمال كلمة (تعبير) بدلاً من الدّال، وكلمة (مضمون) بدلًا من المدلول(المعنى)، وقد اتّفق مع سوسير في أنّ اللّغة شكل ومادّة، وعند "هيلمسلف" لكلّ من الشّكل والمادّة تعبير ومضمون»[1].

يرى كلّ من "دي سوسير"(DE SAUSSURE) و"هيلمسلف" (hjelmslev) أنّ الشّكل والتّعبير يرتبطان بالصّورة الصّوتية للّغة، في حين أن المادّة والمضمون يرتبطان بالصّورة الذّهنية للّغة .

3_ **الوصفية الأمريكية: وتتفرّع عنها :**

أ_ **الشّكلية** : ومن أبرز أعلامها "إدوارد سابير" (Edward Sapir) الّذي يعدّ مؤسّسا لعلم اللّغة الشّكلي، وصاحب كتاب "اللّغة"، وينطلق" سابير" من فكرة الفصل بين الشّكل والوظيفة، فهو يرى أن المتكلّم يعمد إلى توظيف الشّكل (الكلام المنطوق) لنقل فكرة معيّنة يقول: «إنّ نظام الأشكال شيء، واستعمال هذا النّظام (لتحديد الوظائف) شيء آخر»[2]. من خلال قول "سابير" يتّضح لنا أنّ الصّورة الصّوتية نظام مستعمل، واستعمال هذا النّظام يحدد لنا الوظائف.

ويمثّل الشّكلية منهج التّحليل إلى المكوّنات المباشرة أصلاً من أصول التّحليل الّتي أفرزتها هذه المدرسة، وسادت أوروبا وأمريكا لسنوات طويلة، و «النّحو في إطارها شكلي غايته وصف العلاقات

([1]) إبراهيم خليل، مقاربات في نظرية الأدب ونظرية اللّغة، ص. 258، 259.

([2]) عمايرة حليمة أحمد، الاتّجاهات النّحوية لدى القدماء، ص. 40.

النّاشئة بين العناصر اللّغوية في الجملة وصفًا موضوعيًا مطّرحًا المعنى والعوامل النّفسية والاجتماعية»[1].

فمدرسة التّحليل الشّكلي جعلت النّحو يصف الجملة وصفًا موضوعيًا، ويوضّح بذلك أنّ الجملة هي عبارة عن بناء، تقوم بتحليل هذا البناء حتّى نصل إلى أصغر وحدة لغوية هي (الفونيم).

ب_ التّوزيعية: من أبرز أعلامها " ليونارد بلومنيلد"(l.bloomfield) الّذي يرى أنّ اللّغة عبارة عن وسيلة للتّواصل بين المتخاطبين، فإذا فهم المخاطَب قصد المخاطِب نجح الخطابُ، وإذا حدث العكس فشل الخطاب، وفي اعتقاد "بلومفيلد"(l.bloomfield) أنّه لا يمكن أن نفسّر وقائع لغوية غامضة مستمدّة من فرضيات أكثر غموضا منها كفرضيات سيكولوجية وأخرى فلسفية، ولـ "بلومفيلد"(l.bloomfield) نظرية تقوم على أساس منهجي هو الاستبدال؛ أي توزيع المكوّنات الأساسية للجملة، أي استبدال كلمة محل أخرى وذلك نحو قولك"**أكلَ عمرو وأكلَ زيد**"؛ حيث يتبادل عمرو وزيد الموقع ذاته، ونلاحظ أنّ لفظة "زيد" يمكن أن تحلّ محل "عمر"، أي نستبدل "زيد بعمر"[2].

وهكذا يكون للاستبدال «دورٌ أساسيٌ في اكتشاف العناصر اللّغوية الّتي يمكن أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر، وتحديد توزيعها. وقد نصّ" زليغ هاريس"(harris) على ذلك فقال: استبدال نهج أساس في علم اللّغة الوصفي»[3]. فالاستبدال هو الّذي يكشف ويبيّن لنا المكان الّذي يحلّه العنصر الآخر، ومن جهة أخرى عندما يصعب على اللّغوي فهم الجملة أو تحليلها يلجأ إلى التّوزيع والتّأويل. وقد عرف جلّ اللّغويين أنّهم كانوا توزيعيين منذ زمن بعيد، وليس شرطا أن يكون الاستبدال مفرد بمفرد، بل يتعدّى في نظرهم إلى عبارات.

([1]) عبد الحميد السّيد، دراسات في اللّسانيات العربية (مر، س)، ص. 65.

([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص. 40، 41.

([3]) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د. ط)، 2002 م، ص. 205.

وخلاصة القول: يجمع اللّغويون أمثال "سابير" و"بلومفيلد" إلى «أنّ المنهج الوصفي الطّريقة الوحيدة للقيام بعملهم، فأضافوا زخمًا قويًا لما نادى به "دي سوسير"، وأصبح المنهج الوصفي هو طريقهم الوحيد في تلك اللّغات الجديدة عليهم، ثم قام "بلومفيد" وأتباعه بتطبيق ذلك المنهج على اللّغة الإنجليزية، وقام غيرهم بتطبيقه على اللّغات الأوروبية الحديثة أيضًا»[1].

فالمنهجُ الوصفيُ إذن هو المنار المشعّ الّذي أضافه اللّغويون إلى جانب ما نادى به "دي سوسير"، ورأوا بأنّ لا سبيل إلى دراسة أي عمل يقوم به، إلاّ من خلال منهج وحيد هو المنهج الوصفي والّتي ملئت به كتب النّحو القديمة والحديثة .

المنهج الوصفي السيّاقي:contexual approach

يمثّل هذا المنهج " فيرت" (firth) «الّذي تأثّر بالعالم البولندي "برونسلا مالينوفسكي" الّذي استخدم سياق الحال، ويمكن تلخيص نظرية "فيرث" في كونها تنظر إلى المعنى على أنّه وظيفة في سياق، وهو ما عدّ تحوّلا في النّظر إلى المعنى بعد أن كان يوصف بأنّه علاقة بين اللّفظ وما يحيل عليه في الخارج، أو في الذّهن من حقائق وأحداث، تلك النّظرة الّتي كانت سائدة في الفلسفة الغربية

(1) نايف خرما، أضواء على الدّراسات اللّغوية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، (د. ط)، 1990م، ص. 80.

التّقليدية بعد انحدارها من الفلسفة اليونانية»[1]. نلاحظ أنّ المعنى يتّضح من خلال السّياق، وهذا المعنى في نظر "فيرث" (firth) هو الوظيفة (الصّوتيّة، النّحويّة، الدّلالية، المورفولوجيا).

ومن أبرز الباحثين العرب الّذين تأثّروا بنظريّة السّياق نجد على رأسهم "تمّام حسّان" من خلال كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" الّذي راوح فيه بين نقد التّفكير اللّغوي العربي القديم والّذي وصفه بالمعياريّة، وبين طرحه للمنهج الجديد الّذي يقول: «فكّرت في أمر الدّراسات العربيّة القديمة من حيث المنهج، لا من حيث التّفاصيل، وجعلت تفكيري في أمرها مستضيئا بمناهج الدّراسات اللّغويّة الحديثة»[2].

فمن خلال هذا القول يتبيّن لنا أنّ منهج الدّراسة العربية القديمة يتجسّد في المنهج الوصفي لا المنهج المعياري الّذي انتقده " تمّام حسّان"، لذا نجد جلّ كتبه تحوي الوصف.

فأوّل من بدأ بطرح مدرسة "فيرث" هو "تمّام حسّان" الّذي تحدّث عن اللّغة باعتبارها لغة اجتماعية، وعنصر من عناصر النّشاط الفردي والاجتماعي، لأنّها أداة وحيدة تمكّن الفرد من الاندماج مع المجتمع، وإذا كان العرف مسؤول عن تحديد المقاييس الاجتماعيّة، فإنّ العرف أيضا مسؤول عن تحديد معايير الاستعمال اللّغوي، فالأصوات والصّيغ والتّراكيب وكذلك المفردات الّتي يستعملها المتكلّم هي لغة المجتمع الّذي نشأ فيه، فإهمال الجانب الاجتماعي في اللّغة يحرّم الدّراسة اللّغويّة من أهم خصائصها، فإذا كانت الظّواهر الاجتماعيّة تتمّ دراستها عن طريق الملاحظة والوصف، فإنّ اللّغة أيضا تدرس عن طريق الملاحظة والوصف، وبالتّالي نجد "تمّام حسّان" يعطي أهميّة كبيرة للمعنى من ناحية الوصف[3].

ويعدّ "محمود السّعران" من بين الباحثين الّذين تأثّروا بنظريّة السّياق، وآخر المدارس اللّغويّة الّتي اهتمّت بالمعنى تمثّلت عنده إذ وقف عندها بالتّحليل والتفصيل حيث عارض آراء وأفكار

([1]) محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط. 1، 2004م، ص. 78.

([2]) حليمة أحمد عمايرة، الاتّجاهات النّحويّة لدى القدماء (مر، س)، ص.44.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص. 44، 45.

" مالينو فيسكي" وهذه الآراء أقام عليها "فيرث" نظريّة سياق الحال، و"السّعران "يرى أنّ هذه المدرسة تنظر إلى المعنى باعتباره وحدة مركّبة من الصّوت والفنولوجيا والنّحو والمعجم، وللوصول إلى حقيقة المعنى لابدّ من تفكيك وتحليل هذه الوحدة على المستويات اللّغوية، مع بيان المعنى المقالي والمعنى المقامي للكلام إلّا أنّ تأثّر "السّعران" بقي نظريا ونلمس ذلك من خلال تأمّل كتابه قصد التّعريف بالأصول العامّة للمناهج المختلفة وأهم المؤلّفات فيها، وذلك لمساعدة القاريء ليكون على بيّنة من المذاهب اللّغويّة المختلفة[1].

المبحث الرابع
الوصفية في الدرس اللغوي العربي

أولاً: النّحو الوصفي عند العرب القدامى:

من المتداول أنّ هناك مناهج واتجاهات متعدّدة أسهمت في تناول درس اللّغة العربية وقواعدها بشكل من التّوضيح والتّفصيل، ويتجلّى ذلك في ظهور المدارس النّحوية ، حيث يجدر بنا أن نذكّر بأنّ مدرستي(البصرة والكوفة) قد اتّسمت كلّ منهما بمنهج خاص. و "الحقّ أنّ العرب لم يدرسوا لغتهم على المنهج التّاريخي، والحقّ أيضًا أنّ العرب لم يدرسوا لغتهم على أساس المنهج المقارن، فالأمر الأوّل يعود سببه إلى:

ـ أنّهم قصروا درسهم على فترة زمنية معيّنة، ويتمثّل في الحرص على درس اللّغة الصّحيحة الّتي نزل بها القرآن الكريم.

([1]) ينظر: حليمة أحمد عمايرة، الاتّجاهات النّحويّة لدى القدماء (مر، س)، ص. 46.

أمّا الأمر الثّاني فسببه يعود إلى أنّهم رأوا في لغتهم ما أوضحناه من تفضيلهم إيّاها على سواها من لغات، لم يبق إذن إلّا المنهج الوصفي وهو ما يؤكّد أنّهم درسوا لغتهم على أساسه، بمعنى أنّهم تناولوها في الأغلب تناولاً لغويًا مبنيًا على وصف الظواهر كما هي»[1].

وقد عرف اللّغويون والنّحاة العربُ المنهجَ الوصفي قبل الأوروبيين بما يزيد على عشرة قرون، «حين جمعوا اللّغة العربيّة، وسجّلوا نصوصها، ثم أخذوا يضيفون ظواهرها المختلفة من أصوات، وبنى، ودلالات »[2] .

والباحثُ المطّلعُ على قواعد النّحو العربي يتّضح له أنّ «قواعد النّحو وأحكامه لم تكن جميعها تقديرًا أو تأويلًا أو تعليلاً، وإنّما كانت تتماشى وفق استخدام العرب المطّرد في أغلب القضايا النّحوية، وقد وردت أساليب كثيرة في كتاب سيبويه تدلّ على ذلك، نحو قوله:(فأُجرِه كما أَجْرتْهُ العربُ وأستحسنُهُ)، وهذا نصٌّ في صميم المنهج الوصفي اليوم، وما خالف هذا لا يعدم في المنهج. فكلّ قاعدة شواذ »[3].

فكتابُ "سيبويه" أوّل أثر نحوي باق يمثّل جهود المرحلة الأولى، بل يمثّل نضج الفهم النّحوي الرّاشد الذي يعنى بتمييز التّراكيب وكشف خصائصها، فـ"سيبويه"،كما يقول "أبو إسحاق الشاطبي": «وإن تكلّم في النّحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرّفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب. بل هو يبيّن في كل باب مايليق به... »[4].

([1]) عبده الرّاجحي، فقه اللّغة في الكتب العربية، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، (د. ط)، (د. ت)، ص. 178، 179.

([2]) رمضان عبد التّواب، المدخل إلى علم اللّغة، دار المعارف، القاهرة، ط. 4، (د. ت)، ص. 182.

([3]) بلقاسم دفّه، النّحو العربي بين التّقليد والمناهج اللّسانية الحديثة، مجلّة الأثر الآداب واللّغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة،ع. 5، مارس، 2006م، ص. 17.

([4]) محمّد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدّلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي، الدّلالي (مر، س)، ص. 26.

المتطلّع لكتاب "سيبويه" يجد أن أحكام النّحو خاضعة للمنهج الوصفي، والدّليل على ذلك هو ما ذكرناه سابقا، فـ "سيبويه" يوضّح لنا بأمثلة متعدّدة في مجال الوصف. وإذا واجه الباحث غموضا في أي مسألة من مسائل النّحو العربي يلجأ إلى كتاب "سيبويه" الّذي يكشف عن الالتباس ، حيث تنبّه إلى ما كانت تقوله وتقصده العرب، فوضع لكلّ مسألة باباً يليق بها، فالقياس مثلاً في تتبّع كلام العرب يعدّ عنصرًا أساسًا وهو صلب المنهج الوصفي.

ما يمكن تسجيله في هذا المبحث أن ظهور مدرستي البصرة والكوفة، وقيامهما بتأصيل وتأسيس النّظرية النّحوية العربية، لم يكن عملا تاريخيا ، ولم يكن بناء القاعدة النّحوية بناء معياريا بحتا ، إنّما كان عمل علماء المدرستين في صميم المنهج الوصفي؛ لأنّ كثيرا مما يقوم عليه هذا المنهج يتوافر في منهج البصريين والكوفيين في النّحو والصرف. وهذا باعتمادهم على الخطوات الآتية:

استقراؤهم للكلام العربي ما استطاعوا بالارتحال إلى البوادي، للاستماع إلى الأعراب، وتدوين هذا المسموع.

1- التأمّل والنّظر في هذا المسموع بحثا عما فيه من وشائج أو تنافر أو اختلاف، وهي مسألة انتهت بهم إلى توزيع ما استقرؤوه، وأحصوه في مجموعات على حسب ما تبدّى لهم من هلائق بين الأشباه والنّظائر. وهو عملٌ إحصائي تصنيفي يعدّ من أهمّ ما يقوم عليه المنهج الوصفي الحديث .

2- توسيع دائرة ما يمكن أن تبنّى عليه القواعد والأصول النّحوية والصّرفية، وتقاس زمانيا ومكانيا وسماعا من النّاطقين من أبناء القبائل العربية.

3- تجاوز الكوفيين لقيود الزّمان والمكان الّتي وضعها البصريون . فقاسوا على الشّاذ والنّادر والقليل، وما يمكن أن يحمل على الضّرورة الشّعرية، وما لا يعرف قائله من الشّعر والنّثر، وما يعدّ من باب القراءات الشّاذة .

4- كان الكوفيون لا يلجئون إلى التّقدير والتّأويل ، أو إلى حمل الكلام على غير ظاهره في الغالب لأنّهم يسايرون طبيعة اللّغة وروحها.

وهكذا كان علماء اللّغة الكوفيون يعتدّون بالكلام المنطوق بأشكاله اللّغوية ، ومستوياته المختلفة، فلم يفرّقوا بين لغة متكلّم وآخر، ولا يوجد عندهم فصيح أو غير فصيح . فالنّزعة الوصفية واضحة عندهم ، وخاصة في التجائهم إلى السّماع في أصولهم .

ولا يخفى على مطلع الدّرس اللّغوي العربي القديم أنّه اتّخذ من الوصفية منهجاً، فـ «جَمع النّصوص اللّغوية، ونظر فيها، واستقرأ تراكيبها، وميّز ما بينها من علاقات ثم صنّف المجاميع اللّغوية. فمثلاً هذه مجموعة الفاعل، وتلك مجموعة المفعول به، فذاك علاقته بألفاظ التّركيب الأخرى علاقته فاعلية والآخر علاقته مفعولية »[1].

يقصد بهذا أنّ الدّرس اللّغوي العربي يقوم بجمع النّصوص ثمّ استقرائها وبالتّالي وصفها وصنّفها إلى مجموعات مع مراعاة العلاقة التّركيبية .

وتعدّ مرحلة الوصف خير ما يطبّق هذا المنهج على اللّغات واللّهجات، وغالبا ما تنصبُّ الدّراسة الوصفية على اللّغات واللّهجات المعاصرة، وإن كان بعض العلماء قد قاموا بمحاولات لدراسة اللّغة دراسة وصفية في زمن معيّن في الماضي، فأيّة دراسة صوتية أو صرفية أو تركيبية أو دلالية لإحدى اللّهجات القديمة أو الحديثة، تعدّ دراسة وصفية.

ثانياً:الوصفيّة والمعيارية في الدّرس اللّغوي العربي الحديث:

إنّ القواعد النّحوية التّقليدية ينظر إليها أنّها لاتنبع من مقتضيات المنهج الوصفي، حسب رأي المستشرق"فيشر"، فأصبح النّظرُ إلى كلّ تغيير في القاعدة عند النّحاة يعدّ خطأ أو انحرافا، فهي مقتضيات معيارية لا يهمّها وصفُ اللّغة، وإنّما وضع قواعدها، لذلك نجد النّحاة القدامى لا يلفتون إلى الاستعمالات اللّغوية الّتي تعارض قواعدهم، حيث قلّلوا من شأن الاستخدام اللّغوي الّذي يعارض قوانينهم ووضعوه في باب الخطأ.

([1]) رفعت كاظم السّوداني، المنهج التّوليدي والتّحويلي، دراسة وصفية وتاريخية، منحى تطبيقي في تركيب الجملة في السّبع الطّوال الجاهليات، دار دجلة، عمان، ط. 1، 2009 م، ص. 57.

فالمبدأ المهمّ الّذي تقوم عليه المعيارية في رسم قواعد اللّغات، ولا ينبغي لها أن تكون مقرونة بهوى النّحاة، بل لا بدّ أن ترتكز على مبادئ وأسس وصفية. فالنّحوي لا يأتي بما شذّ أو جاز أو قلّ أو اِطّرد على هواه، وإنّما يأتي به من واقع النّصوص اللّغوية.

ولاشكّ في أنّ المعياريين قد تجاوزوا متطلّبات الوصف في كثير من الأحيان في سبيل اطّراد القواعد، وخاصّة في سبيل تسويغ وتعليل الاطّراد، كما أنّهم أسرفوا في استخدام الأساليب المنطقية والفلسفية، بالإضافة إلى تناولهم أحيانا الحذف والتّقدير والتّأويل واطّراد القاعدة واهتمامهم بمعيار هو الهدف الّذي يسعون إليه من أجل تحقيق التّواصل اللّغوي، وهذا الأخير لا يتحقّق إلاّ بالتّركيز على المستعمل الشّائع[1].

وعلى أيّ حال فإنّ ثمّة دراسات لغوية كثيرة قد أُجريت على العربيّة الفصحى المعاصرة، طُبِّقت فيها قواعد المنهج الوصفي. فالطّريقةُ الوصفيةُ قريبةُ النّتائج، ولذا كان سبيل الإفادة منها في مجال التّعليم، فقد عمدت الدّراساتُ التّعليميةُ إلى اِتِّباع المنهج الوصفي في وضع الكتب التّعليمية، فهو منهج يستهدف وصف الظّاهرة اللّغوية من حيث اِطّراد القواعد ومدى شيوعها.

فعندما يقف الباحث على معرفة أي اسم من أسماء أعضاء الجسد نجد أنّه مجبر في ذلك وتكمن هذه المعرفة في أي لغة من اللّغات، إذا نجد ميوله إلى الاستعمال الشّائع في بيئة لغوية معيّنة (زمان، مكان)، ويكشف ذلك من خلال ما يتداول على ألسنة النّاس أو الكتب المتخصّصة، فكلمة (عين) على سبيل المثال أكثر انتشارا من كلمة (ركبة)، فهذه اللّفظة أو تلك تجعل الباحث يبحث ما إذا كانت هذه الكلمة تنطق وتستعمل في لغات أخرى تنتمي إلى أسرة لغوية واحدة. ففي المنهج التّاريخي كلمة "ركبة" منقلبة عن" بركة"، والدّليل على ذلك – في نظر الباحثين– أنّ هذه الكلمة تدخل ضمن الألفاظ السّامية، بمعنى أنّها وردت في جميع اللّغات السّامية والمأخوذة من الجذر(برك) وليس(ركب)،والدّليل الآخر في نظرهم يتجلّى في أنّ العربية مازالت تحتفظ بنحو(برك الجمل) إذا

(1) ينظر: عمايرة إسماعيل أحمد، المستشرقون والمناهج اللغوية (مر، س)، ص. 90، 91، 93.

جثا على ركبتيه. فالمنهج الوصفي يسعى إلى تحديد الوضع الحالي للكلمة ومقاطعها ووزنها الصّرفي، واشتقاقاتها ومعناها[1].

ونخلص مما تقدّم ذكره في قواعد النّحاة بين الوصفيّة والمعياريّة «أنّ الدّراسات اللّغوية قد بدأت وصفية في كثير من أصولها، ثمّ انتهت في الفترات المتأخّرة ولا سيّما بعد القرون الهجرية الأربعة إلى المعيارية، وهي في شطرها الأوّل عولت على استقراء المادة اللّغوية من مصادرها الأصليّة(السّماع، المشافهة) ثمّ استنبطت منها القواعد الكلية والجزئية، أي جعلت القاعدة خاضعة للاستقراء وليس العكس، أمّا في شطرها الثّاني فقد أخذت بالقواعد الّتي انتهت إليها وأخضعت لها المادة اللّغوية القديمة، فانقلب الميزان في تأريخ الدّراسات اللّغوية العربية من الوصف إلى المعيار من إخضاع القاعدة إلى إخضاع المادة اللغوية »[2].

وبهذا كان التّمهيد لظهور المنهج الوصفي في العربية على يد عدد من اللّغويين العرب في بعض الأمصار العربية، ونحن «لا نعدم في الوطن العربي أساتذة أكفّاء أمثال "تمّام حسّان"، و"نهاد الموسى"، و"عبّاس حسن"، و"سعيد الأفغاني" و"مهدي المخزومي"، و"عبد الرّحمان أيوب"، و"حلمي خليل"، و"كمال بشر"، و"إبراهيم أنيس" واللّائحة طويلة، بل هناك كتابات كثيرة، ولكن الفصل بين الإطار النّظري والنّحو التّطبيقي أو العملي أو الوظيفي في مؤلَّف واحد، يضيّع الفرصة على القارئ لمعرفة كنه نظرية النّحو العربي، وجميع المناهج المعاصرة تراهن على الإطار النّظري، فإذا لم يتمكّن القارئ من معرفة الإطار النّظري يصعب عليه متابعة تطبيق نظرية من النّظريات اللّسانية »[3].

هذه الطّائفة من الأساتذة توالت دراستهم من خلال منهج واحد جمعهم، يتمثّل في النّحو الوصفي، فقد دعا الدّكتور "مهدي المخزومي" إلى تطبيق هذا المنهج في درسه النّحوي، وتابعه في

([1]) ينظر: عمايرة إسماعيل أحمد، المستشرقون والمناهج اللّغوية (مر، س)، ص. 96، 97.

([2]) علي زوين، منهج البحث اللغوي (مر، س)، ص. 16.

([3]) نهاد الموسى، آفاق اللّسانيات دراسات، مراجعات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط، 1، 2001م، ص. 430، 431.

ذلك "تمّام حسّان" متأثّرا بـ"عبد القاهر الجرجاني" في دلائل الإعجاز و"سيبويه" في الكتاب، كما تأثّر "تمّام" أيضا بنظرية "فيرث" (Firth) السّياقية، حيث نجد هذه الكتابات لجأت إلى التّنظير، ووصلوا إلى التّطبيق عن طريق أدلّة ونماذج توضيحية، يقول "عبده الرّاجحي": «إنّ البحث في المنهج يقتضي علماء العربية خاصّة أن يبحثوا أيضا عن منهج، والّذي لاشكّ فيه عندي أنّ ذلك يقتضي حركة نشطة في دراسة التّراث النّحوي دراسة علمية صحيحة، وما يقوم عليه النّحو العربي القديم من أسس لغوية وإنسانيّة صالح بأن يمدّنا الآن بأصول المنهج الّذي نبتغيه »[1].

من خلال قول "عبده الرّاجحي" يتّضح لنا أنّ النّحو العربي يحتاج إلى منهج، وهي حركة شهدت نضج التّراث النّحوي، فكان لابدّ من علماء العربية أن يكرّسوا جهودهم في البحث عن منهج صالح له.

وقد يكون الباعث الحقيقي على ظهور هذه المحاولات هو الإحساس بما في النّحو العربي التّقليدي من صعوبات، وبأنّه كان مقتصرا على تمثيل ووصف نظام اللّغة العربية وصفا دقيقا، ولكن لم تكن غاية جهود علماء اللّغة والنّحو علاج الصّعوبات كما هي الحال في المحاولات الّتي قدّمها المحدثون.

وميدان الدّرس اللّغوي الحديث، بنظرياته ومناهجه، أمرٌ جديدٌ على بيئة الدّرس اللّغوي العربي . وفي الدّعوة إلى تطبيق مناهج البحث اللّغوي في بعض المسائل النّحوية يقول "عبد الرحمن أيوب": «أشعرُ.....أنّ هذه المحاولة تمهيد ضروري لثروة عقلية لابدّ من نضوجها قبل أن يتفتّح ذهنُ الجيل الجديد إلى البحث اللّغوي الموضوعي »[2].

([1]) نهاد الموسى، آفاق اللّسانيات دراسات، مراجعات، مركز دراسات الوحدة العربية، ص. 432.

([2]) الرّمالي ممدوح عبد الرّحمان، العربية والوظائف النّحوية، دراسة في اتّساع النّظام والأساليب (مر، س)، ص. 34.

الفصل الأوّل

المنهج الوصفي في الدّرس اللّغوي الحديث

أوّلا: المنهج: المفهوم والأنواع.

ثانيا: المنهج الوصفي والبحث اللّغوي.

ثالثا: الوصفية في الفكر اللّغوي العربي الحديث.

رابعا: الوصفية في الدّرس اللّغوي العربي.

المبحث الأوّل
المنهج الوصفي في فكر تمّام حسّان

لما كان علمُ اللّغة الوصفي يعنى بدراسة الظّاهرة اللّغويّة عبر منهجيّة علميّة للوصول إلى بعض الحقائق والنّتائج المتوخاة، يمكننا أن نقول أنّ الوصفيّةُ الّتي يدعو إليها "تمّام حسّان" تنطلق من مبادئ "دي سوسير"، ومن النّظرية الاجتماعيّة للّغة كما هي عند أستاذه الإنجليزي "فيرث" (Firth)، وتتلخّص في أمور أهمّها: أنّ "العلاقة بين اللّفظ والمعنى علاقة رمزية، وأنّ كلّ دراسة لغويّة ينبغي أن تتّجه إلى المعنى، وأنّ الاستقراء والتّقعيد طريقان من طرق الوصف، يرتبط كلّ منهما بالآخر بعمل ثالث هو: التّقسيم والتّجريد، وهما عمليتان أساسيتان في التّحليل اللّغوي الوصفي»[1].

إنّ الدراسة المعمّقة لمؤلّفات الدّكتور "تمّام حسّان" نجدها تدعو إلى تطبيق معطيات الدّرس اللّغوي الحديث، وهو يتبنّى نموذجا وصفيا يمزج بين مقولات النّظرية الغربيّة الحديثة ومقولات النّحو العربي، من دون هدم مقولات النّظرية اللّغوية العربيّة القديمة. لذلك كانت بحوثه ومقولاته فعلية تلائم الاستعمال الوظيفي للّغة، وبيان العلاقات اللّغوية وفقا لمستويات اللّغة. وبنظرة أوسع «فاللّغة أمام الوصفيّة جهاز متحرّك يخضع للوصف في إحدى مراحله، ولكنّه يتطوّر ويتحرّك مع الزّمن، فيحتاج بعد تطوّر إلى تجدّد وصفه في حالته الجديدة، وبهذا لا يسمح المنهج الوصفي للنّحو أن يتجمّد في مكانه محاولاً أن يوقف تطوّر اللّغة ويجمّدها على حالها»[2].

في نظره يبقى المنهج الوصفي البديل الوحيد عن المنهج المعياري؛ لأنّ حقل اللّسانيات الحديثة احتوت كلّ المستويات اللّغويّة، وجعلت من الوصفيّة عنوان الباحث اللّغوي، يقول: «قرّرنا أنّ المعياريّة

([1]) عبد المقصود محمّد عبد المقصود، دراسة البنية الصّرفية في ضوء اللّسانيات الوصفيّة، الدّار العربية للموسوعات، القاهرة، ط. 1، 2006م، ص. 70.

([2]) تمّام حسّان، اجتهادات لغويّة، عالم الكتب، القاهرة، ط. 1، 2007 م، ص. 14.

في موقف المتكلّم مقبولة لا غبار عليها ، ولكنّها في موقف الباحث موضع اعتراض كبير؛ لأنّ الأساس في الدّراسات اللّغويّة هو المنهج الوصفي»[1].

وكثيرا ما يشير الدّكتور "تمّام" إلى أنّ كتب النّحو في التّراث العربي القديم كانت تطغى عليها المعياريّة ، كمنهج يعتمد القياس والتّقعيد اللّذين فشلا في تحقيق تطوّر النّحو العربي بما يتلاءم والنّظام اللّغوي . إذ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة قابلة للتّحليل والوصف ، وليست مجموعة من القواعد الصّلبة.

يعدّ الدّكتور "تمّام حسّان" على رأس اللّغويين والباحثين العرب المحدثين الّذين حملوا لواء التّجديد في مناهج البحث اللّغوي؛ إذ دعا إلى تطبيق المنهج الوصفي الغربي الحديث في الدّراسة اللّغويّة عامّة، ومنها الدّراسة النّحوية . فهو يقترح المنهج الوصفي بديلا عن كلّ المناهج ولا غنى عنه، يقول: «وقلنا إنّ المنهج الوصفي هو جوهر الدّراسات اللّغويّة في العصر الحديث» [2] .

وكانت نظرته في تطبيق المنهج الوصفي في دراسة اللّغة والنّحو نابعة من قناعته بضرورة إصلاح النّظام اللّغوي العربي. وقد تأسّست رؤيته على ما يلي:

1-كان يرى أنّ النّحو العربي وإصلاحه يكمن في إصلاح منهجه، وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي في دراسة اللّغة العربيّة، وحتمية تخليصها من صلابة المنهج المعياري الّذي يعتمد في أصوله على المنطق والفلسفة .

2-كان يرى أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة متطوّرة، تتطوّر بتطوّر الحياة، وأنّ تجريد اللّغة سمة من سمات التّطوّر. وهنا نرى الدّكتور "تمّام حسّان" يذهب إلى التّمييز بين اللّغة العربيّة المشتركة المعاصرة واللّغة العربيّة الفصحى بين النّاطقين بها قديما، يقول: «اللّغة العربيّة المشتركة ليست لغة الشّعر الجاهلي، وليست لغة القرآن والحديث، وإنّما هي لغة تشترك مع هاتين في نواح وتختلف عنهما في نواح أخرى مهمّة، إنّها مرحلة لاحقة من مراحل تطوّر اللّغة العربيّة، وتمتاز بخصائص معيّنة في حياتها »[3].

3- على الرّغم من أنّ "تمّام حسّان" يحدّد أوجه التّشابه والاتّفاق بين اللّغة العربيّة القديمة واللّغة العربيّة المعاصرة، على أنّهما أداة تعبير للأمّة العربيّة؛ لكنّه لا ينكر بعض الفروقات والاختلافات الواضحة بين اللّغتين. يقول: «ولكن الفصحى القديمة انتهت بسنّة التّطوّر والفصحى الحديثة تحيا بهذه

([1]) تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية، (مر، س)، ص. 22 .

([2]) المرجع نفسه، ص. 05 .

([3]) المرجع نفسه، ص. 182 .

السّنّة نفسها، ولم يكن للفصحى القديمة من الظّروف ما يضعها في امتحان قاس مع التّعامل مع اللّغات الأجنبيّة، كالّذي جرّبته الفصحى العبّاسية أو الفصحى في العصر الحديث... »[1] .

إذن، لا توجد فصحى واحدة في العصر الحديث، بل هي وجود متعدّدة تختلف باختلاف البلدان العربيّة، توجد فصحى مصرية، وفصحى مغربيّة، وفصحى سوريّة. ونجده يرجع سبب هذا التّعدّد والتّنوّع في اللّهجات العربيّة إلى عدّة عوامل على رأسها: إقحام كلّ مجتمع عربي لعاداته ولهجاته المحليّة على الفصحى الّتي يتكلّمها .

4- قدّم الدّكتور "تمّام" مجموعة من الحلول والاقتراحات لحلّ معضلة التّعدّد في اللّغات الفصحى المعاصرة، منها: الفصل بين هذه اللّغات، واختيار لغة واحدة محدّدة بزمان ومكان، ودراستها دراسة مستقلّة عن باقي اللّغات الفصحى الأخرى، وهذا تبعا للمنهج الوصفي الّذي يراه مناسبا للدّراسة[2].

5- دعا الدّكتور "تمّام" إلى التّفريق بين مستويات الدّرس اللّغوي (الصّوتي، والصّرفي، والنّحوي، والدّلالي)، حيث كانت هذه المستويات متشابكة ومختلطة في آن واحد في الدّرس اللّغوي العربي القديم.

فهذه المستويات عبارة عن مجموعة متناسقة من المناهج الفرعية تتضافر لعلاج اللّغة علاجًا منظّمًا. فللّغة «نظامها الأصواتي الموزّع توزيعا لا يتعارض فيه صوت مع صوت، ولها نظامها التّشكيلي الّذي لا يتعارض فيه موقع مع موقع، ولها نظامها الصّرفي الّذي لا تتعارض فيه صيغة مع صيغة، ولها نظامها النّحوي الّذي لا يتعارض فيه باب مع باب... فهي(منظّمة مع النّظم) على حدّ تعبير بعضهم، ويؤدّي كلّ نظام منها وظيفته بالتّعاون مع النّظم الأخرى »[3] .

هكذا تتضافر وتتآزر كلّ الأنظمة اللّغويّة من (صوتية، وصرفية، ونحوية) لتؤدّي وظيفة واحدة متكاملة في خدمة النّظام اللّغوي الشّامل.

1- النّظر إلى أنّ اللّغة ظاهرة اجتماعيّة تخضع للتّطوّر يعني بالضّرورة اعتماد النّحوي على الاستقراء الكامل، والملاحظة العلميّة الدّقيقة، والوصف الموضوعي للمسائل والأساليب اللّغويّة النّحوية. كما يجب أن يتوفّر عنصر التّقسيم للمسائل والعناصر؛ فنجد جانب الأصوات، والحروف

([1]) تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية (مر، س)، ص. 185 .

([2]) ينظر: تمّام حسّان، اجتهادات لغويّة (مر، س) ، ص. 219.

([3]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د. ط)، 1990م، ص. 66 .

بواب النّحوية، ووضع تلك العناصر في مواقعها الّتي ترد فيها ، وفي الأخير ينبغي استخراج المتشابهات بين العناصر تمهيدا للخطوة اللّاحقة وهي التّقسيم؛ أي تسمية الأسماء بمصطلحاتها الفنّية[1].

إنّ المنهج الوصفي بخلاف المنهج المعياري الّذي يجعل القاعدة معيارا للاستعمال، وهذا هو الهدف الّذي يسعى إليه المتكلّم؛ أي صحّة الاستعمال. فيقول: (هذا خطأ وهذا صواب)، وفي هذا الصّدد يقول "تمّام حسّان": « المعيارُ الّذي يفرض صواباً بعينه، وينهى عن خطأ بعينه، كتلك الأوامر والنّواهي والمقاييس والمعايير الّتي نلمسها في بعض كتب النّحو والصّرف»[2].

فإذا كان الوصف يعتمد على الاستقراء، ثمّ الوصول إلى القاعدة، فإننا نجد المعيار بخلاف ذلك يبدأ أساساً من القاعدة .

3- المنهج المعياريُ منهجٌ تعليميٌ «المعلّمُ في قاعة الدّرس فلا مناص له من استعمال العلّة الغائية. ولا بدّ لإنجاح عملية التّعليم من هذا التّفسير الغائي بواسطة ذكر الأسباب، ذلك ما يحدث عند التّطبيق والإعراب، فقد يأتي التّلميذُ بمثال ينصبُ فيه فاعلا، فيصحّحُ المعلّمُ له خطأه، فيكون التّلميذُ بموضع السّائل إمّا بلسان الحال أو بلسان المقال عن هذا التّصحيح: لماذا كان التّصحيح على هذا النّحو؟، فلا بدّ أن يقول المعلّم: لأنّه فاعل، ولو لم يقُلها ما تمَّت عمليّة التّعليم»[3].

4- كثيرا ما نتساءل عن أهمّية النّحو الوصفي في مقابل المنهج المعياري ، يجيب الدّكتور "تمّام حسّان" بقوله: «النّحوُ الوصفيُ لا يشغل نفسه بأمور التّربية، ولا بأن يسنّ القواعد لمعلّم اللّغة؛ لأنّه حيث توجد السّليقة لا توجد الأخطاء، ولاما يوصف من الاستعمال بالجودة أو الرّداءة، وإنّما توجد فقط نواحٍ مختلفة من اللّغة تتطلّب الوصف»[4] .

5- يرى أنّ النّحو العربي لم يكن كلّه نحوا معياريا، كما لم يكن كلّه نحوا وصفيا؛ والصّواب أنّ من النّحاة من سلك المنهج المعياري في دراسة اللّغة، ومنهم من «نهج منهج الوصفية، الّتي يباهي بها

([1]) ينظر: تمّام حسّان، اللّغة بين المعيارية والوصفية (مر، س)، ص. 154.

([2]) المرجع نفسه، ص. 26.

([3]) تمّام حسّان، الأصول، دراسة إبستيمولوجيّة للفكر اللّغوي (مر، س)، ص.167.

([4]) تمّام حسّان، اللّغة المعيارية والو صفية (مر، س)، ص. 31 .

المحدثون، وأوضح ما يكون ذلك في نشاط النحاة الأولين، الذين كان يغلب على ألسنتهم أن يقولوا: (العرب تقول كذا) بدلا من قول الآخرين:(يجب ويجوز).. »[1] .

فالدراسات اللغوية في التراث العربي القديم كانت قائمة على الوصفية في الكثير من ابوابها ومسائلها، ثم طغت المعيارية بعد ذلك لأجل التّقعيد والتوسع في التعبير.

6- يرى الدّكتور "تمّام حسّان" أنّ مرحلة التّقعيد لا بدّ منها، لكن القاعدة ليست قانونا يفرضه الباحث على المتكلّم، لأنّ دور القاعدة يكمن في وصف العناصر المتشابهة وصفا مختصرا. وفي هذه الحال يكون التّقعيد تقعيدا وصفيا وليس معياريا على أساس ما يأتي :

-أنّ القاعدة جزء من المنهج لا جزء من اللغة.

-كون القاعدة تصف سلوكا عمليا مطّردا في تركيب اللّغة .

- أن تعتمد القاعدة على أمثلة توضيحية .

«لقد استهدف تمّام حسان قواعد اللّغة العربية انطلاقا من مبانيها الأصلية، وحاول أن يكون هذا التّنظيم منطقيا وموازيا نوعا ما للمقولات العربية التي استحدثها علماءُ اللّسان، كما هو واضح عند " دي سوسير " في التفرقة بين اللّغة والكلام، واعتبار اللّغة مؤسسة اجتماعية»[2].

وباختصار شديد يمكننا أن نقول أنّ الدّكتور "تمّام حسّان" حاول أن يُعيد النّحو إلى اللّغة بعد ما كان مادّة منفصلة، فشملت دراسته (الصّوتيات، والصّرف، والنّحو والمعجم)، وأن يفرّق بين النظِّام الصّرفي والّنظام النّحوي، مع أنّ المباحث الصرفية شملت بعض المواد النّحوية مثل: أقسام الكلام، كما حاول أيضا أن يضع ضوابط كلّ نظام في أشكال ثابتة، وكلّ شكل له اصطلاحه الخاص.

([1]) تمّام حسّان، مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط. 1، 2006م، ص. 271 .

([2]) محمّد المختار ولد أبّاه، تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب (مر، س)،ص. 558. 560 .

المبحث الثاني
النّحو الوصفي عند تمّام حسّان

أولاً : مفهوم النّحو :

سنعرض في هذا المبحث لمقولات "تمّام حسّان" في منهجه الوصفي لمستوى لغوي واحد يتمثّل في المستوى النّحوي، الّذي يمثّل جوهر اللّغة العربية الكاشف عن تراكيبها وأصواتها وبنيتها، ويتّضح ذلك من خلال قوله: «لا يمكن أن تقوم دراسة نحوية صحيحة دون أن يدخل في منهجها علم الأصوات وعلم التّشكيل الصّوتي، وعلم الصرف...»[1] .

يختلف مفهوم النّحو عند "تمّام حسّان" عن التّعريفات القديمة في تراثنا النّحوي، فالنّحو ليس مقصورا على تتبّع الأحوال الّتي تتّخذها أواخر الكلمات، نتيجة تغيّر موقعها في الجملة. حقيقة الدّكتور "تمّام" يؤسّس مفهومه للنّحو على أنّه ظهر لمحاربة اللّحن، ولكنه لا يؤمن بفكرة أنّ مجرّد التمكّن من علامات الإعراب –وحدها– يساعد في تجنّب الخطأ، و «ذلك افتراض يجانبه الصواب؛ لأنّ العلامة الإعرابية لا تؤدي إلى أمن اللبس في استعمال اللغة نطقا وكتابة، باعتباره "الأمن" أصلا من أصول الكلام العربي، فعناك إعرابات لا تتمّ بما يظهر من حركات الإعراب، كما في إعراب المقصور والمنقوص...ومن ثمّ فدلالة العلامة الواحدة على المعنى النحوي الواحد تكون موضع لبس»[2].

فالدّرس النّحوي مجاله العناية بالعناصر الآتية:

1- العلاقات بين الكلمات في الجمل.

2- معنى الوظائف النّحوية للكلمات في الجملة، ثمّ التّعبير عنها شكلا.

3- قهم أداء الكلمات ووظيفتها النّحوية في الجملة .

([1]) تمّام حسان، مناهج البحث في اللغة (مر. س)، ص. 228.

([2]) تمّام حسان، اللّغة العربية معناها ومبناها (مر. س)، ص. 232.

ويمكن إيجاز المستوى النّحوي بأنّه «العلمُ الّذي يبحث في التّركيب اللّغوي للجملة، وفي العلاقات النّحوية الّتي تربط عناصر هذا الكتاب وتحدّد معنى الجملة»[1].

فالنّحو أوّلًا هو عبارة عن علم يهتمّ بالتّركيب، وهذا التّركيبُ متعلّقٌ بالعلاقات النّحويّة الّتي تختصّ بتحديد معنى الجملة، وثانياً امتزاج التركيب النّحوي بالنّظام الصّرفي، «فإنّ العلاقة بينهما شديدة التّرابط والإحكام، فكلّ من المستويين يرفد الآخر ويتّصل به اتّصالًا وثيقًا، لأنّ البنية الدّاخليّة للكلمة تؤثّر في علاقاتها مع الكلمات الأخرى في الجملة، فإذا استعملنا فعلًا مثل: "قَاتَلَ" في بداية إحدى الجمل؛ فإنّ المستمع يتوقّع في الحال أن نتّبع ذلك الفعل بفاعل يشير إلى من قام بالمقاتلة، وبمفعول به يشير إلى من حصلت المقاتلة معه، أي أنّنا نتوقّع جملة كهذه: (قَاتَلَ الرّجّلُ عَدُوَّهُ)، فإذا طرأ على الفعل "قَاتَلَ" تغيّرٌ داخلي(صرفي) بأن زدنا التّاء المفتوحة في أوّله، فأصبح "تقاتل" واستعملنا هذا الفعل في بداية إحدى الجمل، فإنّ تركيب الجملة يتغيّر تبعًا لذلك»[2].

و ينبني النّظام النّحوي للّغة العربيّة الفصحى على أسس، نذكر منها:

1- «طائفة من المعاني النّحويّة العامّة الّتي يسمّونها معاني الجمل أو الأساليب.

2- مجموعة من المعاني النّحويّة الخاصّة أو معاني الأبواب المفردة كـ(الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة).

3- ما يقدّمه علما الصّوتيات والصّرف لعلم النّحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة كـ(الحركات والحروف ومباني التّقسيم ومباني التّصريف)، وما اصطلح على تسميته مباني القرائن اللّفظيّة »[3].

من خلال هذه الأسس نلاحظ أنّ النّحو حسب ما ذكر "تمّام حسّان" يقوم على معاني الجمل والأساليب، ومعاني الأبواب المفردة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، هذا بالإضافة إلى القرائن بأنواعها اللّفظيّة والمعنويّة.

([1]) نهاد الموسى، عودة أبو عودة، علم الصّرف، الشّركة العربيّة المتّحدة للتّسويق والتّوريدات، القاهرة، (د. ط)، 2008 م، ص. 37.

([2]) لطيفة إبراهيم النّجّار، دور البنيّة الصّرفيّة وصف الظّاهرة النّحويّة وتقعيدها، (مر، س)، ص .21.

([3]) تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 178.

ولقد قدّم "محمود السّعران" في كتابه "علم اللّغة مقدّمة للقارئ العربي" مجموعة من الخصائص للواصف النّحوي، منها:

1- «أنّ معاني الأشكال النّحويّة على المستوى النّحوي، وعلى المستوى المعجمي، ينبغي أن يحدّد بالنّسبة لنظام اللّغة .

2- أنّ المبدأ الأساس في وصف النّظام النّحوي هو أن يعترف الباحث بالأقسام اللّغويّة الّتي تعبّر عنها اللّغة موضوع البحث بطريقة شكليّة، ومن هذه الأقسام الاسم والفعل.

3- على الواصف النّحوي، عندما ينظر في "الأقسام النّحويّة" الّتي تعبّر عنها اللّغة بطريقة شكليّة، أن يحدّد قائمة لعناصر هذه الأقسام، ويقرّر أيضا توزّعها ووظيفتها، ومعناها على المستوى النّحوي»[1].

والدّراسات اللّغوية الحديثة تحدّد أهمية النّحو على أنّه البحث في خواص الجملة، ويتمثّل ذلك في قيام العلاقات بين الكلمات في الجمل، ومعنى وظائفها النّحوية، والتعبير عنها شكليا. والعلاقات بين الكلمات في الجمل تأخذ معناها من سيّاق الكلام، وتتحقق العلاقات، ودون توفّر هذه الرّوابط تنفكّ العلائق، وتصبح الكلمات مبعثرة بلا فائدة. والرّوابط هي:[2]

-التّماسك السّياقي: وبقصد به الترابط بين الكلمات من حيث الوظائف الّتي تؤدّيها كل واحدة منها بالنّسبة للأخرى في الكلام. .

-التّوافق السياقي: يقتضي التّطابق بين بعض أجزاء الكلام من حيث الشّخص(المتكلم والحضور والغيبة)، والعدد(الإفراد والتثنية والجمع)/ والنّوع(التّذكير والتّأنيث) .

-التّأثير السّياقي: بتأثير النّظام اللّغوي تؤدّي الكلمات وظائفها، ويتماسك سيّاقها بتطابق بعض أجزائها .

ثانياً: الإسناد وعلاقاته:

([1]) محمود السّعران، علم اللّغة مقدّمة للقارىء العربي (مر، س)، ص. 238، 239.

([2]) ينظر: مناهج البحث في اللّغة (مر. س)، ص. 203 .

بما أنّ النحو شبكةٌ من العلاقات السّيّاقية الّتي تقوم كلّ علاقة منها عند وضوحها في السيّاق مقام القرينة المعنويّة، «الّتي تتآخى مع القرينة اللّفظيّة في إيضاح المعنى، هذه القرائن المعنويّة هي: الإسناد والتّخصيص، والنّسبة، والتّبعيّة، والمخالفة، ولكلٍّ منها صوّر علائقيّة متعدِّدة، فأمّا تعدّد صوّر الإسناد فتتّضح من تباين العلاقات بين عناصر تركيب الجملة الاسميّة والفعلية والجملة الوصفيّة»[1].

إنّ الجملة العربيّة، لكي تحقق غرضها وهو" إفادة معنى مستقلّ يحسن السّكوت عليه" يجب أن يتوافر فيها طرفا الإسناد" المسند، والمسند إليه "، و " لعلّ عبارة الجملة الوصفيّة بحاجة إلى شيء من الإيضاح، فالمعروف أنّ من شأن الاسم أن يكون مسندًا إليه، ومن شأن الفعل أن يكون مسندًا، أمّا الوصف فقد يكون دالًا على الأمرين في موقع بعينه كما في قولك: "جَاءَ الحسَنُ وَجْهُهُ"، فالحسنُ: مسند إليه بالنّسبة إلى "جاء"، وهو في الوقت ذاته مسند بالنّسبة إلى "وجْهِهِ". فالجملة في هذه الحالة الأخيرة جملة وصفيّة»[2].

نلاحظ أنّ الوصف يكمن في الجمل إذ سمّيت الجملة بالجمل الوصفيّة، ونجد ذلك إمّا في الفعل أو في الاسم. فالفعلُ في الجملة الفعلية، والاسم في الجملة الاسميّة، ويكون الوصف في الأمرين، أي في المسند والمسند إليه.

لتوضيح القرينة الإسنادية الرّابطة بين طرفي الإسناد يقدّم أمثلة شارحة، يقول: «والملاحظ أنّ النّحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسميّة والفعليّة والوصفيّة، كما كانوا يلمحونه أيضًا بين المعاني النّحويّة داخل الجملة الواحدة، وهذا هو المعنى الّذي نلاحظه في جملة ﴿**يؤتى الحكمَة منْ يشَاءُ**﴾[3]. حين نعرب (من): مفعولا أوّلا على رغم تأخّرها، و(الحكمة): مفعولا ثانيا على رغم تقدّمها، ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد؛ إذ نقول إنّ (من)

([1]) تمّام حسّان، اجتهادات لغويّة، ص. 90.

([2]) المرجع نفسه، ص. 92.

([3]) سورة البقرة، الآية: 269.

هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذ، وهذه الآخذيّة والمأخوذيّة هي الاعتبار الّذي تمّ إعراب المفعولين طبقا له، وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد»[1].

فالإسناد حسب ما رآه النّحاة يتجلّى بين طرفي جمل ثلاث اسميّة وفعليّة ووصفيّة، ويكون أيضا الإسناد داخل جملة واحدة. ويضيف "تمّام" في حديثه عن مبنى الصّيغة قائلا:

«الصّيغ فروع على مباني التّقسيم . فللأسماء صيغها، وللصّفات والأفعال صيغها كذلك، والمعروف أنّ الفاعل والمبتدأ ونائب الفاعل يطلب فيها أن تكون أسماء، وأنّ الفعل نواة الجملة الفعليّة، والوصف أو الصّفة نواة الجملة الوصفيّة الّتي تكون بوصف معتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه »[2].

من خلال هذا القول يتبيّن لنا أنّ الجمل الفعليّة تختصّ بالفعل، وكذا هو الحال بالنّسبة للجملة الاسميّة، إذ يتّضح الوصف أكثر في الجملة الوصفيّة مثل الصّفة أو الموصوف وما شابه ذلك.

والجملة الوصفيّة عند بعض المجتهدين من دارسي النّحو المتنوّرين في دار العلوم تدلّ على كلّ جملة تبتدئ بوصف يكون مسندًا، بحيث يأتي بعد هذا المسند مسندًا إليه مرفوعًا، ويكون هذا الرفع إمّا على الفاعليّة كصفة الفاعل مثلا، وصيغة التّفضيل والمبالغة، أو على النّيابة عن الفاعل ويتّضح ذلك في صفة المفعول به، وهناك أمران أساسيان في اعتبار الجملة نوعا مستقلا من الجملة العربيّة هو اعتبار الوصف نوعا مستقلا من أنواع الكلمة العربيّة، وهذا ما ذكره "تمّام حسّان" في كتابه "اللّغة العربيّة معناها ومبناها"، وما قدّمه كذلك الدّكتور"شعبان صلاح" في بحثه "الجملة الوصفيّة". أمّا الأمر الثّاني هو الاتّجاه الشّائع في التّراث النّحوي، والمتمثّل في تحليل الجملة إذ أنّها تتكوّن من "مبتدأ"

(1) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 194.
(2) المرجع نفسه، ص. 210.

و"فاعل" أو من مبتدأ ونائب عن الفاعل، فالجملة مكوّنة من مسندين دون وجود الطّرف الإسنادي الثّاني وهو المسند فيها[1].

«والجملة الاسميّة في اللّغة العربيّة لا تشتمل على معنى الزّمن، فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند ولا تشير إلى حدث ولا إلى زمن فإذا أردنا أن نضيف عنصرًا زمنيًا طارئًا إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال وهي الأفعال النّاسخة فأدخلناها على الجملة الاسميّة فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظورًا إليه من وجهة نظر زمنيّة معيّنة»[2].

يتبيّن لنا أنّ الزّمن يخلو من الجملة الاسميّة، لأنّها لا تدلّ على زمن ولا تشير إليه، فهي تتميّز بوصف المسند إليه بالمسند، وتعدّ إضافة العناصر والأدوات المنقولة عن الأفعال في الجملة الاسميّة منظورا إليها من وجهة نظر زمنيّة.

ويخلو الوصف من معنى الزّمن عند استعماله علمًا كما في "ظاهِر" و"صَالِح" و"هَانِئ" ، و"وكذلك إذا دخل في إضافة وصفيّة نحو: "ساحر النّظرة" و"طويل الجيد" أو إضافة الجزء إلى الكلّ مثل: "قائم السّيف" و"مرفوض الكلام" والمقصود بالوصف هنا ما أحصيناه عند تقسيم الكلم وهو: صفة الفاعل، وصفة المفعول وصفة المبالغة وصفة التّفضيل والصّفة المشبّهة، فكلّ هذه الصّفات تخضع للقرينة في إفادة الزّمن»[3].

فهذه الأسماء الّتي ذكرت خالية من الزّمن، وهذا ما يتميّز به الوصف، وهذه الصّفات النّاتجة عن تقسيم الكلم لا تخضع للزّمن وإنّما هي خاضعة للقرينة.

([1]) ينظر: علي أبو المكارم، التّراكيب الاسنادية الجمل "الظّرفية، الوصفية، الشّرطية"، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط.1، 2007م، ص.83، 84.

([2]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص.193.

([3]) المرجع نفسه، ص. 254.

«ويرى النّحاة أنّ من شأن المبتدأ أن يكون اسمًا معرفةً، ومن شأن الخبر أن يكون وصفًا متحمِّلا للضّمير، وأنّ المصدر المنصوب بعد الفعل لا يكون مفعولا مطلقا إلاّ إذا كان من مادّة الفعل، فإن لم يكن فإن أفاد ما يفيد المفعول المطلق كان نائبا عنه، وإن أفاد غائبة كان مفعولًا لأجله، وكلّنا يعلم أنّ من شأن الحال أن تكون وصفًا مشتقًا وأنّ حقّ التّمييز أن يكون جامدًا...الخ»[1].

توجد شروط نحويّة يجب أن تتوفّر في الجملة وهذا ما اشترطه النّحاة، وعليه نجد كلّ جملة تتوفّر على هذه الشّروط، ولذا يلزم اتّباعها وتطبيقها.

«أصل الاسم أن يكون مفردًا مذكّرًا نكرة عربي الوضع غير وصف ولا مزيد فيه ولا معدول، ولا خارج عن أوزان الآحاد ولا مواطئ للفعل في وزنه الغالب عليه ولا المختصّ به، وأن يكون معربًا صحيح الأصول دالاً على ما وضع له، وأمّا الفعل فأصله أن يكون ثلاثيًا مجرّدًا صحيحًا مبنيًّا منصرفًا عربي الوضع مصوّغًا للمعلوم مسندًا إلى مفرد غائب دالاً على الحدث باشتقاقه وعلى الزّمن بصيغته»[2].

ويتّضح لنا من خلال هذا القول أن "تمّام حسّان" وضع صفات ينبغي أن تتوفر في الاسم والفعل، فنجد للاسم صفات وللفعل أيضا صفاته. و «الأصل في الوصف أن يكون مفردًا مذكّرًا معربًا مشتقًّا عربي الوضع دالًا على موصوف بالحدث موافقًا لإحدى صيّغ الأوصاف»[3].معناه يشترط في الوصف الإفراد والإعراب والاشتقاق.

واللّغة العربيّة مستغنيّة عن الضّمائم الزّمانيّة بالنّسبة للجملة الاسميّة في نظر بعض الباحثين لأنّها لغة تستعمل النّواسخ في حالة إدخال معنى الزّمن على الجملة الاسميّة حتّى تكون لها ميزة على لغات

([1]) تمّام حسّان، البيان في روائع القرآن، دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنّص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط. 1، 1993م، ص. 17.

([2]) تمّام حسّان، الأصول، ص. 119.

([3]) ينظر: المرجع نفسه، ص.119.

أجنبيّة أخرى ولكن الحقيقة تكمن وراء منهج اللّغة وليس في امتياز العربيّة على غيرها من اللّغات، إلاّ أنّ أهميّة الأمر في الأخير هو التّأكيد على علاقة الإسناد وتمييز المسند إليه من المسند في الجملة في ما سمّي بظاهرة تضافر القرائن وهي ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعًا[1].

فهناك بحوث تهدف وتسعى إلى مناقشة ترتيب الموضوعات في كتب النّحو العربيّ العامّة، لذا نجد المشتغلين بالدّرس النّحوي يتابعون النّظر والبحث في اختيار المنهج المناسب والأمثل، ويقول "غانم قدّوري الحمد" في كتابه " أبحاث العربيّة الفصحى":

«ولست أقصد في هذا البحث الدّعوة إلى تبنّي منهج جديد في دراسة النّحو العربي كما أنّي لا أهدف إلى تقديم مقترح وتيسير قواعده، فإنّ كلامًا كثيرًا قد قيل حول التّجديد والتّيسير ولعلّ كثيرًا من ذلك الكلام لم يثمر تجديدًا ولا تيسيرًا، ولكنّي أهدف إلى النّظر في التّراث النّحوي العربي ومحاولة تقويم مناهج التّأليف فيه، واستخلاص ما هو أنفع للدّارس من تلك المناهج، ممّا قد يسهم في تجديد المنهج أو يعين في تيسير القواعد»[2].

فالهدف الّذي يسعى إليه صاحب القول لا يقتصر على تيسير القواعد وتسهيلها، لأنّ هذا الموضوع تناوله جلّ النّحاة في مؤلّفاتهم، والغرض هو البحث عن منهج جديد يعين الدّارس على فهم الدّراسات والبحث فيها.

([1]) ينظر: تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 193.

([2])غانم قدّوري الحمد، أبحاث العربيّة الفصحى، دار عمار للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط. 1، 2005م، ص. 231.

ثالثاً: العلامات الإعرابية:

لقد كانت العلامةُ الإعرابيّةُ «أوفر القرائن حظّا من اهتمام النّحاة، فجعلوا الإعراب نظريّة كاملة سمّوها نظريّة العامل، وتكلّموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن الحركات، ثمّ تكلّموا في الإعراب الظّاهر، والإعراب المقدّر، والمحل الإعرابي، ثمّ اختلفوا في هذا الإعراب، ما إذا كانت في اللّغة العربية قد اعتمدت هذه العلامات في تحديد المعاني النّحويّة»[1].

نلاحظ أنّ للإعراب أهمّية وأثر في الدّرس اللّغوي، إذ يساهم ويساعد على إدراك المعنى، ونظرا لهذه الأهمّية يعتقد بعض الباحثين أنّه يشمل النّحو كلّه باعتباره علم يتكفّل بتحديد أواخر الكلم . «حدث كلّ ذلك في وقت لم تكن العلامات الإعرابيّة أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هي قرينة يستعصي التّمييز بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف، لأنّ العلامة الإعرابيّة في كلّ واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب»[2].

عندما يكون الإعراب تقديريا أو محلّيا، فهنا لانستطيع أن نميّز بين الأبواب، كون هذه القرينة تعدّ أكثر من نوع من أنواع القرائن، فالعلامات (الضّمة، الفتحة، الكسرة) هي علامات إعرابية مستخدمة في اللّغة العربيّة الفصحى ينتجها الإعرابُ.

ثمّ يقول "تمّام" أيضا: «ولا أكاد أملّ ترديد القول: إنّ العلامة الإعرابيّة بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)، وهذا القول صادق على كلّ قرينة أخرى بمفردها، سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتّضح أنّ (العامل

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 205.

([2]) المرجع نفسه، ص. 205.

النّحوي) وكلّ ما أُثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النّظرُ السّطحيُ والخضوعُ لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علاّتها»[1].

جعل "تمّام حسّان" فكرة تضافر القرائن محور كتبه ومقالاته ودراساته اللّغويّة مخالفا في ذلك ما جاء من قبله من النّحاة لنظرية العامل النّحوي.

وهناك ثلاثُ مصطلحات تتّصل بقرينة الإعراب اتّصالا وثيقا ألا وهي: الموقع، والحالة الإعرابيّة، والعلامة الإعرابية، فيتكفّل الموقع بالوظيفة النّحويّة، وهذه الأخيرة يحدّدها نظامُ بناء الجملة وعلاقات الإسناد. فالفاعليةُ موقعٌ إعرابيٌ يشغله الفاعل، ومن هنا يشكّل كلّ من الفعل والفاعل وظيفة نحوية تؤدّي إلى جملة معيّنة، وتبقى للفاعليّة حالة الرّفع، وفي المفعولية حالة النّصب، وللإضافة حالة الجر[2].

أمّا الحالة الإعرابية في العربيّة أربع حالات شكلية، وهي: "حالة الرّفع، وحالة النّصب، وحالة الجرّ، وحالة الجزم. فحالةُ الرّفع تظهر في المسند والمسند إليه، أي: المبتدأ والخبر، وإذا دخلت أيّ أداة من الأدوات على الجملة الاسمية يتطلّب المخالفة في الحالة بين طرفي الإسناد، فيبدو أحدهما في حالة الرّفع، والآخرُ في حالة النّصب ، ويتجسّد ذلك في (كان، كاد، ليس، وأخواتهنّ)، الأوّل مرفوع والثّاني منصوب، ويحدث العكس في (إنّ ولا النّافية) »[3].

والواضح في هذا أنّ حالة الرّفع: دلالتها الضّمّة الّتي تظهر في الأسماء المعربة الصّحيحة الآخر (الألف في المثنى، والواو في الأسماء الستّة).

أمّا النّصب هو تعبيرٌ عن طائفة كبيرة، وهي ما يطلق عليها الفضلة، وهي المفعولات الخمسة، الحال، التّمييز، المستثنى، ويشترط في هذه الطّائفة خلوّها من حروف الجر أو اسم مضاف.

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 207.

([2]) ينظر: نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 2015م، ج.1، ص. 44.

([3]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة (مر، س)، ص. 208، 209.

وأمّا حالة الجرّ: تكون بالأداة أو بالإضافة، وتكون حالة الجزم في الفعل المضارع الواقع في نوع خاص من الجمل[1].

من هنا استطاع "تمّام حسّان" بذكائه اللّغوي أن يبيّن المصطلحات الثّلاث الّتي تتّصل اتّصالا وثيقا بالإعراب، فلجأ إلى ضرب أمثلة لكلّ من الموقع الإعرابي (الوظيفة النّحوية)، مرورا إلى الحالة الإعرابية، ثمّ العلامة الإعرابية، فهذه المصطلحات تتعاون مع الوسائل الأخرى في ترابط أجزاء الجملة ووضوحها، فيكون التّرابط والتّماسك في ظلّ وجود هذا الوضوح وعدم اللّبس.

رابعاً: أقسام الكلم:

لقد اهتمّ الوصفيون العرب بأقسام الكلام من خلال تقسيم القدماء للكلام، فوجّهوا لهم بعض الانتقادات والتّعديلات.

فالتّقسيمُ الّذي جاء به النّحاةُ بحاجة إلى إعادة النّظر، ومحاولة التّعديل بإنشاء تقسيم آخر جديد مبني على استخدام أكثر دقّة لاعتباري المبنى والمعنى، و "سنجد في التّقسيم الجديد مكانا مستقلا لقسم جديد هو الصّفة، يمكن له أن يقف إلى جنب الاسم والفعل وسنرى أنّ الصّفة تختلف مبنى ومعنى عن الأسماء على رغم ما رآه النّحاة من أنّها منها، كما تختلف على الأساس نفسه عن الأفعال"[2].

يتجلّى لنا من خلال هذا القول أنّ مسألة تقسيم الكلام اتّخذت تقسيما جديدا في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة، ولم يعد الكلام عبارة عن: اسم وفعل وحرف، مثلما نظر إليه النّحاة القدماء.

([1]) ينظر تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة (مر، س)، ص. 209.

([2]) تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 88.

وقد قسّم النّحاة الكلم إلى ثلاث أقسام، "يقول ابن مالك":

"كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ اسمٌ وفعلٌ ثمّ حرفُ الكَلِمِ"[1].

معناه أنّ الكلام مقسّم إلى اسم وفعل وحرف.

كما يتّضح أيضا في قول النّحاة: « الاسم ما دلّ على مسمّى، والفعل ما دلّ على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك»[2]. على أساس هذا الطّرح أنّ الاسم والفعل واضحان، غير أنّ الحرف فهو يخالفهما، أي لا يدلّ على مسمّى ولا على حدث.

وأغلق "تمّام حسّان" الباب في هذه القضية بما جاء به من تقسيم جديد بقوله: «لقد قسّم النّحاةُ القدماءُ الكلمات على أسس لم يذكروها لنا، وإنّما جابهونا بنتيجة هذا التّقسيم إلى اسم وفعل وحرف، ولكنّنا إذا نظرنا إلى هذا التّقسيم في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة أمكننا أن نصل إلى شيئين:

1- أنّ الكلمات العربية يمكن أن ينقد تقسيمها القديم.

2- أنّ هذا النّقد ينبني على أُسُس يمكن استخدامها في تقسيم الكلمات تقسيما جديدا»[3].

يتّضح لنا أنّ التّقسيم في الدّراسات اللّغوية الحديثة هو التّقسيم الجديد، الّذي جاء به "تمّام حسّان" في دراساته.

بناءً على هذا قسّم "تمّام " الكلام إلى اسم ، فعل، صفة، ضمير، الخالفة، ظرف، أداة.

([1]) محمّد بن عبد اللّه بن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف، دار الإمام مالك، الجزائر، (د. ط)، 2009م، ص. 06.

([2]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها (مر، س)، ص. 87.

([3]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة (مر، س)، ص. 196.

الاسم: وهو يشتمل على خمسة أقسام:

الأوّل: "**الاسم المعيّن**: هو الّذي يسمّي طائفة من المسمّيات الواقعة في نطاق التّجربة كالأعلام والأجسام والأعراض المختلفة.

الثّاني: **اسم الحدث**: وهو يصدق على المصدر واسم المصدر، واسم المرّة، واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها، إمّا على الحدث أو عدده أو نوعه، فهذه الأسماء الأربعة تدلّ على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى.

الثّالث: **اسم الجنس**: ويدخل تحته أيضا: اسمُ الجنس الجمعي، كـ"عرب، ترك، نبق" واسم الجمع، كـ" إبل، نساء".

الرّابع: **مجموعة من الأسماء ذات الصّيغ المشتقّة المبدوءة بالميم الزّائدة**: وهي اسم الزّمان والمكان، واسم الآلة، ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة أسماء يشملها هو قسم الميميات.

الخامس: **الاسم المبهم**: ويقصد به طائفة من الأسماء الّتي لا تدلّ على معيّن، وإنّما تدلّ على الجهات والأوقات والموازين والأعداد ونحوها، وتحتاج عند إرادة تعيين مقصودها إلى وصف أو إضافة أو تمييز وغير ذلك من طرق التّضام[1].

يُقصدُ بهذا أنّ الاسم تدخل تحته هذه الأنواعُ، فلكلّ نوع سمات خاصّ به، سواء من ناحية المعنى، وبالتّالي يمتاز الاسم بسمات عن غيره عمّا عداه من أقسام الكلم.

ويمكن تلخيص ذلك على النّحو الآتي: من حيث (الصورة الإعرابيّة، الصّيغة الخاصّة، قابلية الدّخول في جدول، والجداول ثلاث: جدول إلصاق، جدول تصريف، جدول إسناد، الرّسم

(1) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 90، 91.

الإملائي، اتّصاله باللّواصق وعدمه، التّضام عليه، الدّلالة على مسمّى، الدّلالة على حدث، التّعليق[1]. وللتّوضيح أكثر بإمكان الرّجوع إلى كتاب "اللّغة العربيّة معناها ومبناها" لـ "تمّام حسّان".

الفعل: يعرّف الفعل بأنّه «ما دلّ على حدث وزمن، ودلالته على الحدث تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادة واحدة، والفعل من حيث المبنى الصّرفي ماض ومضارع وأمر، فهذه الأقسام الثّلاثة تختلف من حيث المبنى ومن حيث المعنى الصّرفي الزّمني أيضا، فأمّا من حيث المبنى فلكلّ منها صيغته الخاصّة مابين مجرّدة أو مزيدة من الثّلاثي أو الرّباعي، وكل واحد يمتاز بسمات خاصّة» [2].

نلاحظ أنّ أقسام الفعل (ماض، مضارع، أمر) تختلف من حيث المبنى والمعنى الصّرفي، فكلّ زمن من هذه الأزمنة يتميّز بسمات تتعلّق به.

«فالماضي يستبين بقبول تاء الفاعل، وتاء التّأنيث، والمضارع يبدأ بأحد حروف المضارعة، ويقبل لام الأمر، ونوني التّوكيد والإناث ويضام السّين وسوف ولم ولن. والأمر يضام النّونين دون غيرهما من هذه القرائن»[3].

وهكذا وصف "تمّام حسّان" هذه الأزمنة، حيث جعل لكلّ زمن ما يناسبه من حروف.

«ثمّ وضع "تمّام" هذه الأزمنة في سياقات نحوية متعدّدة في إطار الجملة الخبرية (إثبات، نفي، توكيد)، والجملة الإسنادية (طلب، شرح، إفصاح)، وبذلك تتّضح حقيقة أنّ للزّمن وظيفة في السّياق لا ترتبط بصيغة معيّنة دائما بل إنّ القرائن والضّمائم هي الّتي تحدّد الأزمنة المختلفة»[4].

([1]) ينظر: تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 92، 93، 94.
([2]) المرجع نفسه، ص. 104، 105.
([3]) المرجع نفسه، ص. 105.
([4]) سلمان عبّاس عيد، تقويم الفكر النّحوي عند العرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط. 1، 2016م، ص. 236.

معنى هذا القول أنّ زمن الفعل (ماضٍ، مضارع ، أمر)، يخضع إلى صيغة معيّنة مثل: فَعلَ، يفعَلُ، افْعَلْ.

وهكذا يكون "نظام الزّمن جزء من النّظام الصّرفي، وأمّا الزّمن السّياقي، النّحوي فإنّه جزء من الظّواهر الموقعية السّياقيّة، لأنّ دلالة الفعل على زمن ما تتوقّف على موقعه وعلى قرينته في السّياق"[1].

الزّمن جزء من النّظام الصّرفي، وأمّا الزّمن السّياقي النّحوي، فإنّه جزءٌ من الظّواهر السّياقية، وعليه فلكلّ فعل موقع خاصّ به في السّياق. فالأفعالُ تكوّن قسما من أقسام الكلم في العربية الفصحى من حيث (الصّورة الإعرابية، الصّيغة، الجدول، الإلصاق وعدمه، التّضام، الدّلالة على الحدث، الدّلالة على الزّمن، التّعليق) [2].

الصّفة: يرى "تمّام" أنّ الصّفة: "لا تدلّ على مسمّى بها، وإنّما تدلّ على موصوف بما تحمله من معنى الحدث أي معنى المصدر، وهي بهذا خارجة عن التّعريف الّذي ارتضاه النّحاة للاسم حين قالوا: الاسم مادلّ على مسمّى"[3].

فالصّفة تتّبع الموصوف، كونها فيما تحمله من معنى المصدر، وهي بعيدة عن الاسم الّذي يدلّ على مسمّى، ولهذا جعل "تمّام" للصّفة خمسة أنواع وهي: صفة الفاعل، صفة المفعول، صفة المبالغة، الصّفة المشبّهة، صفة التّفضيل، وكلّ صفة من هذه الصّفات تختلف عن الأخرى مبنى ومعنى.

فدلالة وصف الفاعل ناتجة عن صفة الفاعل، وصفة المفعول تدلّ على وصف المفعول منقطعا ومتجدّدا، وصفة المبالغة تدلّ على وصف الفاعل بالحدث من خلال المبالغة، ودلالة الصّفة المشبّهة

([1]) ينظر: تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص. 105.
([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص. 106، 107.
([3]) المرجع نفسه، ص. 99.

على وصف الفاعل بالحدث على طريق الاستمرارية والثّبات، أمّا صفة التّفضيل تدلّ على وصفه به أيضا على سبيل تخييره على غيره.

وأفرد"تمّام" هذه الصّفات بقسم خاصّ من أقسام الكلم، والّتي تتميّز عن بقيّة الأقسام في مجموعها إذ نجد لهذه الأقسام سمات، منها ما يتّصل بالمعنى ومنها ما يتّصل بالمبنى، بحيث تتطابق هذه السّمات مع سمات الاسم والفعل في أقسام الكلم[1].

فهي تكوّن قسما من الكلم قائما بذاته لأنّها تمتاز عن الأسماء والأفعال وبقية أقسام الكلم، والدّليل على أنّها قسم قائم بذاته وهناك ستة مبرّرات تدعو إلى ذلك وتتمثّل في: من حيث (الصّيغة، الجدول، التّضام، الدّلالة على الحدث، الدّلالة على الزّمن، التّعليق)[2].

الضّمير: «فهو لا يدلّ على مسمّى كالاسم ولا على موصوف بالحدث كالصّفة ولا على حدث وزمن كالفعل، لأنّ دلالة الضّمير تتّجه إلى ما أطلقنا عليها معاني التّصريف أي (المعاني الصّرفية العامّة) وهو ما يعبّر عنه بالزّوائد واللّواصق، والمعنى الصّرفي العام الّذي يعبّر عنه الضّمير هو عموم الحاضر أو الغائب دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر وهذا هو المراد منه»[3].

معناه أنّ الضّمير ليس هو الاسم وليس الصّفة وليس الفعل فهو يخالفهم تماما.

وتنقسم الضّمائر إلى ثلاثة أقسام: ضمائر الشّخص، والإشارة، والموصول، وتختلف الضّمائر عن بقيّة أقسام الكلام من حيث المعنى والمبنى، فتدلّ الضّمائر من ناحية المعنى على معاني صرفية عامّة، وهذا ما نجد النّحاة يقولون عنه أنّه " حقّه أن يؤدّي بالحرف" ولهذا السّبب تشبه الضّمائر الحرف، ولكن شبها معنويا، إضافة إلى ذلك ما يظهر في بعضها من شبه لفظي، وتتميّز الضّمائر عن بقية

([1]) ينظر: تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص. 99، 100.
([2]) ينظر: المرجع نفسه، ص. 103.
([3]) المرجع نفسه، ص. 108.

الأقسام من حيث المبنى والمعنى بالسّمات الآتية: من حيث (الصّورة الإعرابية، الصّيغة، الرّتبة، الإلصاق، التّضام، الرّسم الإملائي، المسمّى، التّعليق)[1].

رابعاً: إعراب الجمل:

اتّخذ الوصفيون العرب من ظاهرة الإعراب مواقف مختلفة، فبعد أن أخذ الميسّرون هذه الظّاهرة في دراساتهم حاول الوصفيون أن يجدوا بديلا لهذه الظّاهرة فتجلّى هذا الموقف في اتّجاهين اثنين:

الاتجاه الأول: رفض الإقرار بالإعراب في اللّغة العربيّة بما هو خصّيصة ثابتة فيها، وأنّه من «صنيع النّحاة، كما يفسّر الوصفيون بأنّ الإعراب ظاهرة صوتيّة لا علاقة له بالمعنى، ويمثّل "إبراهيم أنيس" هذا الاتّجاه بقوله: إنّ الإعراب قصّة استمدّت خيوطها.. ثمّ حيّكت.. في أواخر القرن الأوّل الهجري أو أوائل القرن الثّاني على يد قوم من صنّاع الكلام»[2].

من خلال قول" أنيس"، يبدو أنّ الإعراب أوّل ما ظهر كان في أواخر القرن الأوّل وبداية القرن الثّاني على مستعمليه في الدّراسات والبحوث، ولتفسير هذه الظّاهرة يقترح "إبراهيم أنيس" الأسس الآتية:

1- أنّ الحركات الإعرابية لم تكن معايير لتحديد المعاني عند نحاتنا القدماء.

2- اطّراد ظاهرة الوقف أو ما يصطلح عليه بأنّه سقوط الحركات في أواخر الكلمات في حالة الوقف هو دليل على أنّ الأصل في الكلمات ألاّ تكون متحرّكة ، وأنّ تحرّكها ضرورة صوتيّة دعا إليها الوصل.

3- إنّ تحريك أواخر الكلمات لم يكن في أصل نشأته إلّا صورة للتّخلص من التقاء السّاكنين»[3].

([1]) ينظر: اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 110، 111، 112، 113.

([2]) سلمان عبّاس عيد، تقويم الفكر النّحوي عند اللّسانيين العرب (مر، س)، ص. 228.

([3]) المرجع نفسه، ص. 229.

يتّضح لنا أنّ للإعراب أسساً ينبغي توفّرها؛ لأنّه وسيلة للحفاظ على المعنى، ولضبط الحركات الإعرابية، ومن ثمّ جاء الإعراب نتيجة الاستعمالات الّتي يتخلّلها الغموض.

«ويظهر الاتّجاه الثّاني في التّأكيد على أهمّية الإعراب في تأدية المعنى الوظيفي. ويكون الإعرابُ مميّزا في توضيح مراد المتكلّم، ولهذا تبنّى الوصفيون في هذا الاتّجاه منها لتأكيد مكانة الإعراب، وكان مفهوم الوظيفة هو المفهوم الأساس الّذي انطلق منه اللّسانيون الوصفيون في تفسير هذه الظّاهرة، وكان المعيارُ هو المعتمد في التّحليل، وفي هذا الصّدد يقول" تمّام حسّان": وجهة النّظر الوظيفية لم تختر اعتباطا، وإنّما جاءت من أنّ اللّغة تستخدم وسيلة من وسائل الاجتماع وأداة ذات غرض محدّد كما يقول " مارتيني"»[1].

فاللّغةُ هي عبارة عن وسيلة للتّواصل، ونقل الأفكار بين أفراد المجتمع، وبهذا أصبحت اللّغة تمثّل الفكر القومي في حقيقة الأمّة وحفظ لغتها هو التّقديس لتراثها.

خامساً: الزّمن النّحوي:

«يقصد بالزّمن: الوقت النّحوي الّذي يعبّر عنه بالفعل الماضي، والمضارع، تعبيرا لا يستند إلاّ على دلالات زمانية فلسفية، وإنّما ينبني على استخدام القيم الخلافية بين الصّيغ المختلفة، في الدّلالة على الحقائق اللّغوية المختلفة. ويقابل الزّمن في الإنجليزية كلمة "tense" . ونقصد بالجهة ما يشرح موقفا معيّنا في الحدث الفعلي؛ ويكون ذلك بإضافة ما يفيد تخصيص العموم في هذا الفعل، ويقابلها في الإنجليزيّة "aspect"»[2] .

يتّضح من خلال القول، أنّ هناك فرقاً واضحاً بين الزّمن والجهة، فيقصد بالزّمن الّذي يعبّر به عن الفعل الماضي أو المضارع، شرط عدم استناده إلى دلالة زمانية.

([1]) سلمان عبّاس عيد، تقويم الفكر النّحوي عند اللّسانيين العرب (مر، س)، ص. 230.

([2]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 211.

«والزّمن يختلف عمّا يفهم منه في الصّرف، إذ هو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السّياق، فلا يستفاد من الصّفة الّتي تفيد موصوفا بالحدث، ولا يستفاد من المصدر الّذي يفيد الحدث دون الزّمن.

وحين يستفاد الزّمن الصّرفي من صيغة للفعل يبدو قاطعا في دلالة كلّ صيغة على معناها الزّمني، وذلك على النّحو الآتي: – صيغة "فعلَ" وقبيلها : تفيد وقوع الحدث في الزّمن الماضي.

– صيغة "يفعلُ" وقبيلها : تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال.

– صيغة" افعلْ" وقبيلها : تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال »[1].

يتّضح لنا أنّ الدّكتور "تمّام" عرض مفهوم الزّمن وجعله يختلف عن الصّرف، فصيغة الفعل المفرد وظيفتها خارج السّياق لا تعطي مغزى، لأنّ تواجد المصدر والصّفة دون وجود الزّمن لا تقدّم لنا وظيفة الفعل والعكس صحيح، لأنّ كلّ صيغة تفيد معنى خاصّ بها.

«والزّمن النّحوي نسبي اعتباري، والماضي والمضارع صيغ لا أفكار، فصيغة الماضي من نوع الماضي، ولو دلّت على المستقبل أو الحضور الفلسفيين: كما في:

– "إنْ كنتَ شُجاعا فواجِهني بالحقيقةِ"، "لو كانَ زيدٌ يأتي لكنتُ أُعطيه دِرهما" »[2].

– قال تعالى:" **إذا جاء نصر اللّه والفتح**" »[3].

يقصد بهذا أنّ صيغتي الماضي والمضارع (كتب، وجه، جاء، كان، يأتي، أعطي)، صيغ، فهذه الأفعال ما هو ماضٍ منها، فهي تحمل صيغة الماضي حتّى لو دلّت على زمن الحاضر أو المستقبل.

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 240، 241.

([2]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 211.

([3]) سورة النّصر، الآية: 01.

«والفرق بين الزّمن والزّمان: أنّ الزّمان كمّية رياضية من كمّيات التّوقيت، تقاس بأطوال معيّنة كالثّواني والدّقائق والسّاعات... ، فلا يدخل في تحديد معنى الصّيغ المفردة، ولا في تحديد معنى الصّيغ في السّياق، ولا يرتبط بالحدث كما يرتبط الزّمن النّحوي، إذ يعتبر الزّمن جزءً من معنى الفعل »[1].

وحين نظر النّحاةُ العربُ في معنى الزّمن في اللّغة العربيّة، كان من السّهل عليهم أن يحدّدوا الزّمن الصّرفي من أوّل وهلة، فقسّموا الأفعال إلى ماض ومضارع وأمر، ثمّ «جعلوا هذه الدّلالات الزّمنية الصّرفية نظاما زمنيا وفرضوا تطبيقها على صيغ الأفعال في السّياق، كما يبدو من تسمية الماضي ماضيا حين يكون معناه في السّياق الاستقبال »[2].

ولا تنحصر هذه الدّلالات على الأفعال فحسب، وإنّما يتعدّى ذلك إلى ظروف الأزمان، والّتي لا توشك أن تتّصل بنظام الأزمنة في الأفعال، كما نجد النّاظر إلى الكلمات المفردة من غير الأفعال أو الظّروف باستطاعته أن يعبّروا تعبيرا خاصا عن ما يشبه الزّمان من جهة، وأكثر ممّا يشبه الزّمن من جهة أخرى، ومثال ذلك: (جد، ابن، سابق، لاحق، مرشّح، متوقّع، خطيبة، مطلّقة)، فالنّحاة العرب كانوا على حقّ في تسميتهم المضارع مضارعا، إذ هذه التّسمية لا تحوي على دلالة زمانية، وإنّما ذات دلالة شكلية، فسمّوا المضارع مضارعا لمضارعته المشتق من حيث إعرابه وشكله، ولو جرت التّسمية في الماضي والأمر على هذا النّمط لصار هناك اختلال في اصطلاحات الزّمن في اللّغة العربيّة، وهذا راجع إلى التّفكير في الزّمان، أمّا النّحاة اللّاحقون فهم أقدر على تخليص النّحو من الأفكار الفلسفية[3].

إذا كان للزّمن النّحوي وظيفة في السّياق، فيجب علينا أن ننظر إلى هذا السّياق لكي نكشف عن الزّمن، والّذي يمكننا أن ننظر إليه هو أنواع مباني الجملة العربية؛ لأنّ هذه الأخيرة تنقسم إلى

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 242.

([2])المرجع نفسه، ص. 242.

([3]) ينظر: تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 212.

قسمين وهما : الجملة الخبرية والجملة الإنشائيّة، وتحت كلّ نوع من الجملة تفريعات خاصّة به، وهذا المخطّط يوضّح ذلك :

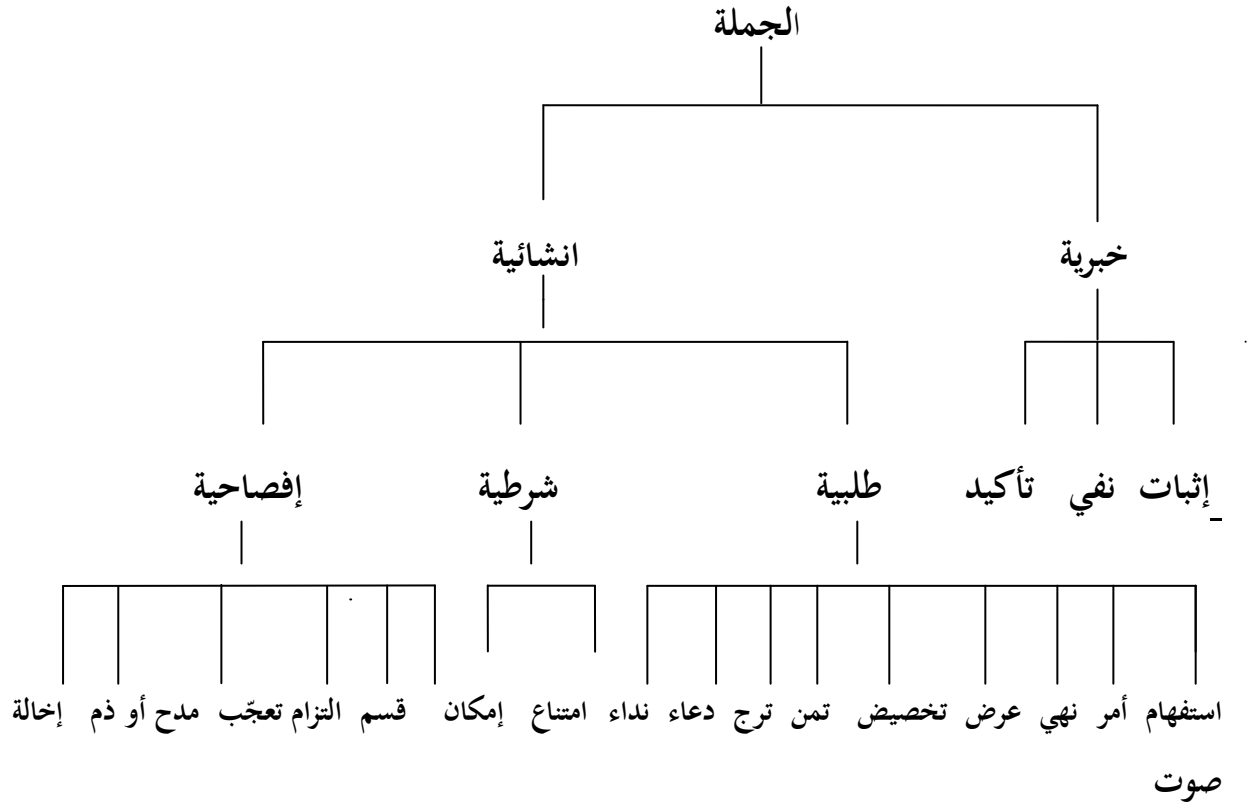

ونلاحظ أنّ الجهة ممّا يمكن ملاحظته في الأسماء والأفعال والأدوات، فالجهة ينظر إليها نحويا في الأفعال فحسب، فكلّ لغة لها وسيلة في التّعبير عن الجهة، فالتّضعيف، والهمز، وتشديد العين، وحروف الزّيادة في ما زاد على الثّلاثة، والإضافات الظّرفية والحال والتّمييز، كلّ هذه تعدّ تعبيرات شكلية عن الجهة في اللّغة العربيّة، وهذا يعني أنّها تقييد لعموم الدّلالة، بما يفيد النّظر إلى جهة معيّنة في تطبيق الفعل[1].

([1]) ينظر: تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 212.

«فالجهة "aspect" تخصيص لدلالة الفعل ونحوه ، إمّا من حيث الزّمن ، وإمّا من حيث الحدث، فهناك جهاتٌ في اللّغة العربيّة لتقييد معنى الزّمن، وقد رأينا ذلك فيما سبق من تفريعات زمنية نحوية، ورأينا أنّ المباني الدّالة على الجهات الزّمنية هي في جملتها أدوات ونواسخ ، وقد عدّدنا منها (قد، لم، لن، لما، لا، ما، السّين، سوف، كان، مازال، ظلّ، كاد، طفق، فوق)، كلّ ذلك تلعب الظّروف الزّمنية دورها الهام جدا في هذا المجال»[1].

وفي الأخير، نجد الدّكتور "تمّام حسّان"، في حديثه عن الزّمن النّحوي، قد بيّن الزّمن النّحوي في اللّغة العربيّة الفصحى، من حيث جانبها الصّرفي والنّحوي (السّياقي)، ومتى يكون الزّمن النّحوي مطلقا وهو صرفي، ومتى يكون مقيّدا بالجهة وهو نحوي، وبهذا تكون له وظيفة في السّياق، ولكن هذه الوظيفة لا ترتبط بصيغة معيّنة، وكلّ صيغة من الصّيغ تصلح بحسب الجهة أن تدلّ على أيّ زمن لا ينسب إليها.

(1) تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 257.

المبحث الثالث
الوصفيّة وتضافر القرائن

أ–مفهوم القرينة: لغةً: هي "مؤنّث قرين: ومعناه المصاحب والملازم، تطلق على النّفس والزّوجة لأنّها تقارن زوجها، وكذلك الشّيطان لأنّه ملازم للإنسان "[1]، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا ﴾ [2].

ب–اصطلاحاً: " هي أمرٌ يشير إلى المطلوب "[3]. أي إلى المقصود.

والقرينة: " تدلّ على الشّيء من غير الاستعمال فيه، يؤخذ من لاحق الكلام الدّال على خصوص المقصود أو من سابقه وهي قسمان: حالية ومقالية، فالأولى كقولك للمسافر: "في كنف اللّه"، فإنّ في العبارة حذفا يدلّ عليه تجَهُزِه المصاحب للسّفر، والثّانية كقولك:" رأيت أسدًا يكتب"، فالمراد بالأسد رجل شجاع، ويدلّ على إرادته كلمة الكتابة المنسوبة إليه، وقد يقال لفظية ومعنوية "[4].

ولقد أقام "تمّام حسّان" تحليله للمستوى النّحوي على فكرة (التّعليق)، والّتي استقاها من عبد القاهر الجرجاني، أو ما يسمّى بفكرة (تضافر القرائن)، والّتي جاءت بديلا لنظرية العامل النّحوي.

وما يهمّنا في هذا المقام : كيف حاول "تمّام حسّان" أن يسلك النّحو العربي في إطار القرائن النّحوية، ويمثّل لذلك نوعين من القرائن: وهي القرائن المعنوية، والقرائن اللّفظية.

([1]) ابن منظور، لسان العرب (مر، س)، مادّة (قرن)، ج. 12، ص.89.

([2]) سورة النّساء، الآية: 38.

([3]) علي بن محمّد الشّريف الجرجاني، التّعريفات، مكتبة لبنان، ساحة ريّاض الصّلح، بيروت، د. ط، 1985م، ص. 182.

([4]) نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين (مر. س)، ص. 17.

أ/– القرائن المعنوية:

يقول "تمّام حسّان": «أنّ الغاية الّتي يسعى إليها النّاظر في النّص هي فهم النّص، وأنّ وسيلته إلى ذلك أن ينظر في العلامات المنطوقة أو المكتوبة في النّص، ليضلّ بواسطتها إلى تحديد المبنى، وأنّ الوصول إلى المبنى بواسطة العلامة ليس من العمليات العقلية في التّحليل، لأنّها مسألة تعرّف يعتمد على الإدراك الحسّي بواسطة السّمع أو البصر، كما تتعرّف على فلان بواسطة حضوره أمامك، فلا يحتاج منك ذلك إلّا إلى الاعتماد في الفهم على قرينة العهد الحضوري، أو حضور المعهود. أمّا ما هو أكثر صعوبة من ذلك دون شكّ، هو القفز العقلي من المبنى إلى المعنى، لأنّ ذلك يحتاج إلى قرائن معنوية وأخرى لفظية، ويصدق عليهما اصطلاح القرائن المقالية »[1].

ولتوضيح ذلك نمثّل بالمخطّط التّالي[2]:

(1) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 191.

(2) المرجع نفسه، ص. 190.

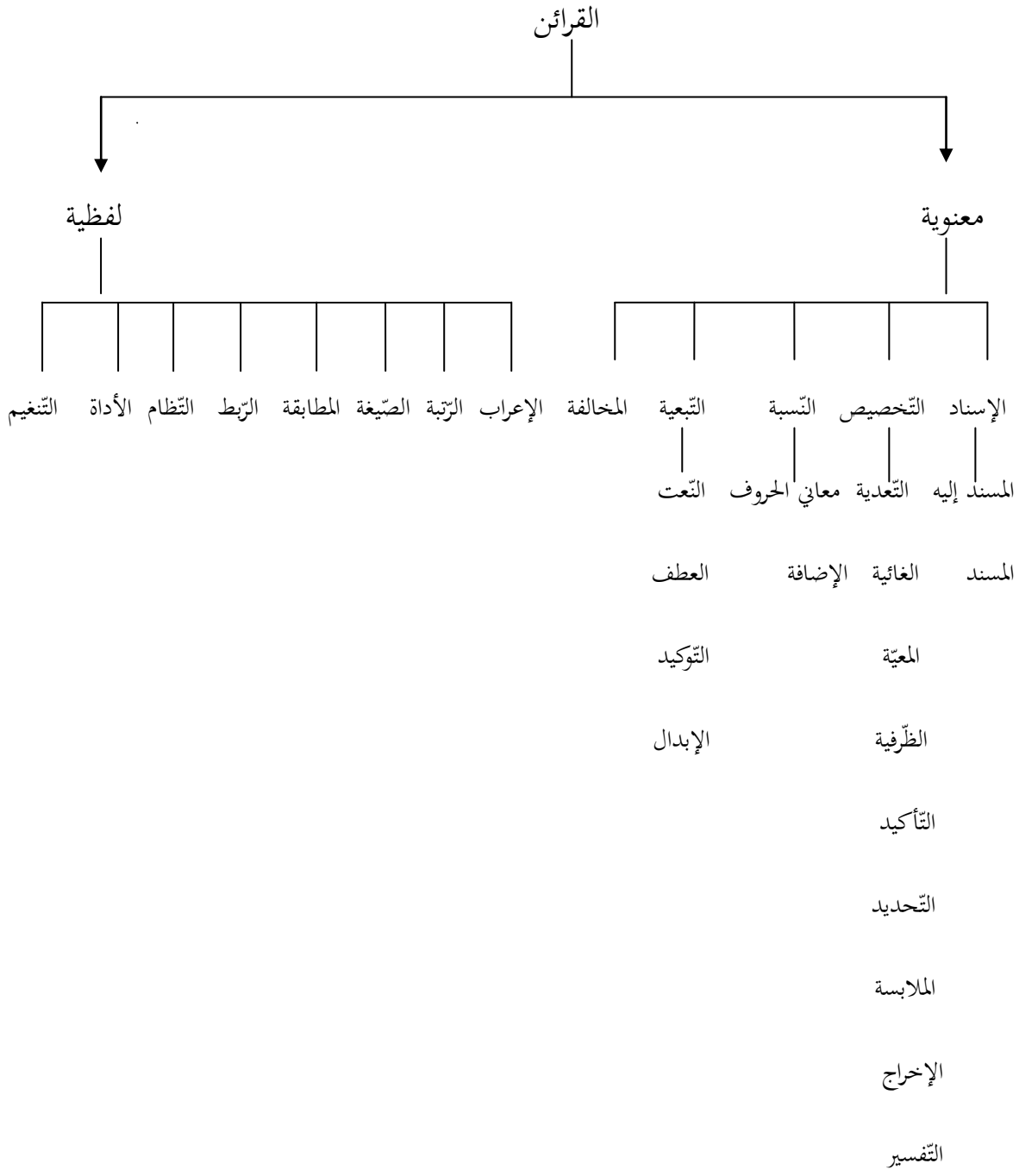

نلاحظ أنّ القرائن المعنوية هي العلاقات السّياقيّة وهي خمس، فنجد البعض منها لديها فروع، فقرينة الإسناد: تشتمل على المسند والمسند إليه ، والتّخصيص قرينة تشتمل على التّعدية والغائية، والمعية والظّرفية والتّأكيد والتّحديد والملابسة، والإخراج والتّفسير، وقرينة النّسبة تتفرّع إلى معاني الحروف والإضافة، وقرينة التّبعية تتفرّع إلى النّعت والعطف، والتّوكيد والبدل، وقرينة المخالفة.

الإسناد: يقول ابن يعيش: «إنّ الإسناد هو تركيب الكلمة مع الكلمة إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السّبيل الّذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة»[1] .

فاقتران كلمة بكلمة أخرى مع التّركيب يشكّل في الأخير معنى، وهو مانسمّيه علاقة الإسناد، وتتّضح هذه العلاقة في المبتدأ والخبر، والوصف ومرفوعه، بالإضافة إلى وجود قرائن أخرى مع الإسناد. فمثلا: الصّيغة، الرّتبة الّتي نجد فيها مثلا تقدّم الفعل وتأخّر الفاعل، والغاية من تضافر القرائن هو تحديد المعنى.

لقد تناول"تمّام حسّان" الإسناد في اللّغة العربيّة بوصفه قرينة معنوية، ويقول: «إنّ الإسناد في اللّغة العربيّة إحدى القرائن، أمّا في اللّغات الغربيّة فهو دائما لا يفهم إلّا بواسطة نوع من القرائن اللّفظية الّتي يسمّونها الأفعال المساعدة، فلا يمكن بدون هذه القرينة أن نفهم علاقة الإسناد بهذه اللّغات، ذلك أنّ اللّغة الإنجليزيّة مثلا لا تشتمل في تركيبها على مبنى الجملة الفعلية بل تقع تحت اسم الجملة الاسمية، فجاءت الأفعال المساعدة حاملة فكرة الإسناد والزّمن»[2] .

بدون هذه القرائن لا تتّضح علاقة الإسناد، وبهذا تبقى اللّغة العربيّة من أهمّ مزايا ذلك النّمط الفريد من الإسناد الخبري الّذي تتميّز به هذه اللّغة .

التّخصيص: «وأمّا تعدّد صورة قرينة التّخصيص فتبدو في أمور منها التّعدية، وهي قرينة المفعول به، والغائية وهي : قرينة المفعول لأجله، والمعيّة :قرينة المفعول معه، والظّرفية: قرينة المفعول فيه، والتّأكيد (قرينة استبعاد قصد المجاز) عن المفعول المطلق غير المشارك للفعل في الاشتقاق، والملابسة قرينة الحال، والإخراج قرينة الاستثناء، والتّفسير قرينة التّمييز »[3] .

([1]) نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين، ج. 2، ص. 325.

([2]) حسني عبد الجليل يوسف، اللّغة بين الأصالة والمعاصرة، خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندريّة، ط. 1، 2007م، ص. 105.

([3]) تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، ص. 91.

يتّضح لنا أنّ قرينة التّخصيص هي علاقة سيّاقية كبرى وهي قرينة معنوية كبرى، تتفرّع عنها قرائن معنوية وهي الّتي ذكرناها سابقا، تعنى بالدّخول على الفعل وبيان ما طرأ عليه من تغيير.

النّسبة: جعل "تمّام حسّان" النّسبة «قرينة كبرى مثل التّخصيص، وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية ، كما دخلت القرائن المعنوية المتعدّدة تحت عنوان التّخصيص، والنّسبة قيد عام على علاقة الإسناد، أو ما وقع في نطاقها أيضا، وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبيّة »[1].

تعدّ النّسبة قرينة الإضافة، وهي المعاني الّتي تستفاد من حروف الجرّ، وقد يزيد عددها على الثّلاثين في كتب النّحو. «فقد تكون الإضافة على معنى "عن" نحو: "تجاوز الحد"، أو معنى "على"نحو:"ركوب الحصان"، أو معنى "إلى" نحو: "بلوغ المدينة"، أو معنى الباء نحو: "ضُرب العصا" ...إلخ»[2].

نلاحظ أنّ حروف الجر تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء الّتي تأتي بعدها، وعليه الجار والمجرور مرتبطان بالفعل.

التّبعية: ومن القرائن المعنوية أيضا التّبعية فهي: «قرينة قوامها الرّبط بين عنصرين من عناصر الجملة تجعلهما يقفان على نفس المستوى إزاء نواة الجملة، والمقصود بالنّواة العنصر الّذي يفيد الحدث في الجملة (الفعل أ الوصف أو المصدر أو المصدر المضاف أو المتعدي)، وهذه القرينة تشمل النّعت والتّوكيد والنّسق والبدل والبيان، ولا ترتبط بإعراب معيّن وإن ارتبطت بالمطابقة في الإعراب»[3].

وتشمل التّبعية الأقسام التّالية:

أ- «التّركيب الوصفي بين الصّفة والموصوف، نحو: "جاء زيد الأمين".

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 201.

([2]) تمّام حسّان، اجتهادات لغوية، ص. 91.

([3]) المرجع نفسه، الصّفحة نفسها .

ب- التّركيب التّوكيدي بين المؤَكِّد والمؤَكَّد نحو: "جاء زيد زيد"، و "جاء جاء زيد نفسه".

ج- التّركيب البدلي بين البدل والمبدل منه نحو، "حضر الشّيخ محمود".

د- التّركيب العطفي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: "جاء زيد وعمرو"»[1].

من خلال هذه الأقسام نلاحظ أنّ التّبعية قد تندرج تحتها أربعة قرائن هي: النّعت، التّوكيد، الإبدال، العطف، وتشترك هذه القرائن الأربعة مع قرائن لفظية أخرى من أشهرها قرينة المطابقة.

ويضيف " تمّام حسّان" بقوله: «فأمّا النّعت فهو يصف المنعوت، ويكون مفردا حقيقيا وسببيا وجملة وشبه جملة، وأمّا التّوكيد فمنه لفظي فاللّفظي بتكرار المؤَكّد والمعنوي بألفاظ معيّنة»[2] .

نلاحظ أنّ "تمّام حسّان" يصف لنا النّعت ويبيّن أنواعه من حيث هو مفرد أو جملة...وكذا هو الحال بالنّسبة للتّوكيد، وهنا نصل إلى آخر قرينة من القرائن المعنوية وهي قرينة المخالفة.

ب/ القرائن اللّفظية:

إنّ الحديث عن القرائن اللّفظية هو الحديث في الوقت نفسه عن السّياق اللّغوي، بما أنّ القرآن جاء في سياق واحد مكتمل يوضّح بعضه بعضا، حيث يبحث هذا السّياق في الكشف عن المعنى، ومن بين هذه القرائن نذكر:

1-**الرّتبة:** يقصد بالرّتبة : «الترّتيب في ما درسه النّحاة، ويقصد بها عند البلاغيين التّقديم والتّأخير، ولكن دراسة التّقديم والتّأخير في البلاغة دراسة لأسلوب التّركيب لا للتّركيب نفسه، حيث تتم في

([1]) نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين، ج. 2، ص. 326.
([2]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 204.

نطاقين؛ أوّلهما: مجال حرّية الرّتبة ، حرّية مطلقة، والآخر مجالُ الرّتبة غير المحفوظة، فلا يتناول التّقديم والتّأخير البلاغي ما يسمّى في النّحو باسم الرّتبة المحفوظة، لأنّها لو اختلت لاختلّ التّركيب»[1].

نجد للرّتبة أنواعاً مقيّدة، حرّة ومتردّدة بين الأمرين. فالمقيّدة لا ينبغي مخالفتها كالرّتبة بين الموصول وصلته، وتتمثّل الرّتبة الحرّة في المبتدأ والخبر، وإذا حدث تقديم أو تأخير فيها يكون هذا التّقديم أو التّأخير في مواضع محدّدة ومعيّنة.

وتقوم الرّتبة في كلّ ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب، وقد «سبق في إعراب "ضربَ زيدٌ عمرًا" كانت الرّتبة فعلاً بين القرائن المستخدمة في تعيين معنى الفاعل؛ لأنّه بعد الفعل بحسب الرّتبة، بل إنّ الرّتبة غير المحفوظة قد تدعو الحال إلى حفظها إذا كان أمن اللّبس يتوقّف عليها وذلك في نحو: "ضربَ موسَى عيسَى"»[2].

ففي المثال الأوّل العلامات الإعرابية ظاهرة، وتظهر الرّتبة في التّرتيب (تعيين الفاعل من المفعول به)، فـ"زيد" فاعل مرفوع، و "عمرا" مفعول به، أمّا المثال الثّاني فعلامته مقدّرة على الألف.

ومن هذا نلاحظ أنّ الرّتبة من القرائن اللّفظية، وتكون بين السّياق شرط الحفاظ على التّرتيب، وإزالة الغموض، وتأتي الرّتبة في المبنيات ، بحيث تظهر فيها بوضوح أكثر من المعربات، إذ تتجاذب الرّتبة مع البناء أكثر ممّا تتجاذب مع الإعراب.

الصّيغة: كثير من الأحيان ما نجد الصّرف «يقدّم جهازا يؤمن به اللّبس، مثل المعاني الصّرفية الّتي استدلّ عليها بالهمزة أو التّضعيف، وكذلك المضارعة الّتي يدلّ عليها بحروف أربعة هي:(الهمزة،

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 207.

([2])المرجع نفسه، ص. 208.

النّون، الياء، التّاء)، ومنه التّأنيث وعلامته (التّاء، الألف المقصورة، الألف الممدودة)، والتّثنية وعلامتها (الألف والنّون أو الياء والنّون)، والجمع وعلامته (الواو والنّون، أو الياء والنّون) »[1].

جاءت الصّيغ الصّرفية لإزالة الغموض والإبهام، وذلك ما يظهر جليا في المعاني الصّرفية.

«وتكون الصّيغةُ قرينة لفظية على الباب، فنحن لا نتوقّع للفاعل، ولا للمبتدأ، ولا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم . ولو " جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنّقل اسما محكياً، كما يحدث في إعراب جملة "ضرب فعل ماض"، إذ يصير "ضربَ" مبتدأ، و"فعلُ" خبر، و"ماضٍ" نعت، لأنّ "ضرب" هنا قصد لفظه فصار اسما كالأسماء الأخرى وتحقّق للمبتدأ أن يكون اسما »[2].

يتّضح لنا من خلال هذا القول أنّ من البديهي أنّ أيّ اسم يقع في بداية الجملة يعرب مبتدأ، ويحدث الأمر في الفعل الّذي يعدّونه اسما محكيا، ومنه يعرب الفعل على أساس أنّه مبتدأ لوقوعه في صدارة الكلام.

المطابقة:

يقصد بالمطابقة الصّيغ الصّرفية والضّمائر، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظّروف مثلا إلّا النّواسخ المنقولة عن الفعلية، فإنّ «علاقاتها السّياقية تعتمد على قرينة المطابقة، وأمّا الخوالف فلا مطابقة فيها إلّا ما يلحق "نعم" من تاء التّأنيث »[3].

يتّضح لنا أنّ المطابقة توافق النّغمة والصّوت ، وبالتّالي: فهي من القرائن الصّرفية، فكلّ كلمة تطابق مع صيغتها مثلا: "ضَرَبَ" على وزن "فَعَلَ"، وعليه فالمطابقة تجعل الصّلة وثيقة بين أجزاء التّركيب. وتكون المطابقة فيما يلي:

([1]) نادية رمضان النجّار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين، ج. 2، ص. 470.
([2]) تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 210.
([3]) المرجع نفسه، ص.211.

1- العلامة الإعرابية: "والعلامة الإعرابية تتجسّد في الأسماء والصّفات والفعل المضارع فيتطابق بها الاسمان والاسم والصّفة والمضارعان المتعاطفان "[1].

2- الشّخص: (التّكلم، الخطاب، الغيبة): "والشّخص أوضح ما يكون في الضّمائر، ولكن الكثير من اللّغات يتوسّع في التّعبير الشّكلي عن الشّخص حتّى يشمل الأفعال كما في اللّاتينية والعبرية والعربيّة "[2]. فالمطابقة في الشّخص متعلّقة بالضّمير (المفرد، المثنّى، الجمع) نحو: أنا، نحن، هو، أنت...إلخ.

3- العدد: (الإفراد، التّثنية، الجمع): "يميّز العدد بين الاسم والاسم وبين الصّفة والصّفة وبين الضّمير والضّمير، سواء كان الضّمير للشّخص أو للإشارة أو الموصول، ومن هنا يتطابق الاسم والاسم والصّفة والصّفة والاسم والصّفة "[3].

إنّ العدد لم يقتصر على الإفراد باعتباره طبقة خاصّة، وإنّما يرمي العدد إلى طبقة أخرى هي المثنّى ثمّ يصل إلى طبقة ثالثة الّتي حشد فيها جميع الأعداد وهي الجمع.

4- النّوع: (التّذكير والتّأنيث): يختلف المؤنّث عن المذكّر في النّحو كما يختلف مصطلحي الذّكورة والأنوثة في الطّبيعة، فالأولى تستعمل للتّفريق بين طائفتين من الكلمات من حيث السّلوك في السّياق، إلّا أنّ الذّكورة والأنوثة مفهومان يقومان على التّفريق بين وظائف الأعضاء، ويختلف ارتباط التّذكير والتّأنيث من لغة إلى لغة أخرى[4] .

([1]) تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص. 211.
([2]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 221.
([3])المرجع السّابق، ص. 212.
([4]) ينظر: تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 215.

5- التّعيين: (التّعريف والتّنكير): «قد يتجوّز في التّعيين فيوصف النّكرة بالمعرفة أو العكس، وشرط ذلك أن يسبق الوصف بالمعرفة وصف للنّكرة مثلما يكسبها قدرا التّخصيص يقرّبها من المعرفة، فيسوغ عندئذ وصفها بالمعرفة »[1]. معناه يمكننا معرفة الكيفية الّتي تأتي بها المعرفة والنّكرة.

الرّبط: للجملة العربيّة نمطا، ويتكوّن نمط الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر، ونمط الجملة الفعلية من فعل ومرفوعه، والأساس في الجملة العربيّة أن تكون مفيدة، وتتّضح الإفادة في ذلك الاتّصال اللّغوي للجمل، من هنا كان من الضّروري أن يكون للجملة نمط يشتمل على قرائن تحافظ على المعنى، ونجد في الكثير من الأحيان كلام طويل فلم يكن بوسعنا معرفة إلى ماذا ينتمي هذا وما الّذي ينتمي إلى ذاك، وبالتّالي يكون هناك غموض، وهذا ما يقود إلى آفة تهتك التّفاهم والاتّصال، فكانت الإفادة من أهم الشّروط الّتي يتحقّق بها الرّبط[2]. ومن أهم الرّوابط نذكر:

1- الرّبط بالضّمير: يقصد بالضّمير على لفظ ذكر سابقا من حيث اللّفظ والرّتبة، أو من حيث اللّفظ دون الرّتبة أو العكس، وتكون مواضع الرّبط بالضّمير كالآتي:

أ- يمكن حذف الضّمير العائد إلى المبتدأ دون أن يكون هناك غموض نحو: "زيدٌ ضربته في دارِهِ"، فتقول: "زيدٌ ضربتُ".

ب- وجوب إظهار الضّمير في الخبر المشتق إذا كان عائدا إلى غير ما هو له وهذا في نظر البصريين نحو: "زيدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ"، وَ "زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هو"، أمّا الكوفيون فيقولون بإبراز الضّمير واستتاره في حالة أمن اللّبس، نحو: "زيد هندٌ ضاربها هو"، أمّا إذا خيف اللّبس يجب إبراز الضّمير، فتعين أن يكون "زيد" هو الفاعل دون لبس.

([1]) نادية رمضان النّجار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين (مر، س)، ص. 482.
([2]) ينظر: تمّام حسّان، البيان في روائع القرآن (مر، س)، ص. 107.

ج- يجب أن يكون للضّمير اسم ظاهر سابق يعود إليه ، غير أنّ هناك بعض التّراكيب وردت فيها ضمائر دون أن يسبقها اسم ظاهر ولم يحدث غموض فيها نحو قوله تعالى: ﴿ مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾[1]، فالضّمير في "ظهرها" يعود إلى الأرض وليس لها ذكر سابق، إلّا أنّ الدّابة لا تكون إلّا على ظهر الأرض[2].

2- الرّبط بالأداة: ومن المواضع الّتي تحذف فيها الأداة ويؤمن معها اللّبس ما يلي:

أ- حذف الأداة المتصدّرة في أوّل الكلام كأداة الاستفهام نحو قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [3]. بمعنى أنّ الأداة الّتي حذفت هي "أو تلك"، والقرينة الموضّحة هي النّغمة.

ب- تحذف الأداة الدّاخلة على جملة الجواب كـ "فاء الجواب" نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [4]، والتّقدير "فإنّكم لمشركون".

3-«**الرّبط بالمطابقة:** ويتجلّى ذلك في عناصرها الّتي ذكرت سابقا وهي: (الشّخص، العدد النّوع، التّعيين) »[5].

التّضام: يمكن فهم التّضام على وجهين هما:

([1]) سورة فاطر، الآية: 45.

([2]) ينظر: نادية رمضان النّجار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين، ص. 479، 480.

([3]) سورة الشّعراء، الآية: 22.

([4]) سورة الأنعام، الآية: 121.

([5]) نادية رمضان النّجار، القرائن بين اللّغويين والأصوليين، ص. 481، 482.

«أنّ التّضام هو الطّرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديما وتأخيرا وفصلا ووصلا، ويطلق عليه اصطلاح "التّوارد"، وهو بهذا المعنى أقرب إلى اهتمام دراسة الأساليب التّركيبية البلاغية منه إلى دراسة العلاقات النّحوية والقرائن اللّفظية »[1].

يتبيّن لنا أنّ "تمّام حسّان" تناول التّضام إلى جانب القرائن اللّفظية السّابقة، ولكن هذا الوجه من التّضام (التّوارد) يهتمّ بالأساليب الجمالية البلاغية، ولم يصب في مجال القرائن اللّفظية، وعليه اتّجه إلى الوجه الثّاني لمفهوم التّضام وهو "التّلازم" فيقول: «المقصود بالتّضام أن يستلزم أحد العنصرين التّحليليين النّحويين عنصراً آخر وهو "التّلازم" أو يتنافى معه فلا يلتقي به، ويسمّى هذا "التّنافي" وعندما يستلزم أحد العنصرين الآخر فإنّ هذا الآخر قد يدلّ عليه بمبنى وجودي على سبيل الذّكر أو يدلّ عليه بمبنى عدمي على سبيل التّقدير بسبب الاستتار أو الحذف »[2].

معنى ذلك أنّ التّضام هو كلّ فعل يستلزم فاعلا، ويراد بالمبنى الوجودي الذّكر، ويراد بالمعنى العدمي التّقدير.

الأداة: «هي القرينة المستخدمة في التّعليق وتعتبر من القرائن الهامّة في الاستعمال العربي، ومن المعروف أنّ الأدوات في مجموعها من المبنيات، فلا تظهر عليها العلامة الإعرابية ومن ثمّ أصبحت كلّها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى الّتي تعينها الرّتبة على الاستغناء عن الإعراب»[3].

تعدّ الأداة من أهمّ القرائن اللّفظية في النّحو العربي، ولقد وضعت الأدوات أساسا للدّلالة على المعاني الصّرفية عامّة، وتأتي الأدوات على نوعين :

([1]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص. 216، 217.

([2]) المرجع نفسه، ص. 217.

([3]) تمّام حسّان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها ، ص. 224.

– « الأدوات الدّاخلة على الجمل، فرتبتها على وجه العموم الصّدارة.

– الأدوات الدّاخلة على المفردات، فرتبتها دائما رتبة التّقدّم.

والأدوات الدّاخلة على الجمل نذكر منها: النّواسخ جميعا وأدوات النّفي والتّأكيد والاستفهام النّهي والتّمني والتّرجي والعرض والتّخصيص والقسم والشّرط والتّعجب والنّداء، أمّا حروف الجرّ والعطف والاستثناء والمعية والتّنفيس والتّحقيق والتّعجب والتّقليل والابتداء والجوازم الّتي تجزم فعلا واحدا هي أدوات داخلة على المفردات »[1].نلاحظ هنا أنّ لكلّ جملة أو مفردة أداة داخلة عليها.

التّنغيم: «يعرّف التّنغيم بأنّه ارتفاع الصّوت وانخفاضه، ووظيفته النّحوية هي تحديد الإثبات والنّفي وفي جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام، فقد تقول لمن يكلّمك ولا تراه (أنت محمّد) مقرّرا ذلك أو مستفهما عنه»[2].

معناه أنّ التّنغيم هو الإطار الصّوتي الّذي تقال به الجملة في السّياق اللّغوي، واختلافه يؤدّي إلى اختلاف المعنى في الكثير من الأحيان، فهناك وحدات مثل: نعم، لا، يختلف معناها باختلاف النّغمة المصاحبة لنطقها بين الاستفهام والتّوكيد والإثبات...

«والتّنغيم وظيفة نحوية، والوظيفة الأصواتية للتّنغيم هي النّسق الأصواتي الّذي يستنبط التّنغيم منه أمّا الوظيفة الدّلالية فيمكن رؤيتها لا في اختلاف علوّ الصّوت وانخفاضه فحسب ولكن في اختلاف التّرتيب العام لنغمات المقاطع في النموذج التّنغيمي الّذي يقوم من الأمثلة مقام الميزان الصّرفي من أمثلته، اختلافا يتناسب مع اختلاف الماجريات العامة الّتي تمّ فيها النّطق»[3].

([1])تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص. 224، 225.

([2]) تمّام حسّان، مناهج البحث في اللّغة، ص. 164.

([3]) المرجع نفسه، ص. 164.

للتّنغيم وظائف هي: نحوية، صوتية، دلالية، يخص الجملة في حد ذاتها بهدف الكشف عن معناها النّحوي، والتّنغيم في الصّوت هو عبارة عن نسق صوتي، فمثلا لو طلب من المتكلّم أن يتحدّث وهو مقفل الشّفتين، فلا يكون هناك سماع وفهم للألفاظ، أمّا التّنغيم في الدّلالة يكون في التّرتيب لا في الصّوت.

عطفا على ما قيل يمكننا القول بأنّ "تمّام حسّان" تطرّق إلى فكرة تضافر القرائن بنوعيها المعنوية واللّفظية فتناولها بالتّنظير والتّطبيق، فكان لهذه الفكرة أهمّية خاصّة في تجديد وتسهيل النّحو العربي، في نظره أنّها تصلح نظرية متكاملة ومفادها أنّ المعنى النّحوي لا يترتّب على قرينة واحدة، وإنّما بتضافر وتعاون القرائن المختلفة على بيان المعنى في الجملة.

وهكذا يكون عملُ القرائن وتضافرها لإدراك معاني العلاقات السياقية، كلاًّ بحسب ما يستلزمه المقام منها ويستدعيه.

الفصل الثّاني

الوصفية في النّحو العربي عند تمّام حسّان

أوّلا : المنهج الوصفي في فكر تمّام حسّان.

ثانيا: النّحو الوصفي عند تمّام حسّان.

ثالثا: الوصفية وتضافر القرائن.

بعد هذا الجهد الجهيد، الّذي حاولنا فيه التّقرّب من المنهج الوصفي الحديث باعتباره أصبح أقرب منهج لغوي يهتمّ بدراسة اللّغة على وفق معايير ثابتة تتلاءم مع الواقع اللّغوي، فإنّنا نضع القلم شاكرين للّه على ما يسّر وأعان، وقد توصّلنا إلى النّتائج التّالية:

-أنّ النّحو العربيّ نشأ ليخلّص اللّغة العربيّة من اللّحن ومن التّعقيد .

-السّبب الرّئيس الّذي وجّه الدّراسات النّحويّة وجهةً خاصّة لنشأة النّحو العربيّ هو القرآن الكريم، وتكمن غاية النّحو في معرفة الصّواب من الخطأ ، وتمييز صحيح الكلام من فاسده بالإضافة إلى الرّغبة الدّافعة إلى معرفة أسرار التّركيب القرآني ومعرفة خصائص هذا التّركيب.

-كانت بداية أصول النّحو العربيّ بداية وصفيّة على أيدي أئمّته الأوّلين من خلال استنباط القواعد الّتي تسير عليها الدّراسات اللّسانيّة الحديثة .

- الهدف من توظيف أيّ منهج لغوي هو تحقيق الغرض للوصول إلى الحقيقة، فهو سلسلة من الأفكار الّتي تكشف عن الحقيقة وتبرهن عليها، وأنّ الموضوعية والعمومية من الأسس الّتي ترتكز عليها المناهج اللّغويّة.

- يقيم النّحو الوصفي تحليله التّركيبي للّغة على أساس ارتباطها بالدّارس نفسه، ويترتّب اهتمام النّحو الوصفي وتركيزه على درس الأشكال اللّغويّة باعتبارها أنماطاً يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

- من الأسس الّتي يعتمد عليها الوصف استقراء المادّة اللّغويّة، وتقسيمها إلى أقسام، وتسمية كل قسم منها وصولاً إلى وضع القواعد الكليّة الّتي نتجت عن هذا الاستقراء، بخلاف المنهج المعياري الّذي يبدأ بالتّقعيد .

- في ظلّ تضارب الآراء بين الوصفيّة والمعياريّة هناك من عدّ النّحو العربيّ قائم على أساس شكلي صوري، وهناك من عدّه معياراً في استخلاص القواعد النّحوية.

- تكمن تجلّيات النّحو الوصفي عند العلماء العرب القدامى فيما قدّمته مدرسة الكوفة، بابتعادها عن التّأويل والتّقدير.

اهتمّ العلماء العرب المحدثون، أو اللّغويون الوصفيون، وعلى رأسهم الدّكتور "تمّام حسّان" بدراسة اللّغة دراسة وصفية باعتماد ما يلي:

1- ملاحظة الأحداث والمعطيات اللّغوية على وفق الاستعمال اللّغوي، اعتماد الاستقراء، والملاحظة.

2- بناء نظرية قائمة على الأحداث المشتبهة لصناعة قاعدة ، وذلك بوضع القواعد الكلّية أو الجزئية الّتي نتجت عن الاستقراء.

3- جعل المادة المنطوقة أساس البحث الوصفي.

4- اعتماد القواعد الأكثر وضوحا وتبسيطا في تبيان عناصر اللغة ووصفها وتفسيرها.

5- استخدام منطق الموضوعية كأساس في التّفكير اللّغوي الحديث.

6- جعل السّماع منهجا للاستنباط.

7- هدف الدّراسة الوصفية هو تحرّي الحقيقة وتسجيل الواقع اللّغوي تسجيلا أمينا.

الفصل الثاني

الوصفية في النحو العربي عند تمام حسان

أولاً : .

ثانياً : .

ثالثاً : .

المدخل

النحو العربي: المفهوم والوظيفة

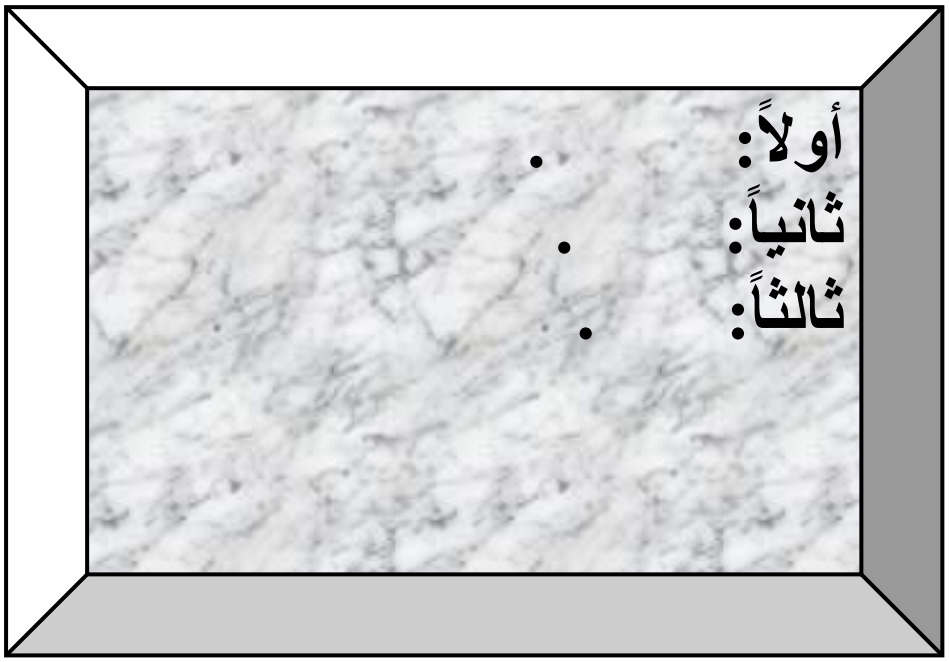

الفصل الأول

المنهج الوصفي في الدرس اللغوي الحديث

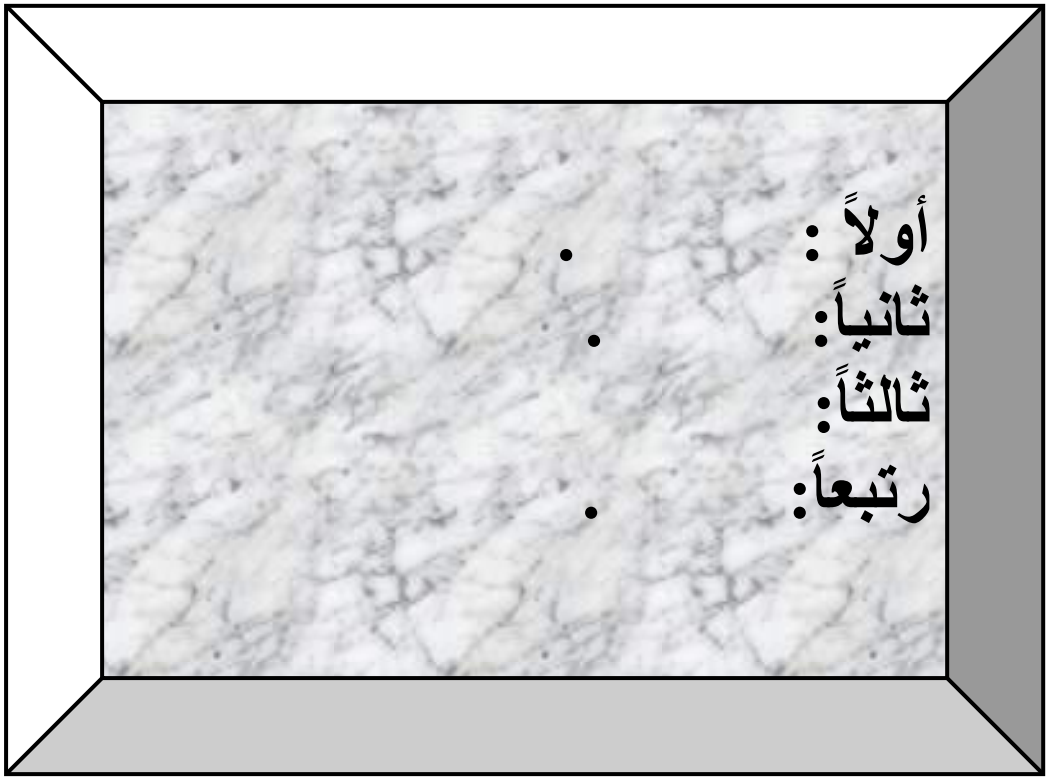

الفصل الثاني

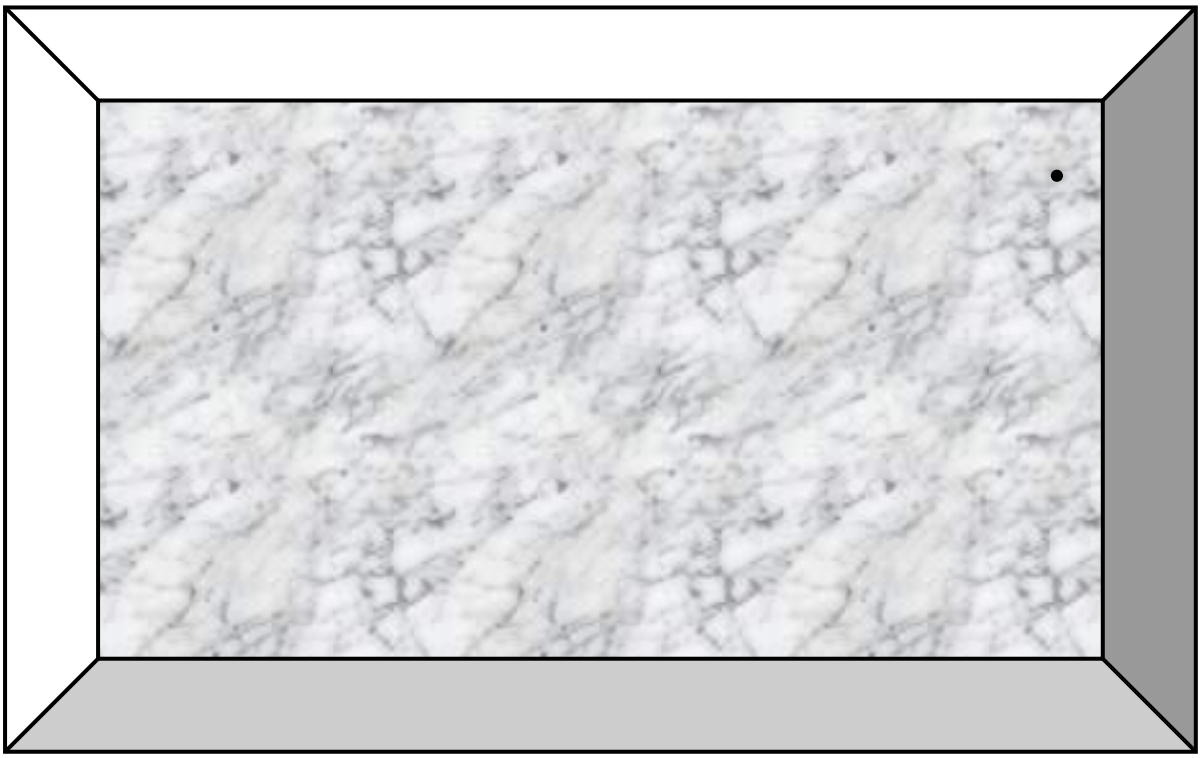

المدخل

الباب الثانى

الفصل الأول

الوظيفة الدّلالية للأوجه الإعرابية

الفصل الثاني

أثر القراءات في توجيه الدلالة الإعرابية

القراءة الموجهة للدلالة في الأسماء .
القراءة الموجهة للدلالة في الأفعال .

الفصل الثالث

توجيه المعنى للإعراب

توجيه المعنى النحوي .
توجيه المعنى المعجمي للإعراب .
توجيه معنى التركيب للإعراب .
الدلالة الفقهية أصل في توجيه الإعراب .
العقيدة أصل في توجيه الإعراب .

الفصل الرابع

تأويل المعنى وتفسير الإعراب

التأويل الإعرابي .

النتائج

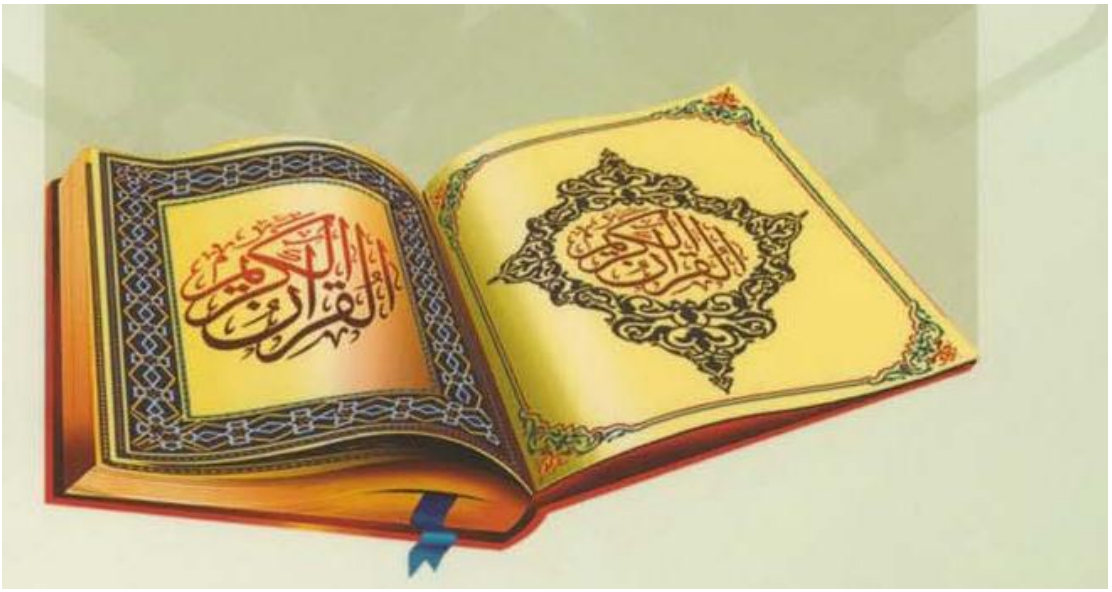
القرآن الكريم

المصادر والمراجع

الـخـاتـمـة

تمّام حسّان: تكوينه وجهوده العلمية

أوّلا: التّكوين:

في اليوم السّابع والعشرين من شهر يناير العام 1918م ولد "تمّام حسّان عمر محمّد داود" بقرية الكرنك محافظة قنا بصعيد مصر، دخل الكتّاب وأتمّ به حفظ القرآن الكريم وتجويده على قراءة حفص العام 1929م، وفي 1930م التحق بالمعهد الدّيني الأزهري، فحصل على الشّهادة الابتدائية 1934م، وعلى شهادة الثّانوية 1939م.

وبعدها التحق بمدرسة دار العلوم العليا(كلية دار العلوم بالقاهرة حالياً)، تحصّل على دبلوم في اللّغة العربية سنة 1943م، وذهب في بعثة طلّابية إلى جامعة لندن سنة 1946م، حيث تخصّص في اللّسانيات، فأتقن اللّغة الإنجليزية، ونال شهادة الماجستير في اللّسانيات العامة في موضوع:"لهجة الكَرَنْك"1949م، ثمّ رسالة الدّكتوراه في موضوع "لهجة عدَن" من الجامعة نفسها سنة 1952م.

الأستاذ الدّكتور "تمّام حسّان"، من رجالات مصر المعاصرين باحث لساني عربي مجتهد، استطاع أن يجمع في تكوينه بين ثقافتين: تراثية عربية وحداثية أجنبية.

يبدو أنّ اللّهجات كمباحث لسانيّة استهوته منذ البدايات، ووجد فيها منفذا إلى استلهام المنهج الوصفي الحديث ذي الأصول الغربيّة.

اضطلع "تمّام حسّان" بتدريس مادّة النّحو العربي بكليّة دار العلوم منذ سنة 1959م، وفي سنة 1965م تقدّم ببحث ابستيمولوجي في اللّغة بعنوان: "منهج النّحاة العرب" تقدّم به إلى ندوة أساتذة دار العلوم. وفي سنة 1966م قدّم بحثا ثانيا بعنوان: أمن اللّبس ووسائل الوصول إليه في اللّغة العربيّة.

من الأساتذة الّذين تتلمذ على أيديهم "تمّام حسّان": الأستاذ "محمّد هاشم عطيّة"(مصر)، والأستاذ "فيرث"(مستشرق ألماني).

درّس "تمّام حسّان" في عدّة جامعات عربية، منها: كلّية دار العلوم بمصر، وجامعة الخرطوم بالسّودان، وجامعة أم القرى بالسّعودية، وانضمّ إلى مجمع اللّغة العربية بالقاهرة سنة 1980م، واستقال منه سنة 1988م.

وتوفي الدّكتور "تمّام حسّان" يوم الثّلاثاء 13 من ذي القعدة 1432هـ، الموافق لـ 11 من أكتوبر 2011م-رحمه الله تعالى.

أشرف "تمّام حسّان" على العديد من الرّسائل الجامعية الّتي تخدم المنهج الوصفي، نذكر منها على التّوالي:

1- ابن مضاء ومنهج النّحاة القدماء في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة (ماجستير).

2- اسم الفاعل بين الاسميّة والفعليّة (ماجستير).

3- الصّواب والخطأ عند النّحاة الأقدمين في ضوء الدّراسات اللّغويّة الحديثة (دكتوراه).

4- وسائل أمن اللّبس في النّحو العربي (دكتوراه).

5- الزّمن في النّحو العربي (ماجستير).

6- الوحدات الصّرفيّة ودورها في تكوين الكلمة العربيّة (ماجستير).

7- تقسيم الكلام العربي (دكتوراه).

ثانيا: مؤلّفاته:

أمّا الكتب الّتي صنّفها "تمّام حسّان"، وتعدّ مبلغ ما وصل إليه اجتهاده في حقل اللّغويات، فنحصيها مرتّبة بحسب النّشر:

1- كتاب مناهج البحث في اللّغة: نشر سنة 1955م.

2- اللّغة بين المعيارية والوصفية: نشر سنة 1958م.

3- اللّغة العربية معناها ومبناها: نشر في حدود 1973م، لكنّ أفكاره تعود إلى سنوات الخمسينيات.

4- الأصول: دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب: النّحو، فقه اللّغة، البلاغة.

5- البيان في روائع القرآن: من أعماله الأخيرة، نشرته مؤسّسة عالم الكتب، القاهرة.

6- منهج النّحاة العرب: بحث مركّز في نقد المنهج، كتبه عام 1965م، ونشر في مجلّة "حوليات دار العلوم"، سنة 1969م، 1970م.

ولا نعظم القول إذا عدّدنا أجلّ هذه الكتب و أجرأها على الاجتهاد كتاب "اللّغة العربية معناها ومبناها"، ويليه كتاب "الأصول" من حيث صلته بالتّراث.

ثالثا: مصادر ثقافته اللّغوية:

- الأصول في النّحو،لابن السّراج.

- إعجاز القرآن، للرّماني.
- الإغراب في جدول الأعراب، ابن الأنباري.
- الاقتراح في أصول النّحو، للسّيوطي.
- ألفية ابن مالك، لابن مالك.
- الإيضاح في علل النّحو، للزّجّاجي.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني.
- البيان والتّبيين، للجاحظ.
- الجنى الدّاني في معرفة حروف المعاني، لابن أمّ قاسم المرادي.
- الخصائص، لابن جنّي.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لعبد القاهر الجرجاني.
- الرّد على النّحاة، لابن مضاء القرطبي.
- شرح الأشموني على الألفيّة، الأشموني.
- شرح ابن عقيل على الألفيّة، ابن عقيل.
- الكتاب، لسيبويه.
- لمع الأدلّ، لابن الأنباري.
- المزهر في علوم اللّغة، للسّيوطي.
- مغني اللّبيب، لابن هشام الأنصاري.
- مفتاح العلوم للسّكّاكي.
- المفصّل في النّحو، للزّمخشري.
- همع الهوامع في جمع الجوامع، للسّيوطي.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أوّلاً :المصادر:

- ***الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر:***

1- البيان والتّبيين، تح:علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، د. ط، 1988م، ج.2.

- ***الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرّحمان:***

2- دلائل الإعجاز، تح :محمّد رضوان الدّاية، فايز الدّاية، مكتبة سعد الدّين، دمشق، ط.2 ،1987م.

- ***الجمحي محمّد بن سلّام:***

3- طبقات فحول الشّعراء، مطبعة المدني، القاهرة، د. ط، د. ت.

- ***ابن جنّي أبو الفتح عثمان:***

4- الخصائص، تح: محمّد علي النجّار، دار الكتب العربي، بيروت، د. ط، د. ت.

- ***ابن دريد أبو بكر محمّد بن الحسن:***

5- جمهرة اللّغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط. 1، 1987م، ج. 2.

- ***الزّبيدي أبو بكر محمّد بن الحسن:***

6- طبقات النّحويين واللّغويين، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط. 2، د. ت.

- ***الزّجّاجي أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق:***

7- الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن مبارك، دار النّفائس، بيروت، لبنان، ط. 3، 1977م.

- ***ابن السرّاج أبو بكر محمّد بن الزّي:***

8- الأصول في النّحو، تح: محمّد عثمان، مكتبة الثّقافة الدّينيّة، القاهرة، مصر، ط. 1، 2009م، مج. 1.

- ***ابن عصفور علي بن مؤمن الإشبيلي:***

9- المقرّب، تح: المليطي صلاح سعد محمّد، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، ط. 1، 2006م، ج. 1.

- ***ابن مالك الأندلسي محمّد بن عبد اللّه:***

10- ألفية ابن مالك في النّحو والصّرف، دار الإمام مالك، الجزائر، د. ط، 2009م.

ثانيا :المراجع:

- ***ابراهيم خليل:***

28- مدخل إلى علم اللّغة، دار المسيرة للطّباعة والنّشر، ط. 1، 2010م.

29- مقاربات في نظريّة الأدب ونظريّة اللّغة، طبع بدعم وزارة الثّقافة، عمّان، الأردن، ط.1، 2007م.

- ***إبراهيم مصطفى:***

75- إحياء النّحو، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط. 1، 1992م.

- ***أحمد بن أحمد محمّد عبد اللّه:***

48- النّحو العربي بين القديم والحديث، مقارنة وتحليل، دار دروب، عمّان، الأردن، د. ط، 2011م.

- ***أحمد نحلة محمود:***

44- آفاق جديدة في البحث اللّغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، د. ط، 2002م.

- ***أيّوب عبد الرّحمان:***

12- دراسات نقدية في النّحو العربي، مؤسّسة الصّباح، الكويت، د. ط، 1973م.

- ***باي ماريو:***

57- أسس علم اللّغة، تر: مختار عمر أحمد، عالم الكتب، القاهرة.ط. 8، 1998م.

- ***بدوي عبد الرّحمان:***

1- مناهج البحث العلمي، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، د. ط، 1968م.

- ***بلعيد صالح:***

19- في أصول النّحو، دار هومة للطّباعة والنّشر، بوزريعة، الجزائر،د. ط، 2005م.

- ***جورج مونان:***

27- معجم اللّسانيات، تر: جمال الحضري، المؤسّسة الجامعية للدّراسات والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط. 1، 2012م.

- ***حجازي محمود فهمي:***

16- مدخل إلى علم اللّغة الحديث، دار الثّقافة للطّباعة، القاهرة، ط. 2، 1978م.

- **حسّان تمّام :**

67 -اللّغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط. 5، 2006م.

68- اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط. 4، 2000م.

69- مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، د. ط، 1990م.

70- اجتهادات لغويّة، عالم الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط.1، 2007م.

71- الأصول، دراسة ابستمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب، النّحو، فقه اللّغة، البلاغة، عالم الكتب الحديث، القاهرة، د. ط، 2000م.

72- البيان في روائع القرآن، دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنّص القرآني، عالم الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط. 1، 1993م.

73- مقالات في اللّغة والأدب، عالم الكتب للنّشر والتّوزيع، القاهرة، مصر، ط. 1، 2006م.

74- التّمهيد في اكتساب اللّغة العربية لغير النّاطقين بها، د. ط، 1987م.

- ***خرما نايف:***

58- أضواء على الدّراسات اللّغويّة المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، د. ط، 1990م.

- ***دي سوسير فرديناند:***

56- علم اللّغة العام، تر :يوسف عزيز يوئيل، جامعة الموصل، بغداد، العراق، د.1 ،1988 م.

- ***رمضان النجّار نادية:***

41- القرائن بين اللّغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 2015م، ج. 1، ج. 2.

- ***زوين علي:***

3- منهج البحث اللّغوي بين التّراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشّؤون الثّقافيّة العامّة، بغداد، ط. 1 1986م.

- ***زكريا ميشال:***

5- الألسنيّة التّوليديّة والتّحويليّة وقواعد اللّغة العربيّة، المؤسّسة الجامعيّة للدّراسات، بيروت، ط. 2، 1986م.

- ***ساسي عمّار:***

21- المدخل إلى النّحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط. 1،2007 م.

- ***السّعران محمود:***

14- علم اللّغة مقدّمة للقارىء العربي، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.

- ***سعيد السّليطي ظبية:***

22- تدريس النّحو العربي في ضوء الإتّجاهات الحديثة، الدّار المصريّة اللّبنانيّة، القاهرة، ط. 1، 2002م.

- ***سليمان ياقوت محمود:***

38- منهج البحث اللّغوي، دار المعرفة الجامعيّة للطّبع والنّشر والتّوزيع، الإسكندريّة، د. ط، 2003م.

- ***السّيّد عبد الحميد:***

26- دراسات في اللّسانيّات العربيّة، دار الحامد للنّشر، عمّان، الأردن، ط. 1، 2004م.

- ***ضيف شوقي:***

6- المدارس النّحوية، دار المعارف المصرية، د. ط، 1976م.

- ***عاطف مدكور:***

15- علم اللّغة بين التّراث والمعاصرة، دار الشّؤون الثّقافية للنّشر، القاهرة، مصر، د. ط، 1982م.

- ***عبّاس عيد سلمان:***

25- تقويم الفكر النّحوي عند اللّسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. 1، 2016م.

- ***عبد التوّاب رمضان:***

60- المدخل إلى علم اللّغة ، دار المعارف، القاهرة، ط. 4، د. ت.

- ***عبد الجليل منقور:***

39- علم الدّلالة أصوله ومباحثه في التّراث العربي، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، د. ط، 2001م.

- ***عبد الرّحمان الرّمالي ممدوح:***

64- العربيّة والوظائف النّحويّة، دراسة في اتّساع النّظام والأساليب، دار المعرفة الجامعيّة، الأزاريطة، د. ط، 1996م.

- ***عبد اللّه العسكري عبّود:***

51- منهجية البحث العلمي في العلوم الإسلاميّة، دار النّمير، دمشق، سوريا، ط. 1، 2008م.

- ***عبد اللّطيف محمّد حماسة:***

47- النّحو والدّلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي، الدّلالي، دار الشّروق، القاهرة، ط. 1، 2000م.

- ***عبد الكريم الرّدّيني محمّد، عبّود شلتاغ:***

52- منهج البحث اللّغوي والأدبي، دار الهدى للطّباعة، عين مليلة، الجزائر، د. ط، 2010م.

53- فصول في علم اللّغة العام، دار عالم الكتب، بيروت، ط. 1، 2000م.

- ***عبده الرّاجحي:***

8- النّحو العربي والدّرس الحديث-بحث في المنهج -دار النّهضة العربيّة، بيروت، د. ط، 1979م.

59- فقه اللّغة في الكتب العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، د.ط، د.ت.

- ***عكّاشة محمود:***

36- علم اللّغة مدخل نظري في اللّغة العربيّة، دار النّشر للجامعات العربيّة، مصر، القاهرة، ط. 1، 2006م.

- ***عمايرة أحمد حليمة:***

54- الإتّجاهات النّحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنّشر والتّوزيع، عمّان الأردن، ط. 1، 2006م.

- ***عمايرة أحمد إسماعيل:***

55- المستشرقون والمناهج اللّغوية، دار حنين، عمّان، الأردن، ط. 2، 1992 م.

- ***عمر محمّد زيّان:***

7- البحث العلمي مناهجه وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعيّة، الجزائر، ط. 4، 1983م.

- ***غلفان مصطفى وآخرون:***

40- اللّسانيّات التّوليديّة من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط. 1، 2010م.

- ***قاسم محمود:***

2- المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصريّة، ط. 4، 1966م.

- ***قدّوري الحمد غانم:***

66- أبحاث العربيّة الفصحى، دار عمار للنّشر والتّوزيع، عمّان، الأردن، ط. 1، 2005م.

- ***كاظم السّوداني رفعت:***

43- المنهج التّوليدي والتّحويلي، دراسة وصفية وتاريخيّة، منحى تطبيقي في تركيب الجملة في السّبع الطّوال الجاهليات، دار دجلة، عمّان، ط. 1، 2009م.

- ***كريديّة هيام:***

32- الألسنيّة روّاد وأعلام، الجامعة اللّبنانيّة، بيروت، ط. 1، 2010م.

33- أضواء على الألسنيّة، بيروت، لبنان، ط. 1، 2008م.

- ***كمال الدّين حازم علي:***

31- علم اللّغة المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط. 1، 2007م.

- ***لطيفة ابراهيم النّجار:***

78- دور البنية الصّرفيّة في وصف الظّاهرة النّحويّة وتقعيدها، دار البشير، عمّان، ط. 1، 1995م.

- ***لوشن نور الهدى:***

34- مباحث في علم اللّغة، مناهج البحث اللّغوي، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الشّارقة، د. ط، 2008م.

- ***محمّد عبد العزيز عبد الدّايم:***

76- النّظرية اللّغوية في التّراث العربي، دار السّلام للنّشر، القاهرة، مصر، ط. 1، 2006م.

- ***محمّد عبد المقصود عبد المقصود:***

65- دراسة البنية الصّرفيّة في ضوء اللّسانيات الوصفيّة، الدّار العربيّة للموسوعات، القاهرة، ط. 1، 2006م.

- ***محمّد يونس علي محمّد:***

61- مدخل إلى اللّسانيات،دراسات، دار الكتاب الجديد المتّحدة ، بيروت، لبنان، ط. 1، 2004م.

- ***محمود السّاموك سعدون،جواد الشّمري هدى:***

35- مناهج اللّغة العربيّة وطرق تدريسها، دار وائل، الأردن،عمّان، ط. 1، 2005م.

42- اللّغة وأنظمتها بين القدماء والمحدثين، دار الوفاء، الإسكندريّة، د. ط، 2004م.

- ***أبو المكارم علي:***

45- التّراكيب الإسناديّة، الجمل الظرفيّة، الوصفيّة، الشّرطيّة، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط. 1، 2007م.

- ***محمّد العيسوي عبد الفتّاح، محمّد العيسوي عبد الرّحمان:***

50- مناهج البحث في الفكر الإسلامي والفكر الحديث، دار الرّاتب الجامعيّة، د. ط، 1997م.

- ***المخزومي مهدي:***

9- النّحو العربي نقد وتوجيه، دار الرّائد العربي، بيروت، د. 2، 1986م.

- ***مرتاض عبد الجليل:***

18- في رحاب اللّغة العربيّة، ديوان المطبوعات الجامعيّة، السّاحة المركزيّة، بن عكنون، الجزائر، د. ط، 2004م.

- ***المسدّي عبد السّلام:***

4- اللّسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدّار التونسيّة، تونس، د. ط، 1986م.

- ***مصطفى جمال الدّين:***

10- البحث اللّغوي عند الأصوليين، دار الرّائد العربي، بيروت د. ط، 1986م.

- ***مطلوب أحمد:***

11- عبد القاهر الجرجاني، بلاغته ونقده، وكالة المطبوعات الكويت، د. 1، 1973م.

- ***الموسى نهاد:***

62- آفاق اللّسانيات، دراسات، مراجعات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط. 1، 2011م.

63- علم الصّرف، الشّركة العربية المتّحدة للتّسويق والتّوريدات، القاهرة، د. ط، 2008م.

- ***ناصح الخالدي كريم:***

37- مناهج التّأليف النّحوي، دار صفاء، عمّان، الأردن، ط. 1، 2007م.

- ***يعرب فهمي سعيد:***

13- طرق البحث، بغداد، العراق، ط. 3، 1975م.

20- في المناهج اللّغويّة وإعداد البحوث، دار هومة للطّباعة والنّشر، الجزائر، د. ط، 2013م.

- ***يوسف حسني عبد الجليل:***

23- اللّغة بين الأصالة والمعاصرة، خصائصها ودورها الحضاري وانتصارها، دار الوفاء لدنيا الطّباعة والنّشر، الإسكندرية، ط. 1، 2007م.

- ***ولد أبّاه محمّد المختار:***

24- تاريخ النّحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط.2، 2008م.

- ***يوسف وغليسي:***

30- مناهج النّقد الأدبي، جسور للنّشر والتّوزيع، الجزائر، ط. 2، 2009م.

- ***الياسري علي منهر:***

46- الفكر النّحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدّار العربيّة للموسوعات، بيروت، لبنان، ط. 1، 2003م.

- ***هادي نهر:***

49- اللّغة العربيّة وتحدّيات العولمة، عالم الكتب الحديث للنّشر والتّوزيع، عمّان، ط.1، 2010م.

ثالثا :المعاجم والقواميس:

- ***الجرجاني الشّريف :***

1- التّعريفات، مكتبة لبنان، ساحة ريّاض الصّلح، بيروت، د. ط، 1985م.

- ***جمال أبو نصري وآخرون:***

5- المتقن (المعجم العربي المصوّر)، دار الرّاتب الجامعية، بيروت، لبنان، د. ط، د. ت.

- ***دياب كوكب:***

77- معجم الأخطاء الشّائعة، أو قل ولا تقل، المؤسّسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، د. ط، د. ت.

- ***ابن فارس أحمد:***

4- معجم مقاييس اللّغة، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2.،2008 م، ج2

- ***الفراهيدي الخليل بن أحمد:***

3-كتاب العين، تح: هنداوي عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط. 1، 2003م، مج .4.

- ***ابن منظور جمال الدّين :***

2- لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د. ط ، د.ت.

- مجمع اللّغة العربية:

6- المعجم الوسيط، دار النّشر، القاهرة، د. ط، 1979م، ج، 2.

رابعا:المجلاّت و الدّوريات:

1- دفّه بلقاسم، النّحو العربي بين التّقليد والمناهج اللّسانيّة الحديثة، مجلّة الأثر الآداب واللّغات، جامعة محمّد خيضر، بسكرة، ع. 5، مارس، 2006م.

2- شاكر عبد القادر، مناهج البحث اللّغوي، مجلّة حوليات التّراث، مجلّة علميّة محكمة تعنى بمجالات التّراث، كليّة الآداب والفنون، جامعة مستغانم، الجزائر، ع. 9، 2009م.

فهرس الموضوعات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الإهـــــــداء	...
الشّكـــر والتّقديـــر	...
مقدمـــــــة	أ - د
مدخل : .. النّحو العربي:المفهوم والوظيفة.....	(2-16)
أوّلا: مفهوم النّحو بين اللّغة والاصطلاح.....	(2 -16)
أ- اللّحن ونشأة النّحو العربي.....	(2 -4)
ب-مفهوم النّحو في اللّغة.....	(4 -5)
ت-مفهوم النّحو في الاصطلاح.....	(5 -8)
ثانيا:مفهوم النّحو عند المحدثين.....	(8 -10)
ثالثا: وظيفة النّحوالعربي.....	(11 -16)
الفصل الأول :المنهج الوصفي في الدّرس اللّغوي الحديث.....	(18- 55)
أولاً: المنهج:المفهوم والأنواع :	(18 -34)
أ- المنهج في اللّغة.....	(18-19)
ب- المنهج في الاصطلاح.....	(19-21)
ت- أسس المنهج.....	(21 -24)
ث- أنواع المناهج.....	(25 -34)
ثانيا: المنهج الوصفي والبحث اللّغوي.....	(35 -42)
أ- مفهوم المنهج االوصفي.....	(35 -40)
ب- أسس المنهج الوصفي ومميّزاته.....	(41 -42)
ثالثا: الوصفية في الفكر اللّغوي الغربي الحديث.....	(43-49)
رابعا: الوصفية في الدّرس اللّغوي العربي.....	(49- 55)
أ- النّحو الوصفي عند العرب القدامى.....	(49- 52)
ب- الوصفية والمعيارية في الدّرس اللّغوي العربي الحديث.....	(52- 55)
.....	

الفصل الثّـاني: الوصفية في النّحو العربي عند تمّام حسّان.....	
أوّلا: المنهج الوصفي في فكر تمّام حسّان.....	(61 -57)
ثانيا: النّحو الوصفي عند تمّام حسّان	(83 -62)
*أ- **مفهوم النّحو**.....*	(64 -62)
*ب- **الإسناد وعلاقاته** .....*	(69 -65)
*ج- **العلامات** الإعرابية.....*	(72 -70)
*ح- **أقسام الكلم**.....*	(79 -72)
*خ- **الزّمن النّحوي**.....*	(83 -79)
***ثالثا: الوصفية وتضافر القرائن** .....*	(97 -84)
*..**أ–القرائن المعنوية**.....*	(89 -84)
*ب– **القرائن اللّفظية**.....*	(97 -89)
***خاتمة:**.....*	(100 -99)
***ملحـــق:** تكوينه وجهوده العلمية .....*	(104-102)
أوّلا: التّكوين.....	(103-102)
ثانيا: مؤلّفاته	(103)
ثالثا: مصادر ثقافته اللّغوية	(104-103)
قائمة المصادر والمراجع:	(116-106)
***فهرس الموضوعات:** .....*	117-116